الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية

قراءات في الحالة الأردنية

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٤/٨٢٥)

٣٢٠,٥١
حتّر، ناهض نايف
الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية : قراءات
في الحالة الأردنية/ناهض نايف حتّر .ـ عمان : دار أزمنة،
٢٠٠٣.
(٢٠٦) ص.
ر.إ. : ٢٠٠٣/٤/٨٢٥.
الواصفات :/الليبرالية//الديمقراطية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

☐ الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية : قراءات في الحالة الأردنية : ناهض حتّر
☐ الطبعة الأولى : 2003
☐ جميع الحقوق محفوظة بموجب اتفاق وعقد ©

أزمنة ®
أزمنة للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤
ص.ب : ٩٥٠٢٥٢ عمّان ١١١٩٥ الأردن
شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤
E.mail:Elias@Farkouh.Net
* طبع بدعم من البنك الأهلي الأردني

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, stored in all retrieval system or trasmitted in any form or by any mean without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

☐ لوحة الغلاف : أحمد عبدالعال (السودان).
☐ تصميم الغلاف : يوسف الصرايرة.
☐ الطباعة : مطبعة السفير
☐ الترتيب والإخراج الداخلي : أزمنة (إحسان الناطور، نسرين العجو).
☐ تاريخ الصدور : أيار 2003.

ناهض حتّر

الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية

قراءات في الحالة الأردنية

تقديم: د. هشام غصيب

عجمان
AZMAN
2003

الفهرس

مقدّمة : بقلم د. هشام غصيب ٧

كيس الملح من كتف «البيروقراطي» إلى كتف «البرجوازي».. فهل يستطيع؟ ١٥

ماذا يقول الشريك الاستراتيجي الأجنبي في البيروقراطي الأردني؟ ٢٢

أزمة اقتصاد.. أم أزمة مجتمع؟ ٢٦

كيف ولماذا أصبح الأردن مصدّراً للدولار؟ ٣٠

نعم للمتنبي ولكن .. أليس العزم السياسي أَوْلَى؟ ٣٤

الخصخصة .. أداة أم عقيدة؟ ٣٩

ثلاثة سيناريوهات لتبديد أموال الخصخصة ٤٣

السياحة الأردنية.. من الفشل الحتمي إلى الاستراتيجية البديلة ٤٧

الإصلاح «الانتخابي» الواقعي : تمثيل «المحافظات» والاتجاهات ٥٢

نحو مجلس نيابي يمثل الوطن والسكان والاتجاهات ٥٧

خواطر في قانون الانتخاب العام ٦١

مخاطر من دون نتائج مضمونة ٦٦

جرس إنذار لمرحلة أصعب ٧١

أنماط جديدة من عبودية العمل ٧٥

الخطة الكمبرادورية .. ليس لها مستقبل ٧٩

الحكم المحلي مشكلة وطنية.. تحتاج إلى حل وطني ٨٥

لماذا ستخسر الحكومة رهان الثلاثة أشهر؟ ٨٩
السيادة الوطنية بصفتها ضرورة اقتصادية ٩٣
بانتظار قرار سياسي ٩٧
جامعة وطنية.. أم مشروع استثماري جديد؟ ١٠١
الديمقراطية الأردنية بخير.. ولكنها في إجازة ١٠٥
بوصلة للخروج من متاهة المديونية العامة ١١٢
نحو إطار سياسي للتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية ١١٦
توليتارية القطاع الخاص ١٢٠
الأمر لا يحتاج إلى «بطل»! ١٢٧
البيان رقم «١» لوزراء الجيل الصاعد ١٣١
مضمون التحوّلات قد يكون السبب في التطاول على الدستور والديمقراطية .. ١٣٦
الأسئلة المغيبة حول التحوّل الاقتصادي ـ الاجتماعي ١٤٠
«التحديث» في مجابهة الديمقراطية ١٤٤
«اصرف ما في الجيب .. يأتِ ما في الغيب»! ١٥٠
الناخب ذو الصوت الذهبي ١٥٥
موازنة ٢٠٠٢: الاقتصاد الأردني.. السياسة أولاً ١٥٩
هؤلاء العباقرة ١٦٤
شبعنا اقتصاداً .. نريد سياسة ١٧١
ثمن باهظ جداً ١٧٤
معان .. ستان أو سؤال الخوف الأردني! ١٧٧
درس قاسٍ في معان .. عودة إلى نصف الديمقراطية ١٨٣
هواجس المثقف النقدي المستقل ١٨٧

تقديم

د. هشام غصيب

طلب مني الصديق ناهض حتّر أن أكتب تقديماً لسلسلة المقالات التي يتشكّل منها هذا الكتاب، والتي تتمحور حول لبرلة الاقتصاد الأردني وعلاقتها بالديمقراطية في الأردن.

وناهض، كما يعلم قرّاؤه جيداً، صحفي أردني ألمعي، ومتميّز بأسلوبه الأدبي الساحر، وعمق تحليله السياسي، وجراءته، وثرائه المعلوماتي.

وقد رحبت بطلب ناهض، بالنظر إلى جديّة طروحاته الأردنية (وجداليتها العميقة)، وامتداداً للحوارات المعمّقة، التي دارت بيني وبينه على مدار عقد التسعينيات من القرن الماضي، صوب إعادة بناء عقل حركة التحرّر الوطني العربية في الأردن. وقد احتلت مسألة الديمقراطية في الأردن والوطن العربي مكاناً متميزاً في هذه النقاشات، بالنظر إلى راهنيتها القصوى في واقعنا وفضائنا القومي.

وتتناول مقالات الكاتب العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية كما تتجلّى في واقعنا الأردني. ويبيّن ناهض حتّر فيها، بأسلوبه الساحر وتحليله المفصّل والموثّق والزاخر بالمعلومات، تهافت المقولة النيوليبرالية بأنّ الليبرالية والديمقراطية صنوان متلازمان، على الأقل في واقعنا الأردني؛ بمعنى أنّ الليبرالية تشكّل الأرضية الاقتصادية الاجتماعية للديمقراطية

السياسية .

إذ يلفت الكاتب نظرنا إلى حقيقة أنّ أكثر القوى الاجتماعية تجاوزاً للأعراف والتشريعات الديمقراطية في الأردن ، هي قوى السوق المعولمة ؛ القوى التي تنفذ برنامج الخصخصة وتحاول تسويغه وتبني مصالحها وتطلعاتها عليه وعلى برامج المنظّمات الدولية ، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وسياساتها . وبالمقابل ، فإنّ القوى التقليدية (البيروقراطية والعشائرية) والأخرى الشعبية ، تنزع إلى تأكيد الديمقراطية ومؤسساتها وتشريعاتها والتسلّح بها في مجابهة القوى النيوليبرالية المتغطرسة والمستشرسة . كما يبيّن الكاتب أن جلّ إجراءات اللبرلة والخصخصة في الأردن قد مُرِّرَت في فترة تعليق الديمقراطية وغياب مجلس النواب ، أي بالتفاف السلطة التنفيذية غير المنتخبة على الآليات الديمقراطية والسلطة التشريعية المنتخبة .

ولئن بيّن الكاتب بجلاء التناقضَ الحاد بين الليبرالية والديمقراطية في حال الأردن ، فإنّه يدعونا إلى التفكير ، وإعادة النظر في العلاقة العامة التي تربطهما مع بعضهما بعضاً ، ومن ثمّ تحدّي مقولة تلازمهما ، والخطاب العولمي النيوليبرلي السائد حالياً برمته . إنّ الكاتب ، بتحليله الفذ للحالة الأردنية ، ليَفتح الباب على مصراعيه لنقد هذا الخطاب برمته وتفنيد مزاعمه .

ذلك أنّ هذا الخطاب اكتسب ثقة بالذات وزخماً عقب انهيار المعسكر الاشتراكي ، جعله يطغى عالمياً في العقد الأخير ويهيمن على الوعي العالمي والسياسات الدولية ، الاقتصادية والثقافية والعسكرية . وقد اكتسب هذه الثقة بالذات ، لا من تماسكه أو عمقه النظري ولا من مشروعيته التاريخية ، وإنما من القوة المتغطرسة للرأسمال الأميركي ، والترسانة العسكرية الأميركية .

ولعل الركن الأساس في هذا الخطاب هو أن الأسلوب الليبرالي في تنظيم الإنتاج الاجتماعي وإدارته، الذي يزيل جميع الحدود والقيود عن قوى السوق الرأسمالية، هو الأمثل في التاريخ من حيث الإنتاجية وتوزيع منافع الإنتاج، والضامن الأكبر والأكثر ديمومة للحريات الديمقراطية ونظام الديمقراطية السياسية برمته.

وعلى هذا الأساس، تظاهرت الإدارات الأميركية والأوروبية واليابانية، في التسعينيات من القرن الماضي تحديداً، بأنها تسعى إلى فرض وصفات سياسية (وصفات الديمقراطية الليبرالية) جنباً إلى جنب وصفات صندوق النقد الدولي الاقتصادية، موحية بذلك بأنّ هذين الصنفين من الوصفات يشكّلان نظاماً واحداً موحّداً ويكملان بعضهما. لكن المراقب الواعي يلحظ، من دون عناء، جدّية فرض الوصفات الاقتصادية وميوعة فرض الوصفات السياسية. ذلك أنّ الغرب مستعد لشن الحروب العاتية وتسخير أحدث التقانات العسكرية (العراق، يوغسلافيا، أميركا الوسطى) من أجل فرض «برامج التصحيح» الاقتصادية وتنفيذ استراتيجيات الرأسمال العالمي، لكنه لم يكلّف خاطره بتحرّك جدّي واحد دعماً للقوى الديمقراطية في أي قطر.

بل إنّ العكس هو الصحيح، فسجلُّهُ طافح بدعم قوى الاستبداد الليبرالية، الأمر الذي يدعم أطروحة هَذاَ الكتاب المتمثّلة في أن العلاقة بين الليبرالية والديمقراطية علاقة يشوبها التوتّر والتناقض، وليس الوئام والتكامل كما يزعم الخطاب النيوليبرالي السائد.

وتعزيزاً لوجهة نظر الكاتب، فإني أورد الملاحظات العامة الآتية:

أولاً: بصورة عامة، فإنّ دعاة الليبرالية الاقتصادية، قبل منتصف القرن التاسع عشر، لم يكونوا دعاة للديمقراطية، بل يمكن القول إنهم كانوا يميلون إلى مناهضتها.

هذا ما نراه بجلاء في روّاد الليبرالية الاقتصادية الإنجليز، ابتداء بتوماس هوبز وانتهاء بجرمي بنثام.

إذ مال أولئك الروّاد إلى اعتبار الديمقراطية تهديداً لليبرالية الاقتصادية وسطوة السوق، التي تشكّل محور هذه الليبرالية. ولعل أول مفكّر حاول أن يربط عضوياً بين الليبرالية والديمقراطية، وأن يدعو إلى ضرورة سيادتهما معاً وفي آن، هو جون ستيوارت مل. لقد رأى مل ضرورة تلازمهما، لكنه أدرك أيضاً صعوبة ذلك، لأنّه أدرك عوامل التنابذ بينهما، فاعتبر تحقيق الوئام والانسجام بينهما تحدّياً يجابه المجتمعات البرجوازية الأوروبية. وسادت بعد ذلك ظروف معقّدة في المجتمعات الغربية جعلت من تحقيق ذلك تحدّياً وطموحاً دائمين لدى قطاعات واسعة من البرجوازيات الغربية.

ثانياً: إذن، فإنّ حاجة البرجوازية الغربية إلى تحقيق الوئام بين الليبرالية والديمقراطية لم تنشأ مبكّرة، وإنما متأخرة بالفعل. ولا شك أن بروز هذه الحاجة الملحة يعكس توافر شروط سدّها.

وبتعبير أدق، فإنّ استقرار الرأسمالية الغربية واستمرارها استدعيا تحقيق هذا الوئام وهذه التسوية، كما أنّ توافر شروط تاريخية معيّنة، متعلّقة بالاستغلال المفرط لأقطار الجنوب، مكّنت الرأسمالية الغربية من تحقيقه لفترات ملموسة.

لكن هذا الوئام يتحقق دوماً على حساب أحد طرفيه. فالديمقراطية، حتى في شكلها البرجوازي القاصر، تحدٌّ من سطوة الليبرالية، أي من حرية السوق وقواها. كما أنّ الليبرالية الاقتصادية تجعل من الديمقراطية الشكل الأكثر تقدّماً واستقراراً لدكتاتورية البرجوازية. وجاءت الكينزية ودولة الرفاه في الربع الثالث من القرن العشرين تعبيراً عن ذلك وعن تنامي قوّة الطبقة العاملة الغربية، التي استطاعت أن تسخّر الديمقراطية البرجوازية في

عملية الحدّ من الليبرالية الاقتصادية.

بيد أنّ ظروف انهيار المنظومة الاشتراكية وتراجع الحركة الثورية العالمية والنقابات العمّالية، مكّنت البرجوازيات الغربية، في التسعينيات من القرن الماضي، من إعادة الاعتبار لليبرالية المنفلتة على حساب الديمقراطية والمكتسبات العمالية. وكل ذلك يشير إلى أنّ هذا «الوئام» يتضمن بعداً تناحرياً وتنافسياً بين الطرفين، يجعل كل طرف ينمو على حساب الآخر حسب الظروف السائدة للصراع الطبقي. ولئن كان نوع من الوئام ممكناً بين الديمقراطية والليبرالية في ظروف الغرب، أي مراكز النظام الرأسمالي العالمي، فإنّه ينقلب إلى نوع من التناحر المكشوف في ظل ظروف أقطار الجنوب التابعة والمنهوبة والمسحوقة، كما يبيّن ناهض حتّر في هذا الكتاب في حال الأردن.

ثالثاً: ولا غرابة في ذلك، في ضوء تحليل مجالَيْ فعْلَيّ الطرفين. فالليبرالية، في دعوتها إلى حريّة التملّك الخاص والحدّ من تدخّل الدولة في السوق وفتح الباب على مصراعيه لقوى السوق، هي في جوهرها دعوة إلى القبول بالهيمنة المطلقة للاحتكارات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات. إنها، باختصار، دعوة إلى الاستبداد والحكم المطلق. فهي، إذن، أيديولوجية النخب القائمة على هذه الاحتكارات. أما الديمقراطية، حتى في شكلها البرجوازي السائد حالياً في الغرب، فهي حصيلة نضالات جماهيرية خاضتها الجماهير الشعبية، بما في ذلك الفلاحون والبروليتاريا، فهي مكسب لهذه الجماهير برغم حدودها البرجوازية.

وهي تتيح المجال لشرائح البرجوازية غير الاحتكارية وللطبقة العاملة المشاركة المحدودة في صنع القرار والحدّ من تغوّل النخب الاحتكارية بوضع حدود لليبرالية. وعليه، فإنّ هناك نزوعاً دائماً لدى دعاة الليبرالية المنفلتة نحو الاستبداد والفاشية وتقييد الحريات الديمقراطية، لكن علائق القوى السائدة في المراكز الغربية لا تتيح لهم تنفيذ ميولهم بالكامل، إلاّ في

ظروف استثنائية.

لذلك، ينزع أولئك إلى اعتبار الديمقراطية شراً لا بدّ منه، الأمر الذي يُلجئهم إلى استعمال قوتهم الاقتصادية للتحكم بالعملية الديمقراطية نفسها (الانتخابات، والإعلام) وتوجيهها بما يخدم سياساتهم واستراتيجياتهم.

رابعاً: ولكن، لئن كان هذا «الوئام» التناحري ممكناً في المراكز الرأسمالية الكبرى، فهل هو كذلك في الأطراف، التي تضم بين دفتيها ثمانين بالمائة من البشرية؟ هل تتيح ظروف الأطراف مثل هذا الوئام؟ إنّ الإجابة في هذا الكتاب، واضحة:

ارتكازاً إلى تجربة الأردن، يمكن القول إنّ إجراءات اللبرلة تتخذ وتنفّذ بالوسائل العرفية وبالالتفاف على الديمقراطية الأردنية. وبالطبع، فإنه من السهل تعميم هذه النتيجة على أقطار الجنوب برمتها، والنقطة الأساسية هنا هي أن عبء المديونية العالية على كاهل هذه الأقطار وارتباطها التبعي للسوق العالمية يجعل منها فريسة سهلة لصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، التي تملي عليها السياسات النيوليبرالية المتمثلة في رفع الدعم عن السلع الضرورية، والخصخصة، أي بيع مؤسسات القطاع العام للرأسمال العالمي بثمن بخس، على حساب قوت الكادحين ولقمة عيشهم.

ولا يخفى على غالبية الشعب في هذه الأقطار معنى هذه الإملاءات: تدهور الإنتاج ومستوى المعيشة والخدمات العامة والتعليم والصحة وسلامة البيئة، واستشراء الفقر والجوع والبطالة، وتفكّك أركان المجتمع ومؤسساته. لذلك، فلا سبيل إلى تمرير هذه الإملاءات ديمقراطياً، حيث أنّ الغالبية تعارضها، بما في ذلك شرائح واسعة مما يسمّى الطبقة الوسطى.

والطريقة الوحيدة لفرضها هي الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية

وأفانين الالتفاف حول المؤسسات والأعراف والآليات الديمقراطية. فالليبرالية في الأطراف هي بمثابة احتلال جديد وفتح لأقطار الأطراف من قبل المراكز الرأسمالية ومؤسساتها «الدولية».

وككل احتلال، فلا يمكن أن يُنَفَّذ إلاّ بالقسر والعنف والطغيان. وككل احتلال أيضاً، فلا يمكن أن يُجَابَه إلاّ بالثورة والمقاومة، كما حدث في الأعوام الأخيرة في الإكوادور والأرجنتين. ولكن، لئن كانت الليبرالية أساساً وهمياً وزائفاً للديمقراطية، وخصوصاً في أقطار الجنوب، فما هو الأساس الاقتصادي الحقيقي لها؟ هذا ما لا يجيب عنه هذا الكتاب وما لم يُجِب عنه التاريخ أيضاً.

كيس الملح من كتف «البيروقراطي» إلى كتف «البرجوازي» .. فهل يستطيع؟

النصائح التي أسداها رئيس الوزراء «السابق» السيد عبدالرؤوف الروابدة، إلى رئيس الوزراء «اللاحق» المهندس علي أبو الراغب، ثمينة حقاً، وجديرة بانتباه الأخير، سيما وأنها نصائح «فنيّة» من بيروقراطي مجرّب، يدعو خلفه البرجوازي المتحمّس إلى الحذر واليقظة والاعتدال.

ورسالة «النصائح» واضحة، وهي أنّ الروابدة لم يتحوّل إلى مركز معارضة، وأنّه سيدعم الحكومة الجديدة، وبالتالي: برامجها، مؤكداً أنّ ما ستقوم به الحكومة الجديدة، سيشكّل استمراراً لما أنجزته حكومته. وهكذا، أغلق الباب أمام التوقعات الساخنة.

وإذا كان الروابدة ـ كما هو معلوم ـ يتمثّل وصفي التل، فإنّ الأخير كان يعارض في مجلس الأعيان بقوة، وعلى الملأ، مخضعاً برامج الحكومات المضادة لمنهجه ورؤاه. لكن ذلك كان ـ بالطبع ـ أيام صعود البيروقراطية، بينما نعيش الآن، زمن أفولها واستسلامها أمام التقدّم الكاسح للبرجوازية.

والروابدة الذكي، والذي ينصت جيداً لإيقاع الحركة، اختار الابتعاد

---

* العرب اليوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٠

عن السياسة إلى أدب «الأخوانيات» السياسي، فأسقط الآمال التي علقت عليه في الشارع الأردني، الذي انتظر من الرئيس القوي أن يلبس ثوب المعارض القوي، فيقدّم ـ أقلها ـ تحليلاً نقدياً لمشروع تحويل العقبة إلى «منطقة اقتصادية خاصة»، والذي قيل إنّه وقف ضده، وإنّه لذلك وجد نفسه خارج الحكم.

على كل حال، لا الروابدة ـ ولا غيره ـ في المجلس النيابي، وقف جدياً ضد حكومة أبو الراغب، مما يعكس من جهة، نفوذ البرجوازية المتسع، وما يشير من جهة أخرى إلى الركود السياسي الذي أصاب المجلس في سنته الأخيرة، وهي ـ بالذات ـ سنة الانتخابات، وقد كانت جلسات الثقة بالحكومة الجديدة، فرصة ثمينة لحسابات انتخابية، في غاية الذكاء: خطابات ساخنة جداً لإرضاء حكومة من المرجح أنها هي التي ستشرف على الانتخابات! وكانت النتيجة: حرب بيانات، وثقة (٤٧) نائباً من أصل (٨٠).

. . ومع ذلك، فمن الملائم أن يقرأ أبو الراغب «اللوحة» بتفاصيلها: فالخطابات التي قيلت لمغازلة الشارع، تدل فعلاً على اتجاهاته، ولا يكفي أن يكون ناقلوها غير جادين، تبريراً لإهمالها.

وثقة (٥٩٪) من المجلس النيابي. . ليس لها أي مدلول سياسي اجتماعي، فبالحسابات الاجتماعية ـ السياسية، ليست لحكومة المهندس علي أبو الراغب، أغلبية برلمانية.

البرلمان الأخير: تقليدي، بيروقراطي وعشائري، وحكومة أبو الراغب ـ على الضد ـ برجوازية، والمهمة التي تنتظرها هي ـ بالذات ـ تفكيك البنى التقليدية. ولكن، طالما أنّ معظم النوّاب الأردنيين غير مسيّسين وغير ملتزمين، سوى بـ «الارتباطات» وبالمصالح الخاصة، فقد غدت الثقة النيابية في نظامنا السياسي تحصيل حاصل، أي بلا معنى، وتساوي ـ على

الدقّة ـ الصفر السياسي.

بالمقابل، تحظى حكومة «الجنتلمان» بأغلبية مؤثرة في صفوف «الجنتلمان»: البرجوازية الصغيرة (النقابات المهنية، والصحافة، ونشطاء «المجتمع المدني»..) ولا غرابة؛ فحكومة أبو الراغب، تضم شخصيات محترمة، بعضها أتى من مواقع متقدّمة في القطاع الخاص، وبعضها محسوب على الأوساط الوطنية والديمقراطية والإسلامية، وبعضها محسوب ـ دون أدنى لبس ـ سياسياً على «الكوتا» الفلسطينية، وهذا كله يوحّد البرجوازية وراء حكومتها الثالثة (في أقل من عشر سنوات) وهي تأمل هذه المرّة بالنجاح والتحرّر أخيراً من سيطرة البيروقراطية والقوى التقليدية، بعد فشلين مدوّيين: مع حكومة طاهر المصري (١٩٩٢) التي تشكّلت قبل الأوان، بينما كانت القوى التقليدية والإسلامية ما تزال قوية جداً، ومع حكومة عبدالكريم الكباريتي (١٩٩٦) التي حاولت أن تحرق المراحل بـ«الثورة البيضاء» فأحرقتها انتفاضة الجنوب بعد أشهر من تشكيلها.

فهل ستواجه حكومة أبو الراغب، المصير نفسه؟

للوهلة الأولى، قد تكون التوقعات متفائلة، فالضربات التي تلقتها القوى التقليدية بعامة، منذ التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٤، تمهّد الطريق أمام حكم البرجوازية، ولا توجد في البرلمان الحالي أو في الساحة السياسية، معارضة مؤثّرة يمكنها أن تشل أبو الراغب كما شلّت المصري. كذلك، فأبو الراغب يستند إلى تحالف أوسع وأقوى مما كان وراء المصري. وأبو الراغب ـ بالطبع ـ أكثر اعتدالاً من الكباريتي، ومع ذلك، فالمشكلة أعقد بكثير، وتتعلّق بصلب البنية الأردنية أكثر مما تتعلّق بتوازن القوى السياسية ـ المتذبذب بطبيعة الحال ـ أو بالأشخاص أو بالإدارات.

المشكلة أنّ البرجوازية في بلدنا هشّة سياسياً، ولا يمكنها أن تشكّل قاعدة ثابتة للحكم، الذي استند بنيوياً، وحتى الآن، على دعم القوى التقليدية. فالحكم لا يقوم - كما هو معروف - إلاّ بالاستناد إلى طبقة اجتماعية مهيمنة (كما هو الحال في الغرب)، أو إلى عصبية مهيمنة متجسّدة في بيروقراطية حكومية وعسكرية (كما هو الحال في البلدان المتخلّفة، ومنها البلدان العربية).

ولقد تشكّلت البرجوازية في الأردن - بالأساس - اصطناعياً، وذلك بالارتباط مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي - وأحياناً بكليهما - وهي غير متدامجة اجتماعياً وسياسياً، ومغتربة ثقافياً وسيكولوجياً عن المجتمع المحلي وثقافته وسيكولوجيته. وبالمقابل، شكّلت العشائر - وهي بنى اجتماعية ذات أصالة - عصبية متماسكة للدولة الأردنية، عبّرت عن حضورها المنظّم بوساطة بيروقراطية منسجمة نسبياً، وأقرب صلة بالثقافة والمجتمع المحليين. وهكذا كانت ممارسة الحكم تحتاج دائماً إلى بيروقراطي قوي يوحّد صفوف البيروقراطية، ويؤمن دعم العشائر، وينظّم بالتالي عصبية الدولة، وقد كان ذلك يسيراً طالما كان هناك نوع من التوافق المرن بين برنامج الحكم وطبيعته على محور القطاع العام.

ولعل مأساة الحكم، منذ العام ١٩٨٩ تكمن في أنّ هذا التوافق المرن لم يكن ممكناً، فقد وقع التناقض بين طبيعة الحكم «التقليدية»؛ وبرنامجه البرجوازي «المفروض من صندوق النقد الدولي»، وبات من العبث التوفيق بين «ضرورة» برنامج ينزع - بنيوياً - إلى إلغاء القوى التقليدية، وبين ضرورة تأمين دعم هذه القوى للحكم وبرنامجه!

البرجوازية عاجزة عن الحكم، بينما البيروقراطية لا تستطيع ذلك، إلاّ بقدرتها على تمثيل العصبية التقليدية المهددة جدياً بالبرنامج البرجوازي! أليس هذا هو بالذات «كيس الملح» الذي شعر السيد عبدالرؤوف الروابدة أنّه «نزل عن ظهره» كما قال لزوّاره عقب استقالته من رئاسة الحكومة!؟

الروابدة ـ وهو بلا ريب ـ رجل دولة صعب المراس ـ لدهشتي ـ يسير على حبل مشدود ، سنة ونصف السنة ، فلا هو وقع ، ولا الحبل انقطع ، محاولاً اجتراح ما يشبه المعجزة في التعايش بين متطلّبات البرنامج البرجوازي (الحلّ النهائي لعملية السلام والخصخصة الشاملة للاقتصاد والدولة) وبين متطلبات الحفاظ على عصبية الدولة التقليدية ، في مرحلة انتقالية كانت ـ وربما ما تزال ـ تحتاج كلياً إلى هذه العصبية .

وسير الروابدة على ذلك الحبل ، هو سر «تباطئه» المقصود في تنفيذ البرنامج البرجوازي ، مثلما هو سر لجوئه إلى سياسة الخطابة اللاسياسية عن «الوطن الأحلى» تهرسه الأزمات المزمنة ، والمشكلة أنّ البرنامج البرجوازي لا يمكن ـ أميركياً ـ تأجيله إلى مالا نهاية . كما أنّ العصبية لا تعيش ولا تتجدّد بمجرّد الخطابة الفصيحة .

ومع ذلك تفنّن الروابدة في الانتقال بين الضرب على الحافر ، والضرب على المسمار : خصخص «الإسمنت» و «الاتصالات» ، ولكنه أبطأ ـ نسبياً ـ في عمليات الخصخصة الشاملة . وبينما نفّذ تعليمات صندوق النقد الدولي في غير مجال ، وجّه إلى ممثلي الصندوق ، وإلى ممثلي رأس المال الأجنبي بعامة ، ضربات مؤلمة . واصطدمت اللعبة أخيراً بجدار «العقبة» ، فتحويل العقبة إلى «كانتون» هو خط أحمر بالنسبة إلى بيروقراطي أردني متجذّر من أنصار الدولة . ولو فعلها لتحوّل إلى موظف ، وفقد ـ نهائياً ـ كل حضور سياسي مستقبلاً .

اليوم «كيس الملح» على كتف المهندس علي أبو الراغب ، وأبو الراغب غير الروابدة بالطبع سوى أنّ المعادلة هي نفسها ، و «كيس الملح» هو نفسه !

وهذا ما أدركه أبو الراغب ـ على كل حال ـ سريعاً ، فتراجع في بيانه الوزاري ، عن اندفاعة التشكيل وإيحاءاتها القوية ، إلى اعتدال يترجم وطأة كيس الملح ، فقد لجأ البيان إلى تجنّب تأكيد تلك الإيحاءات ، بل إنّه

تجاوزها إلى إعلان موقف صريح يؤكّد أنّ الأردن استنفد طاقته الاستيعابية، وأنّه لن يستقبل بعد لاجئاً واحداً.

هذا الإعلان يظل في المنحى الإيجابي الذي يتعامل بواقعية مع تعقيدات المعادلة الأردنية. ونتوقع أن تسير حكومة أبو الراغب إلى مزيد من الاعتدال؛ مع ذلك فإنّ الحكومة الجديدة، وبالنظر إلى تكوينها السياسي نفسه، نأمل أن تكون قادرة على مجابهة الضغوط الأميركية فيما يتصل بمطالب التوطين السياسي النهائي للاجئين في الأردن.

وبالرغم من أنّ هناك اتجاهاً حكومياً إيجابياً وملحوظاً للبحث عن مخرج للأزمة الاقتصادية بتحسين العلاقات الثنائية مع شريكنا الاقتصادي الأول: العراق، فإنّ العنوان العريض للسياسة الحكومية الجديدة يظل ملتزماً بخصخصة العقبة بصفتها أنموذجاً.. إلخ.

والمأمول هنا، هو جذب التعويضات والاستثمارات «المحلية» والأجنبية، على نطاق واسع، باعتبار ذلك هو الحل الوحيد الممكن للخروج من الأزمة الاقتصادية المزمنة منذ أواخر الثمانينيات.

ويصدر هذا النهج ـ للأسف ـ عن نزعة اقتصادية ضيّقة، تتجاهل التعقيدات الاجتماعية ـ السياسية في البلاد، ولكن سرعان ما تفرض هذه التعقيدات نفسها، لتخلق بالتالي، أزمة سياسية جديدة، تعود بنا إلى المربّع الأول. والأمر، أنّ هذا النهج يقودنا إذا ما نجح، إلى طريق مغلق: فحصيلة الاستثمارات الأجنبية ستكون بالصافي سلبية، لأنّ المستثمرين الأجانب هدفهم الربح، وليس «دعم» الاقتصاد الأردني، وإذا لم يحقق هؤلاء أرباحاً صافية من استثماراتهم فسيقفلونها. وكل ما سنحصل عليه، في هذا السياق الذي يدمّر أساسيات الاقتصاد الوطني ويمنع تطوّره الداخلي، هو زيادة محدودة في فرص العمل بأجور الحد الأدنى، يرافقها بالضرورة، استمرار البطالة بنسب تحدّدها ضرورات تدني الأجور، فلن

يكون هناك، إذن، تشغيل كامل، ولا حتى بالمعدّلات الحالية، لأنّ العديد من الفئات العاملة «القديمة»، ستلفظها البيئة الاقتصادية الجديدة إلى رصيف التهميش. وهذه الفئات ـ بالذات ـ هي التي تشكّل عصب الدولة.

ماذا يقول الشريك الاستراتيجي الأجنبي في البيروقراطي الأردني؟

كان ممثل الشريك الاستراتيجي الفرنسي ، في إحدى الشركات الأردنية الكبرى ، يتحدث ـ لدهشتي ـ عن الإمكانات الخصبة ، التي يتمتع بها البيروقراطي الأردني التقليدي ، مشيداً بصفاته المهنية والخلقية المميزة : «إنه ثروة ، وينبغي (من وجهة نظر المستثمر الأجنبي) تنظيم الإفادة منها لا تبديدها» .

حسناً ! فماذا يقول «الليبراليون» المتحمسون من أعداء الدولانية ، أمام هذه الشهادة من مستثمر أجنبي ؟! أفليس السبب الرئيس للخصخصة ، ولضرورة وجود الشريك الاستراتيجي الأجنبي ، هو الخلاص من هذا السد القديم ، الذي يعرقل تدفق سيل الاستثمارات؟ ويحول بيننا وبين الحداثة؟ ويمنعنا من الخروج من قوقعة الأزمة الاقتصادية المزمنة ، إلى رحاب العولمة؟

انظروا الشريك الاستراتيجي الأجنبي نفسه يقول : البيروقراطي الأردني كفؤ ، ويمكن توظيف عمله لتحقيق الأرباح المضاعفة ! وهو يأخذ أقل ما يستحق على المستويين الدولي ، والإقليمي ، وكل ما يحتاج إليه ؛

---

* العرب اليوم ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٠ .

ليلعب دوره الإنتاجي كاملاً هو «التعزيز المعنوي» والخلاص من حالة الشعور بالهزيمة !!

البيروقراطية الأردنية الآن ، مثقلة بالهجمة الشرسة التي حاولت ، وتحاول ، أن تفرض الهزيمة ، على كل ما هو أصيل في التجربة الأردنية ، وتفكيك جهاز الدولة ، وإغراقه بالفساد الشامل ، الذي تمثل كل محاولة ضده ، جموداً وتخلفاً !

ومنذ أوائل التسعينيات ، والبيروقراطي الأردني التقليدي ، في موقع الهدف المفضّل للرماية ؛ فهو علناً : «مترهل» ، و«فاسد» ؛ وضمناً : فلاح رجعي ، يعوق التقدم .

إن قوى البرجوازية كلها ، الكبيرة والصغيرة ، تصب جام غضبها على البيروقراطي ، لأنه ملتزم بالقانون ، ولا يتجاوزه لتسهيل معاملات البرجوازي ؛ سواء أكانت مخالفات صريحة ، أم تهرباً ضريبياً ، أم وقوفاً في مكان ممنوع .

وإذا كان البرجوازي يحظى بتملق السكرتيرات والحاشية ، فهو يتوقع من البيروقراطي أن يتملقه أيضاً ، وهو ينزعج من تمسك الأخير باحترامه لنفسه ، ومن حرصه على القانون ، ومصالح الدولة . هذا مايجعله فاقداً لأعصابه ، فهذا «الآتي من وراء البقر» يريد عرقلة مخالفته ، وهذه المخالفة تحاط عادة ، بسيل من التفسيرات والكلام الكبير عن «الاستثمار» ، و«التقدم» مع الفلفل اللازم : شتم البلد «ويومها» !!

ولكن البرجوازي يعلم ، بالطبع ، أن هذا البيروقراطي «الآتي من وراء البقر» ، والعاجز عن تأمين خبز أولاده حتى نهاية الشهر ، متفوق عليه ، حضارياً ، وأخلاقياً ؛ أولاً : لأنه وعى أم لم يَعِ ، يمثّل العام الدولتي الدستوري ، والقانوني ، ضد الخاص ، الفرديّ ، الفوضوي وغير المسؤول ؛ وثانياً : لأنه في الأغلب الأعم ، ما يزال متمسكاً بالقيم

الأخلاقية الرفيعة ، للعشائرية المتخلفة : احترام الذات ، والاعتزاز بالنفس ، وما ينجم عنهما ، تلقائياً ، من نزاهة ونظافة يد ، وترفّع .

وإذا كانت أخلاقيات البيروقراطيين الأردنيين قد بدأت تختل ، وبدأ يظهر فيهم ـ هنا وهناك ـ مستسلمون لأخلاقيات السوق ، وما فيها من ضعة وفساد ، فإن ذلك يحدث تحت ضغط الهجمة المعادية بالدرجة الأولى ، فالتضخم الذي يأكل الرواتب ، ويشكل الأساس الاقتصادي للفساد ، يحتل هنا الدرجة الثانية .

ومع ذلك ، فإن المقارنة الملموسة بين البيروقراطيين الأردنيين وزملائهم في البلدان العربية وبلدان العالم الثالث ، تجعلنا نؤكد ، للإنصاف ، أن الجسم الرئيس للبيروقراطية الأردنية ما يزال سليماً معافى ، دولتياً ، ونزيهاً ، ومرناً ، أي قابلاً للتطور والعصرنة . وأما الفساد ، فقد كان دائما ، محصوراً في فئات الشرائح العليا من هذا الجسم ، وله على الأغلب ، طابع سياسي .

إن تشكل البيروقراطية الأردنية ، المدنية والعسكرية ، تم كما هو معروف ، في عهد الانتداب . وكان لافتاً ، على المستوى السسيو ثقافي ، أن أبناء الحراثين الذين قاوموا - بدون كلل ، وبكل الوسائل ، بما فيها المسلحة - الهيمنة الإمبريالية الإنجليزية ، تمثلوا في الآن نفسه ، تراث الدولتية الإنجليزية وعربوه ، وأردنوه ، واستطاعوا بذلك بناء إدارة حديثة منضبطة ، كفؤة ، ومتجذرة ، في الوقت نفسه ، في البنية الاجتماعية الأردنية ، في تجاوز هيجلي مدهش للتناقضات . فالفارس الأردني الشهم ، تحول إلى جندي على الطراز الأوروبي ، وظل فارساً . والفلاح الكادح تحول إلى إداري حديث ، دون أن يفقد صلاته بمجتمعه المحلي ، وقيمه . وقد نقل الاثنان إلى المكتب والمعسكر - مصنعا الدولة الحديثة - كل ما هو أصيل في القيم الأردنية . وفي النهاية ، فإن مأثرة الأردنيين ، أنهم تمثلوا الحداثة من موقع الأصالة ، فكان ذلك الأساس الصلب للشخصية

الأردنية بصفاتها المعهودة ؛ الطيبة ، والكفاءة ، والجدية ، والترفع .

وانطلاقاً من كل ذلك ، لعبت البيروقراطية الأردنية ، دور المنظم الاجتماعي لعصبية الدولة ، وأحسب أن هذا الدور ـ وليس «الترهل» أو «الفساد» المزعومين ـ هو السبب الرئيس للهجمة الشرسة التي يتعرض لها جهاز الدولة الأردني في السنوات العشر الأخيرة ، بهدف تدمير الدولة الأردنية ، أو ـ أقله ـ تغيير طبيعتها ومضمونها ، نحو إلغاء استقلالها النسبي ، وإلحاقها ، بصيغة أو بأخرى ، بالمشروع الصهيوني ، فتذهب هدراً نضالات الأردنيين وجهودهم المستميتة ، طوال القرن الماضي ، لتأسيس دولتهم ، على الضد من ذلك المشروع ، وفي أفق الاستقلال والحداثة ، والعروبة .

أزمة اقتصاد..
أم أزمة مجتمع؟

أصبحت الأزمة الاقتصادية الأردنية مزمنة: الركود يتعمّق، والمنحى التضخمي الحقيقي «غير المحسوب» يأكل الدخول والرواتب؛ والبطالة غدت مؤسسة راسخة؛ وليس ثمة أي اختراق أساسي يمكن التعويل عليه في القطاعات الاقتصادية الجديدة، بينما القطاعات التقليدية جامدة أو تشهد تراجعات مؤثرة. وعلى كل حال فإنّ نسبة النمو المتوقعة رسمياً ـ وهي ٣٪ ـ لا تغطي الزيادة السكانية ولا تفتح طريقاً للتحرّر من ثقل خدمة المديونية العامة.

لدينا الأرقام. ومع ذلك، نحن لا نريد أن ندخل في هذه اللعبة، لأنها متاهة، وهي لا تغيّر شيئاً من الحقيقة الأساسية الماثلة: وهي أنّ الاستثمارات الجديدة، المحليّة والأجنبية، ما تزال بعيدة عن تشكيل الكتلة الحدّية اللازمة لإحداث انفراج في الأزمة الاقتصادية. وهي في وضعها الراهن، ضعيفة وبطيئة، وغير مؤثرة بالتالي على المنحى العام. ويقود كل ذلك إلى ضغوط متزايدة على مستوى معيشة الفئات الشعبية والمتوسطة ـ التي تشكّل الأغلبية ـ وإلى إشاعة اليأس والاكتئاب الجماعيين، حتى

---

* العرب اليوم ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٠.

أصبحا عاملين اقتصاديين ، يشلاّن العديد من المبادرات الاستثمارية والاجتماعية، ويدعمان الجمود.

لقد عملت الحكومات الأردنية، في السنوات التسع الماضية الكثير من أجل تحقيق اختراق استثماري يكسر الأزمة الاقتصادية. وقد اختارت أن تكثّف جهودها هذه في مسارين؛ أولهما التعامل بإيجابية عالية و دقة والتزام مع توصيات صندوق النقد الدولي. وثانيهما، التعامل بالروح نفسها مع عملية السلام، ومع مجمل السياسات الأميركية في المنطقة، وذلك أملاً بالحصول على عوائد اقتصادية، وعلى رأسها شطب المديونية، والمساعدات المجزية، والدخول إلى السوق الفلسطينية تعويضاً عن السوق العراقية.

ولا يستطيع أحد أن يجادل بأنّ حصيلة هذه الجهود، كانت متواضعة للغاية. فعلى المسار الأول، نجح برنامج التصحيح الاقتصادي في إنشاء وتثبيت الاستقرار النقدي، ولكنه فشل في هدفه الرئيس؛ تحقيق اختراق استثماري مؤثر، ما يعرض ـ على المدى المتوسط ـ الإنجاز النقدي، للخطر. وعلى المسار الثاني، كانت الحصيلة مؤسفة، حيث التزمنا السياسات الأميركية ـ وكان بعضها مثل القطيعة مع العراق، مكلفاً من الناحية الاقتصادية ـ بلا ثمن، بل وبخسارة صافية.

ويقتضي الإنصاف، القول إن العهد الجديد قد تنبه إلى بعض جوانب هذا المأزق، فقام ـ مع البقاء في السياق نفسه ـ ببعض التعديلات. فيما أننا قمنا بمعظم ما هو مطلوب من قبل صندوق النقد الدولي لـ «تحرير» اقتصادنا، وبما أننا مستعدون للقيام بالمزيد، بدون أن تأتي الاستثمارات؛ فالمشكلة إذاً، تكمن في التسويق. وعندما تم تحديد المشكلة على هذا النحو، انصرف الملك، شخصياً، إلى جولات مكوكية عربية ودولية، هدفها تسويق الأردن استثمارياً. وعلى الجبهة السياسية، جرى التراجع عن سياسة السلام الساخن مع إسرائيل، وتخفيض مستوى التوقعات من

عوائد العملية السلمية، وهناك إشارات حكومية قوية على الرغبة في إعادة وصل ما انقطع من العلاقات الأردنية ـ العراقية، وفي تطوير العلاقات الأردنية ـ السورية.

بيد أنّ هذه «التعديلات» لم تؤدِّ إلى نتائج جدية. ولعلها لن تؤدي إلى أقل تلك النتائج. للأسباب التالية:

أولاً: تسويق منطقة استثمارية هو غير تسويق سلعة أو خدمة أو فكرة. فالمستثمرون الدوليون يعرفون عن مناطق الاستثمار في العالم، وربما أكثر مما يعرفه أهلها، وقراراتهم الاستثمارية تأخذ جملة معطيات وحقائق محلية وإقليمية ودولية. وهي لا تتأثّر جوهرياً، بآليات التسويق مهما كانت ماهرة ومثابرة ومخلصة، والأمر أنّ تجاهلنا لتلك المعطيات والحقائق ـ وهي فيما يتصل بالأردن سياسية بالدرجة الأولى ـ لن يؤدي إلى تجاهلها، بالقدر نفسه، من قبل القرار الاستثماري الدولي.

ثانياً: إنّ المحرّك الأول للاستثمار في أي بلد في العالم، يظل يكمن في المستثمر المحلي. وهو، في بلدنا، غائب وليس لديه ـ على المستوى الجماعي ـ أي عزم. ومهما أنفقنا لاستنهاض عزمه وهمّته، فهو لن يستعيد استثماراته المهاجرة، ولن يحول ودائعه المصرفية إلى استثمارات جديدة حقيقية، طالما أننا نعيش في حالة غموض سياسي، وانقسام أهلي، وانشقاق عميق في عصبية الدولة.

ثالثاً: إنّ الاستثمار ـ المحلي أو الأجنبي ـ يسعى نحو الربحية الأعلى، وفي أي قطاع يتحقق فيه هذا الشرط، سوف نجد الاستثمار فائضاً بدون تسويق أو حفز.

فهل لدينا الكثير من القطاعات والمنافسة على مستوى الربحية؟ وإذا لم يكن لدينا، فهل يكون عقلانياً وقف الاستثمار العام النابع من قرار سياسي؟

لا تعاني البنوك الأردنية من أزمة سيولة، بل على العكس، هي تعاني من تركّز السيولة، ومن الإحجام العام عن الاقتراض، وهي تحقق خسائر جديّة جرّاء القروض الكبيرة «لا تعوّضها إلاّ قروض الأفراد». وإذا تفحّصنا هذه الحقيقة جيداً فلعلنا نبحث عن الأسباب الحقيقية لتعثّر الانطلاقة الاستثمارية، خارج نطاق قوانين «تحرير الاقتصاد»، والاستجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي ومهارات التسويق. ونحن نعتقد أنّ هذه الأسباب متجذّرة في تركيبة البنية الاقتصادية الاجتماعية الأردنية التي وصلت إلى حالة من الجمود المستعصي، بينما تضغط عليها التناقضات من الداخل، ومن الخارج، ولعلّ السؤال الذي ينبغي أن يكون محور النقاش العام في بلدنا الآن، هو الآتي: أهي «أزمة الاقتصاد» تلك التي نعيش، أم «أزمة المجتمع»؟!

كيف ولماذا أصبح الأردن مصدّراً للدولار؟

الاستثمارات الأجنبية تواصل الانسحاب من سوق عمان المالي. ولا توجد دوافع سياسية مباشرة وراء ذلك. ولكن المستثمرين الدوليين يتخلصون من الأسهم التي لا تدر الأرباح، سواء في عمان أو في نيويورك.

وهذا، للأسف، ليس سوى رأس جبل الجليد. فكل شيء معروض للبيع بأدنى من سعره الفعلي: الأسهم، والأراضي، والعقارات والمؤسسات.. ومع ذلك لا يوجد مشترون، بل إن الميل العام هو نحو زيادة العرض وانخفاض الطلب، بينما الأردنيون أربعة:

- من لا يملك شيئا؟.
- ومالك صغير مضطر للبيع من أجل الحفاظ (مؤقتاً) على مستوى معيشته.
- ومتمول صغير متحفظ سياسياً، حتى تنجلي غيوم الحل النهائي للقضية الفلسطينية.
- ومتمول (متوسط وكبير) غدا، فعلياً، جزءاً من شبكة الاستثمار

---

* العرب اليوم ٣٠/٨/٢٠٠٠.

الدولي، ولا يملك قراره الاستثماري الذي تتحكم به صناديق دولية تذهب حيثما توجد الأرباح.

وليس ثمة أرقام دقيقة حول الاستثمارات الأردنية في الخارج، ولكنها تقع، حسب أدنى التقديرات، في حدود العشرة مليارات دولار أميركي. وهي على ثلاثة مستويات:

أولاً: الاستثمارات المباشرة في الخارج (على شكل مؤسسات صناعية وخدمية وتجارية) وخصوصاً في مصر ودبي.

ثانياً: الاستثمارات غير المباشرة (الأسهم والسندات) في البورصات العالمية.

ثالثاً: الاستثمار في العملات الأجنبية. وتقترب ودائع الجمهور الأردني من العملات الأجنبية من أربعة مليارات دولار (وصلت في آذار ٢٠٠١ إلى ٧,٣ مليار دولار). وصحيح أن هذه الودائع هي لدى البنوك المرخصة في البلاد، ولكن الموجود منها في الأردن لا يزيد عن ٣ بالمئة بينما ٩٧ بالمئة منها موجود على شكل أرصدة للبنوك المحلية في الخارج؛ فهي تشكل في النهاية، استثمارات خارجية. وعلى كل حال، فإن كل ادخار بعملة أجنبية هو في النهاية استثمار موجه نحو الخارج.

وهكذا، نجد أن الأردن بلد مصدّر للاستثمارات، وهذه حقيقة يصعب هضمها، في الوقت الذي تتمحور فيه سياساتنا الاقتصادية والتشريعية والإدارية كلها، نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وهذه الحقيقة تؤكد أولاً: أن «الرأسمال لا وطن له»، وأن السعي لتحقيق الأرباح المباشرة لا يتفهم الاحتياجات الوطنية ولا مصالح المجتمع المحلي، وأن كل الجهود المبذولة لتحفيز الهمم والعزائم ستصطدم بالجدار، طالما أن أصحاب العزائم لا يملكون المال، بينما المتمولون لا يملكون ـ كجماعة ـ الحس بالمسؤولية الوطنية.

وإذا كان الرأسمال المحلي بكل ارتباطاته المتشعبة، الشخصية والمصلحية، بالبلد يهرب خارجها، فما الذي سيجلب الاستثمارات الأجنبية إذن، سوى الدافع السياسي؟ وهذا الدافع موجود لدى إسرائيل، ولكن، ليس بالطريقة التي يتصورها أصحاب العقلية التآمرية. فالرأسمال الإسرائيلي لا يتحرك، هو الآخر، بأوامر سياسية. وإذا كان ثمة متطوعون لبيع "التوطين السياسي" فليس من يشتري !؟ فمن هو الذي يدفع لقاء سلعة أو خدمة يحصل عليها مجاناً؟

فهل هي أحجية؟

كلا ! فالقطاعات المربحة (كالاتصالات والتعدين) تستقطب المستثمرين، الأجانب والمحليين. وربما كان علينا، بدل التركيز على إغراء الاستثمار بالتسهيلات الإدارية والتشريعية، أن نركز على خلق قطاعات مربحة جديدة.

وهذه لا تنشأ من «إبداعات» القطاع الخاص، ولكن في سياق اجتماعي سياسي تقوده الدولة. ولكننا قررنا كما يبدو، أن نحيل الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة على التقاعد المبكر. ونحن نوشك أن نفقد، بالتالي، الأدوات اللازمة لتجديد الاقتصاد الوطني وتوسيعه. وإذا ما اقترن ذلك ـ وهو مقترن حتماً ـ مع غياب الدور السياسي أيضاً، فالمرجح أننا نتجه إلى وضع مكشوف بالكامل، نكون فيه عاجزين عن إحداث أي تأثير، وغير مؤهلين، بالتالي، للحصول على أي مكاسب.

إنها، إذن، مغامرة غير محسوبة، وليست أحجية، وقد دخلناها بدون تبصر. وإذا كانت بوادر الفشل واضحة منذ الآن، فإن هناك مؤشرات على أن «النجاح» نفسه لن يؤدي إلا إلى تفاقم البطالة والكساد. فالاستثمارات (المحلية والأجنبية) القائمة على معيار وحيد هو معيار الربح، هي في غنى عن القسم الرئيس من الأيدي العاملة المحلية، وهي تحقق أرباحاً (إذا حققتها) بالعلاقة العمودية مع السوق العالمية، لا

بالعلاقة الأفقية مع السوق المحلية، ما يضاعف جمود الأخيرة وشللها.

وثمة، من قبل ومن بعد، سؤالان مترابطان ملحّان الآن:

هل يمكن في بلد كالأردن، الاستغناء عن عصبية الدولة كآلية اقتصادية؟

وهل يمكن، في ظروفنا العيانية، أن تكون الأولوية للاقتصادي على السياسي؟

أو، فليدلني خبير كيف ولماذا أصبح الأردن مصدّراً للدولار؟

نعم للمتنبي ولكن ..
أليس العزم السياسي أَوْلى؟

الإرادوية : هي النزعة التي ترى في قوة الإرادة العامل الحاسم في تحقيق الأهداف بغض النظر ـ بل بالرغم ـ عن الظروف الموضوعية . وهي على العموم ، نزعة إيجابية وتقدّمية ، فحركات التغيير الكبرى في التاريخ كانت تنطوي دائماً ، على نزعات إرادوية بهذا المعنى أو ذاك ، وأكتفي بمثالين : فالزعيم الروسي «فلاديمير ايلتش لينين» كان في العمق إرادوياً من حيث أنّ روسيا كانت متخلّفة ، مطلع القرن الماضي ، وفي مواجهة حلف محلي وعالمي معاد حتى الموت لإقامة نظام شيوعي في روسيا ، بينما الزعيم الفرنسي شارل ديغول ، كان يؤمن بفرنسا ـ الخاضعة للاحتلال الألماني النازي ـ بصفتها قوّة عظمى ، وكان يرى ـ في ما يعتبر أنموذجاً للتفكير الإرادوي ـ أنّ الدفاع هو إرادة الدفاع ، مقللاً من أهمية كل العوامل الأخرى . وقد انتصر الزعيمان ، ثم أفشلهما التاريخ ، فروسيا عادت إلى الرأسمالية ، وفرنسا أصبحت في النهاية تبعاً للولايات المتحدة الأميركية . ولكن اللينينية والديغولية ، أسهمتا ـ بالطبع ـ في تجديد روسيا وفرنسا ، بل وفي انتشالهما من التلاشي ، وتحقيق تقدّم جذري فيهما لم يكن ممكناً .

---

* العرب اليوم ، صيف ٢٠٠٠ .

ونحن لا نتحدّث هنا عن إرادوية فردية، فلينين استلهم إرادة الطبقة العاملة الروسية وأطّرها في حزب/ دولة، وديغول استلم إرادة الأمة الفرنسية، وأطّرها في حركة/ دولة. فكان الزعيمان، قائدين ورايتين لحركتين جماهيريتين.

والإرادوية لها ـ أيضاً ـ مكان مبجّل في الرأسمالية: حيث النجاح فردي. والصورة التي تقدّمها البرجوازية عن نفسها هي أنها طبقة مؤلفة من أفراد ناجحين، عصاميين، قهروا ظروفهم الصعبة، وفقرهم، ومعاداة المجتمع لهم، وأصبحوا أثرياء بفضل قوّة إرادتهم. وهذه الصورة نراها تتكرّر في الدراما المصرية الماشية في إثر أردأ الدراما الأميركية. وهي بالطبع صورة زائفة.

فالعصاميون لا يشكّلون سوى حفنة من الطبقات البرجوازية، المتكوّنة في خطها الرئيس بوساطة عمليات قهر اجتماعي سياسي، ووراثة، وعلاقات قوى موضوعية.

وفي التراث العربي، هناك إرادوي كبير، هو الشاعر العظيم أبو الطيب المتنبي، الذي فشل في تحقيق أهدافه ربما لأن رفعة نفسه كانت تمنعه من التوسّل بوضاعة العصامي، من الانتهازية، والقدرة على الملق والعدمية السياسية والاجتماعية. فإرادوية المتنبي، بالرغم من فرديتها، لها إهاب مجيد، وهي في تمجيدها كفاح سيف الدولة الحمداني ضد الروم، لها طابع قومي أصيل.

وقد اختار إعلامي ذكي من تراث المتنبي، قولته «على قدر أهل العزم» للتعبير عن إرادة العهد الجديد في الأردن لتحفيز همم الأردنيين، أفراداً وشعباً، من أجل تحقيق «إنجاز اقتصادي»، بالرغم من التراجع المستمر للاقتصاد الأردني في ظل أزمته المزمنة.

وقد وظّفت شركة إعلان حديثة، «المتنبي»، في حملة دعائية على

الطريقة الأميركية تتضمن إعلانات صحافية، ونصب لوحات ضخمة تصوّر مواطناً، أو مواطنة، في حالة ابتهاج وثقة مع الجملة المركبة من : «الأردن» و«على قدر أهل العزم»، وقد رافقت هذه الحملة الداخلية، حملة دعائية أخرى موجهة للخارج تقول : الأردن . . طموح بلا حدود.

خطاب هذه الحملة الدعائية يؤشّر ـ دون التباس ـ إلى أهداف اقتصادية في إطار أيديولوجية الخصخصة، حيث العلاقة بين الفردي والاجتماعي تستند إلى الفكرة البرجوازية القائلة إنّ الخير العام يتحقق من خلال تحقيق الخير الخاص، فالمزيد من الاستثمارات الخاصة، والمشاريع الفردية، ورجال وسيدات الأعمال الناجحين، يعني ـ في النهاية ـ المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنفاق، وبالتالي الضرائب والرسوم التي توجهها خزينة الدولة، لتحسين البنية التحتية والخدمات، بما يحقق دورة اقتصادية تشمل الجميع. ومن البديهي أن خطاباً كهذا لا يؤشّر إلى أهداف دولتية، وليس معنياً بالسياسة والثقافة بصفتهما مجالين اجتماعيين ووطنيين، فالاقتصادية ليس لها مبادئ سياسية أو ثقافية، وهي لا ترى بجديّة إلاّ النجاح الاقتصادي، فكل ما لا يربح ليس مهماً.

وهكذا، فالإرادوية الاقتصادية، تتميّز بأنها فردية، وخاصة بالمعنى الشامل. فهي ـ بالتالي ـ لا تنتمي إلى إرادوية لينين أو ديغول، فهل تنتمي إلى إرادوية المتنبي ؟ على الأرجح أن لا، طالما أنّ إرادوية شاعر العرب تتضمن نزعات ثقافية، وإنسانية، ودفاعية «في الحض على القتال ضد الروم».

على المستوى الفردي فإنّ الأردني طموح كفاية ولا يحتاج إلى تحفيز، وهو إذا كان شرق أردني، يريد أن يصبح هزّاع المجالي أو وصفي التل؛ وإذا كان من أصل فلسطيني، فهو يريد أن يصبح عبدالحميد شومان أو صبيح المصري، لكن المشكلة أن الطرق مسدودة لكليهما. وواقع الحال أنّ مئات آلاف الأردنيين، لديهم العزم الكافي، لكن ليست لديهم فرص

العمل، أو رؤوس الأموال. ومن كانت عنده وظيفة فراتبها لا يقيم أود أسرته، ولا يسمح له إذا كان أعزبَ أن يكوّن أسرة، فهو منهك على سلّم الصعود الوظيفي الذي أصبح الآن قائماً على منافسة شديدة تتطلّب الانتباه، وإعادة التأهيل دون توقّف، وهو شأن مكلف وغير متاح إلاّ لأبناء النخبة. ومن كان عنده رأسمال صغير، وعنده العزم، فالأرجح أنّه يبدّده في مشروع خاسر ـ بالحتم ـ في ظل اقتصاد متراجع، وكساد متعاظم، لذلك، فالأحسن ـ بالنسبة له ـ أن يكون عنده عزم لكي ينفق من مدخراته على قوت يومه، بدلاً من تبديدها في استثمار مقيّد بالفشل.

على المستوى الوطني ـ بالمقابل ـ ليس لدينا عزم واحد، بينما لا ينقص الفئات، والعصبيات، والأجندات الخاصة المتصارعة، العزم الأكيد. وهو وضع لا يقود إلى نهوض وطني، بل إلى صراع وطني مخرّب.

وهكذا، فالأردنيون كأفراد، يحتاجون ـ على الأرجح ـ إلى فرص يمارسون فيها عزائمهم؛ وليس تحفيز هذه العزائم أكثر مما هي محفزة ومستفزة. وربما كان ذلك غير ممكن بدون عزم وطني، أي عزم يتعلّق بالدولة والمجتمع لا بالأفراد، وبالمشروع الوطني لا بالمشروع الفردي. وربما كنا بحاجة إلى العزم في المجال السياسي وعلى المستوى المباشر؛ ومن ذلك كسر الحصار على العراق الشقيق، وتطبيع دورة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، «على المستوى الاستراتيجي»، ومن ذلك ـ وعلى رأسه ـ حلّ مشكلة الهوية، أو المواطنة والجنسية، التي تعرقل وحدة المجتمع ووحدة أهدافه.

«الأردن: على قدر أهل العزم..» هل يمكن أن تعني عزمنا الجماعي والدفاع عن كياننا الوطني، وحضوره، واستقلاله، وعروبته، وعزمنا الوطني على إبداع الصيغ الكفيلة بتلاقي الاستقطابات العصبية

والعصابية، التي تشقّ الدولة والمجتمع وتهددهما، وعلى الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي ينظم الصراع الاجتماعي السياسي ولا يطمسه أو يقهره، أو يتركه للتلاقي مع عوامل التفتيت . . هذا هو السؤال .

الخصخصة .. أداة أم عقيدة؟

نوقشت «الخصخصة» طوال التسعينيات الأردنية، على عدة مستويات، إعلامية وسياسية وفكرية. وكانت - وما تزال - محل صراع اجتماعي وسياسي في أجواء ثقافية معادية للرأسمالية من منطلقات مختلفة. فبالإضافة إلى أن القيم الفلاحية ـ البدوية والدينية في بلدنا هي، في العمق، قيم مشاعية ؛ فإن البيروقراطية الأردنية الضخمة التي أسست دولة القطاع العام في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، أشاعت ثقافة عامة تربط بين قطاعها ذاك وبين الوطنية الأردنية. وأخيراً فإن انتشار المؤثرات الثقافية الشيوعية والبعثية في صفوف النخبة الأردنية التقليدية، لوّنت معارضة «الخصخصة» وأعطتها عدة فكرية. وهكذا تشكلت جبهة أردنية واسعة ضد «الخصخصة» تضم طيفاً متدرجاً من القوى البيروقراطية والعشائرية والحزبية. إلاّ أن تلك الجبهة ظلت دائماً مفتقرة إلى العزيمة والتماسك والبديل.

وقد استطاعت الجبهة المعادية للخصخصة أن تعرقل أو تبطئ برنامج «الخصخصة» الذي سهل الهجوم عليه أنه كان بالأساس مفروضاً من

---

* العرب اليوم، صيف ٢٠٠٠.

صندوق النقد الدولي، قبل أن ينشئ له قواعد اجتماعية محلية، أي قبل أن ترى فيه مجموعات اجتماعية جديدة، ما يعبر عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإذا كان أنصار «الخصخصة» قد نجحوا أخيراً، في تجاوز العقبات وتشتيت المعارضة، فإن النظرة التقليدية الأردنية العامة ما تزال قوية الجذور وتنظر إلى «الخصخصة» من منظور يساوي بينها وبين إلغاء الدولة الأردنية بصفتها تجسيداً للوطنية الأردنية، وللعقد الاجتماعي الذي يربطها بالعشائر.

وفي محاولة لاستيعاب هذا الاعتراض الأساسي المستمر، لاحظت خطة «التحول الاقتصادي والاجتماعي» الحكومية، جملة «حلول» من بينها «إعادة تأهيل» قسم من القوى العاملة التقليدية، الاستثمار في المحافظات، وإعادة هيكلة برامج مكافحة الفقر. إلا أن هذه الوسائل ستظل تلامس في رأينا، القشرة الصلبة للرفض الاجتماعي للخصخصة، دون أن تستطيع كسرها، ذلك أن التحول الاقتصادي-الاجتماعي عملية معقدة، لا يمكن إنجازها بوسائل إدارية وسياسية مدعومة بإنفاق محدود وجزئي، ومؤقت.

***

وفي نهاية التسعينيات، استقر النقاش الداخلي حول «الخصخصة» على التعامل معها بصفتها «أداة» لجلب المزيد من الاستثمارات أو التقانات الحديثة أو تحسين كفاءة الإدارة والتسويق والمؤسسات؛ «مختلطة» أي قائمة على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تجسد هذا الاتجاه في مفهوم «الشريك الاستراتيجي»، وهنا ركز خطاب أنصار «الخصخصة» على تقديمها بصفتها أداة. فشركة الاتصالات الأردنية مثلاً تحتاج إلى «شريك استراتيجي» لتوسيع أعمالها وتحسين تقنياتها وتفعيل إدارتها. وهو ما يدفع عبء الاستثمار في هذه المجالات

عن كاهل الدولة ! ويعطيها في الوقت نفسه، مالاً وعوائد ضريبية وعوائد مضمونة على ما تملكه من أسهم أساسية فيها. وفي حالة أخرى هي «الإسمنت الأردنية» كان الشريك الاستراتيجي مطلوباً بحجة رئيسة هي التوسع في التصدير إلى أسواق جديدة، بينما، في حالات أخرى، تم الاكتفاء بخصخصة الإدارة «دون الملكية». وهكذا، حقّق أنصار الخصخصة خطوات إلى الأمام، ولكن «الخصخصة» نفسها، ظلت دائماً تحتاج إلى تبرير، وإلى تقديم تنازلات، وإلى التقدم بحذر.

وقبل أن يتم التحقق من كون الشركاء «الاستراتيجيين» و«المديرين» قد حققوا الأهداف المتوخاة من استقدامهم في الحالات العيانية أم لا، وقبل أن نقرأ نتائج هذه العملية، وآثارها على المؤسسات قيد البحث، وعلى مجمل الاقتصاد الوطني، وجدنا «الخصخصة» تعلن عن نفسها، وفي ضربة واحدة، بصفتها عقيدة للدولة الأردنية، لا مجرد أداة. فهي تريد، وفي إطار برنامج موقوت، إنجاز تفكيك سريع ونهائي للقطاع العام، وللبيروقراطية، وللاستثمارات الحكومية، بما في ذلك بيع أسهم الحكومة في الشركات التي يديرها «الشركاء الاستراتيجيون»، وكل الشركات الأخرى.

وأكثر من ذلك، يرفض أنصار الخصخصة معادلة «خصخصة = تعميم = خصخصة» بمعنى استخدام الأموال الناجمة عن استثمارات حكومية قديمة في إنشاء استثمارات حكومية جديدة وإنجاحها ومن ثم خصخصتها في عملية تنموية مستدامة يكون للدولة فيها دور حلقة الربط والضبط والحفاظ على التوازن الاقتصادي (ملء الفراغ في الحقول غير المرغوبة من القطاع الخاص بسبب ضعف ربحيتها أو حاجتهاإلى استثمارات جديدة) والتوازن الاجتماعي (الحفاظ على مصالح الفئات الاجتماعية الشعبية والمتوسطة).

نحن، إذاً، أمام خصخصة شاملة نهائية عقيدية تريد استهلاك الأموال

الناجمة عن بيع الموجودات الوطنية(وكأنها عبء) في توفير العمالة الماهرة الرخيصة، والبنية التحتية، والأطر القانونية الملائمة لنشاط القطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار حرية بلا ضفاف!

ومع ذلك، فالأسئلة ما تزال مطروحة ، والمشكلة التنموية ما تزال قائمة، بل إنها تتفاقم، ذلك أن تكوين القطاع الخاص المحلي (التجاري، الكمبرادوري، والجبان. .) سوف يمنعه من الاستثمار في المشروعات الوطنية الكبرى، بينما القطاع الخاص الأجنبي غير الملزوز للاستثمار في بلدنا ليس مهتماً بالتنمية، ولكن بالأرباح السريعة المضمونة. وهكذا، سنجد أنفسنا ـ وبعد أن نكون قد بددنا أموال الخصخصة ـ مضطرين إلى الاقتراض الكثيف لتمويل تلك المشروعات التي لا غنى عنها.

ثلاثة سيناريوهات لتبديد أموال الخصخصة

فيما يبدو أن القوى الوطنية الشعبية والبيروقراطية، قد فشلت في وقف برنامج الخصخصة أو في إبطائه على الأقل . لذلك ، تتجه الحاجة إلى الانتقال إلى خط الدفاع الثاني، حيث تبرز قضيتان خطيرتان ؛ تتعلق الأولى بالسؤال عما إذا كان انتصار خط الخصخصة، إجرائياً أم أيديولوجياً، أي هل نحن بصدد إجراءات خصخصة ؟! أم أننا نتجه إلى إلغاء الإطار التنموي بحد ذاته، والإلغاء التام لدور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي ؟! وفي الاتجاه نفسه، تتعلق القضية الثانية بالسؤال عما إذا كانت إيرادات الخصخصة الراهنة سوف يتم هدرها ـ سياسياً ـ سواء بإنفاقها على المصاريف الجارية، أو باستمرار استخدامها كاحتياطي أجنبي جامد، لدعم سياسة تخفيض الفوائد على القروض مقابل الدولار؟

إن أموال الخصخصة في أيدي الحكومة - أي حكومة - خطرة للغاية، ولا بد من «تعقيمها»، أي إعادة استثمارها، بصورة ناجعة ؛ بحيث تنتظم عجلة الاقتصاد الوطني بالدوران . بيد أن السيناريوهات المحتملة

---

* العرب اليوم، صيف ٢٠٠٠ .

للتعامل مع أموال الخصخصة، تتجه للأسف، نحو استخدامها ـ سياسياً ـ كالتالي :

[١] تخفيض المديونية الخارجية. وهو ضار للغاية، لأنه يخدم الدائنين برفع القيمة السوقية للدين الأردني ـ وهذا في غير مصلحة الأردن ـ ويمثل كذلك خدمة سياسية لعدد من السماسرة وشركائهم من المتنفذين المحليين الذين «استثمروا» في شراء ديون أردنية بأسعار هابطة معتمدين على قدرتهم في توجيه القرار الرسمي نحو إعادة شراء هذه الديون. وسوف يحقق هؤلاء أرباحاً طائلة على حساب تبديد ثروة وطنية غير متكررة.

[٢] توجيه قسم من أموال الخصخصة لدعم برامج الإنفاق العام.

ومثال على ذلك رصد حوالي (٥٠ مليون دينار) من أموال الخصخصة لدعم القروض الإسكانية لموظفي القطاع العام، والتوسع الأفقي في البنية التحتية.

[٣] استخدام أموال الخصخصة للاستثمار في دعم الاحتياطي الأجنبي، وهو ما يمثل في النهاية، نوعاً من التآكل المتدرج لأموال غير متكررة.

وهذه السيناريوهات جميعها سياسية الأهداف، أي أنها تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية راهنة على حساب المستقبل. بيد أن الأمر ربما كان أسوأ من ذلك، وخصوصاً إذا أغرت أموال الخصخصة، الحكومة، بإحداث حالة انتعاش مؤقتة ووهمية، وسوف تنتهي بإطلاق موجة عاصفة من التضخم، من شأنها تحطيم حياة الفئات الشعبية، بينما تستفيد الأقلية المتنفذة من العطاءات الحكومية، أو من القروض السهلة المنخفضة الفوائد، أو من كليهما.

وأخشى أن هناك لدى الأوساط الرسمية، اطمئناناً مبالغاً فيه، إزاء

قدرتنا على السيطرة على الاتجاه التضخمي، ولا أريد أن أجري هنا مناقشة رقمية؛ هناك مؤشرات عديدة يستطيع الباحث، بوساطتها، قياس أثر التضخم، وملاحظة إذا ما كان الاتجاه التضخمي مستفحلاً أم لا، ومن هذه المؤشرات :

ـ زيادة عدد الشيكات المرتجعة، (وهي ظاهرة استفحلت في الآونة الأخيرة).

ـ زيادة اهتمام البنوك بالودائع الصغيرة، والتركيز على تقديم الجوائز بدلاً من العوائد الحقيقية.

ـ عدم الرضى الوظيفي، والرغبة الحقيقية في البحث عن فرص أخرى.

ـ الرغبة الحقيقية لدى أعداد متزايدة من العاملين، للعمل بوظيفتين أو أكثر، بدوام كامل أو جزئي.

ـ الرغبة الحقيقية العامة في الهجرة المؤقتة أو الدائمة، من البلد.

ـ الشغف الجماهيري بإصدارات اليانصيب المتنوعة.

ـ ازدياد حالات النصب والاحتيال والفساد الصغيرة والتحلل الأخلاقي.

ـ عدم رغبة دافعي الضرائب بتأديتها.

ـ انتشار المزاج الاكتئابي والتذمر والشكوى.

ومن الواضح أن جميع هذه الاتجاهات تزداد استفحالاً في بلدنا، وأخشى أن استخداماً غير حكيم أو معتلاً لأموال الخصخصة موجهاً لتحريك السوق، اصطناعياً، سيؤدي إلى انفجار تضخمي.

فإذا كانت القوى الوطنية الشعبية تطالب الحكومات، تقليدياً، بزيادة الإنفاق العام، فإن عليها (بالنظر إلى المرحلة الحرجة – للغاية – التي يمر فيها الاقتصاد الوطني) أن تضغط بالعكس، أي باتجاه خفض الإنفاق،

وإعادة توزيع بنود الموازنة بما يحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. وبصورة خاصة، فإن على هذه القوى، بعد أن فشلت في منع الخصخصة، أن تراقب القرارات الحكومية المتعلقة باستخدام الأموال الناتجة عنها للحيلولة دون تبديدها، وضمان إعادة استثمارها.

إن الاقتصاد الوطني يواجه اليوم كارثة جديدة، وهي استخدام حصيلة بيع موجودات وطنية غير متكررة، لأغراض سياسية، سواء لخدمة سماسرة الاستثمار في المديونية الأردنية، أو لخدمة كبار عملاء البنوك بالحصول على قروض سهلة الفوائد، أو لخدمة كبار المقاولين بالحصول على عطاءات، أو لخدمة الحكومات في الحصول على شعبية مؤقتة، عن طريق العودة إلى سياسات الدعم السياسي. فهل تصحو القوى التي تضع على رأس جدول أعمالها عودة قادة(حماس) إلى عمان "ظافرين"، وتتحمل مسؤولياتها الوطنية إزاء هذه الكارثة الجديدة المحدقة باقتصادنا الوطني ؟!

ماذا نفعل بأموال الخصخصة ؟ هذا سؤال وطني مركزي مطروح الآن، يستحق من القوى الوطنية، والشعبية، والنقابية، وأساتذة الاقتصاد، والقيادات المصرفية، الانخراط في ورشة حقيقية للإجابة عنه.

السياحة الأردنية..
من الفشل الحتمي إلى الاستراتيجية البديلة

يعترف وزير السياحة الأردني عقل بلتاجي بالتدني المريع في حجم السياحة الأجنبية في بلدنا. ويقدّم التبرير: «انفجار المسار الفلسطيني»، ويقترح خطة إنقاذ: «استقدام السياحة الخليجية». وكأنّ معالي الوزير غير مسؤول مهنياً وسياسياً، عن انهيار السياحة الأردنية، وهدر الكثير من الأموال العزيزة على استعدادات وبرامج ترويج انتهت إلى لا شيء. صحيح أنّ بلتاجي غير مسؤول عن عدوانية إسرائيل والردّ الفلسطيني بالانتفاضة ما أدّى إلى إلغاء الحجوزات الغربية أو معظمها، ولكنه مسؤول مباشر عن الاستراتيجية السياحية الأردنية التي انطلقت مع الثقة بـ«الجار الإسرائيلي المسالم» وبالتنسيق السياحي معه، وترويج المنتج السياحي الأردني بالارتباط مع المنتج السياحي الإسرائيلي والفلسطيني، في تجاهل كامل لاحتمالات الانفجار في المنطقة، وإحجام الغربيين بالتالي عن المغامرة بالمجيء إليها.

لم يصغ الوزير البلتاجي، أبداً، لنصائح الخبراء أو لتحذيرات المعارضة، وظلّ تركيزه منصبّاً على إسرائيل والغرب، ضارباً عرض

---

* العرب اليوم ٢١/ ١/ ٢٠٠١.

الحائط بخطورة تأسيس الاستراتيجية السياحية الأردنية على رمال سياسية متحرّكة، ومتناسياً الحقيقة التجارية البسيطة القائلة بضرورة تنويع الجمهور المستهدف بالترويج.

فبمناسبة سنة اليوبيل المسيحية، لم تقم أية استعدادات، ولم تبذل أية جهود ترويجية لاستقدام السياحة المسيحية العربية من سوريا ولبنان ومصر. وليس صحيحاً أنّه ليس في هذه البلدان قوة شرائية للسياحة الأردنية. فمن جهة، هناك فئات مسيحية عربية برجوازية قادرة على الإنفاق أكثر من المجموعات السياسية الغربية. ومن جهة أخرى، كان يمكن، وما يزال، تهيئة خدمات مناسبة لسياحة دينية شعبية. وفي الحالتين، جرى تجاهل السوق العربي في الترويج للمنتج السياسي المسيحي الأردني.

وفي السياق نفسه، لم تخطط وزارة السياحة أو تروّج لاستقدام السياحة الدينية الشيعية من لبنان وإيران، بينما يضم بلدنا في جنباته مقامات شيعية مكرّمة لا بد من وضعها في إطار خدمة سياحية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار، حاجات أو إمكانات الجمهور المستهدف.

أما السياحة الخليجية «التي يكتشفها الوزير البلتاجي من برج الحكمة بأثر رجعي!» فماذا فعلت وزارة السياحة لاستقدامها. وهل تحوّل برامج الترويج إلى الفضائيات والصحف الخليجية، لاستقدام الخليجيين إلى بلدنا؟!

ومع رفضنا المسبق والمبدئي لنوع معيّن من السياحة الخليجية التي لا نملك ولا نريد أن نملك مقوماتها وأدواتها، فإنّ استقدام سياحة أبناء الطبقات الوسطى الخليجية إلى الأردن ممكن، سوى أنّه يحتاج لمقومات وبرامج خاصة، لم نقم بها ولم ندرسها، كما أنّه يحتاج إلى تنسيق سياحي، مع سوريا ولبنان، ما يزال بعيداً عن العقل السياحي المتأسرل في بلدنا!

لا ينفع العلّيق عند الغارة، وجهود الإنقاذ السريع للموسم السياحي دائماً، ليس لها معنى. والأجدر بوزير السياحة الذي صاغ الاستراتيجية السياحية الأردنية المنهارة، أن يقدّم استقالته بدلاً من أن يعلّق فشله على أحداث سياسية لم يتوقعها، ويقفز إلى اقتراحات كان يهزأ بها، ولا يأخذها في حساباته!

أسّ البلاء والسبب الرئيس في انهيار كل خططنا ـ السياحية وغيرها ـ هو أننا نخطّط على أساس أنّ العملية السلمية قائمة ومستمرة (وعند أكثر المتشائمين قادمة لا محالة) مما يجعلنا مكشوفين دائماً أمام المؤثرات الخارجة عن إرادتنا وحدودنا. وقد أصبح ضرورياً أن نهجر هذه السذاجة، وأن نبني كل توقعاتنا على أساس أنّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي مستمر إلى ما شاء الله، وأنّه قابل للانفجار، على هذه الجبهة أو تلك، بين لحظة وأخرى.. وأنّ السياسة الأردنية إذا كانت قررت بناء شراكة دائماً مع إسرائيل، فإنّ الأردن ليس سوى طرف من أطراف الصراع، وهو لا يحدّد مساراته واحتمالاته وانفجاراته؛ ولذلك فإنّ الحكمة تقتضي التخطيط لشؤوننا انطلاقاً من هذه الحقيقة، وهي أنّ «السلام» وَهْمٌ وليس واقعاً أو حتى احتمالاً واقعياً.

فإذا وضعنا الأوهام جانباً، أمكننا ـ عندها ـ أن نبني استراتيجية سياحية قادرة على تطوير هذا القطاع الاقتصادي الحيوي، تنطلق، واقعياً، مما يلي:

* التركيز، من حيث الاستعدادات والخدمات وأسعارها، على السياحة الأردنية بالدرجة الأولى. ونحن نقصد هنا: (أ) السياحة الداخلية. (ب) سياحة المغتربين. ولا بد لهاتين السياحتين من برامج خاصة وجهود ترويجية كثيفة تقنع الأردنيين، في الوطن وفي المهجر، بإنفاق نقودهم في بلدهم. وهو ما يتطلّب إبداع منتجات وخدمات سياحية راقية وممتعة وبأسعار معقولة؛ سيما أننا وصلنا إلى وضع غير عقلاني

يستطيع فيه الأردني قضاء إجازته في شرم الشيخ أو سوريا بمتعة أكبر وكلفة أقل مما هو متاح في الأردن. وسياحة المغتربين، ربما لا تخضع للمقارنة السعرية، ولكن استقدامها ـ وخصوصاً من الولايات المتحدة الأميركية ـ يحتاج إلى رؤية إبداعية وجهود ميدانية لم نبذل في سبيلها خطوة واحدة.

* فإذا نجحنا في تطوير السياحة الأردنية للمقيمين والمغتربين، فسنكون قد امتلكنا ـ عندها ـ الشروط الملائمة لاستقدام سياحة الطبقات الوسطى العربية من البلدان العربية ومن بلدان الاغتراب. بالإضافة إلى ما ذكرناه حول الإمكانية الخصبة لترويج وبيع المنتجات السياحية الدينية، المسيحية والشيعية، في سوريا ولبنان وإيران.

* وفي موازنة تأمين هذه القاعدة الثابتة من السياحة الأردنية والعربية، ينبغي عدم إهمال السياحة الأجنبية، ولكن بدون التركيز، فقط، على الغرب. ففي روسيا وبلدان الكتلة السوفياتية السابقة، وأميركا اللاتينية، ومناطق أخرى في العالم، طبقات وسطى يمكن استقدام سياحتها إلى بلدنا، بمؤثرات ثقافية ودينية، على أن لا تكون عمّان، والحالة هذه، أكثر كلفة من باريس.

وتبدأ هذه المقترحات ـ وسواها الكثير ـ بطبيعة الحال، من مبادئ أساسية هي:

ـ فك الارتباط التنسيقي والترويجي مع المنتج السياحي الإسرائيلي (والفلسطيني طالما هو خاضع للاحتلال أو متأثر به).

ـ تقديم صورة مستقلة للمنتج السياحي الأردني لا تشتمل على أي منتج سياحي آخر.

ـ التنسيق، في برامج محددة، مع سوريا ولبنان (وليس مع إسرائيل ومصر)، لأنّ المنتج السياحي الأردني (البحر الأحمر، البحر الميّت، الصحراء...) هو في وضع منافسة مع المنتج الإسرائيلي والمصري

المشابهين، ولكنّه في وضع تكاملي مع المنتج السياحي السوري واللبناني (البحر الأبيض المتوسط . . .).

ولا نريد، في هذه العجالة، ولا نستطيع أن نحدّد كل ملامح الاستراتيجية السياحية الأردنية البديلة، لكننا، حسب، نشير إلى خطوطها العامة، آملين أننا نفتح، بذلك، باب الحوار بين المعنيين والخبراء والمثقفين، وصولاً إلى تلك الاستراتيجية البديلة والفعّالة. وربما يكون هذا الحوار مقدّمة لخطوة جريئة تتخذها حكومة المهندس علي أبو الراغب، بالاعتراف بأخطاء الماضي، والإقرار بالفشل في القطاع السياحي، والإصغاء الجاد للرأي الآخر.

الإصلاح «الانتخابي» الواقعي : تمثيل «المحافظات» والاتجاهات

في السلط ، سأتحدث ، حول «قانون الانتخابات النيابية الذي نريد» ؛ والعنوان حدده الداعون الكرام : «منتدى السلط الثقافي» ، فالنخب الثقافية الأردنية في المحافظات ، إذن ، لا تهتم بما يدور من أحاديث في النادي السياسي العماني عن التجديد للبرلمان الحالي ؛ والانتخابات النيابية ما تزال شاغلاً رئيساً للشباب الأردني المهتم أولاً بالسياسة المحلية ، وهي قضية ينبغي دراستها بعمق ، والتوقف عند دلالاتها . فالاهتمامات السياسية في بلدنا ليست موحدة ، مع أن السلط لا تبعد عن عمان أكثر من ٢٥ دقيقة بالسيارة!

في السلط ، وبين أهلي وربعي ، يمكنني ، بالطبع ، أن أدخل مع الأعزاء في حوار يسمح به السياق السسيوثقافي المشترك ، ولا تسمح به اعتبارات النشر الصحافي . سوى أنني أريد التأكيد ، أولاً ، أننا نريد الانتخابات النيابية ، وفي موعدها ، وبغض النظر عن القانون الذي ستجري بموجبه ، فالمواعيد الدستورية ينبغي أن تكون مقدسة ومحرمة على اللعب والألاعيب السياسية والمصالح الكبيرة أو الصغيرة ، وخارج

---

* العرب اليوم ٢١/ ٢/ ٢٠٠١

أي اعتبار إقليمي أو دولي كائناً ما كان . فالدولة الأردنية حقيقة اجتماعية سياسية بذاتها ولذاتها ، وكل إخلال بالاستحقاقات الدستورية ومواعيدها ، هو إخلال بالدولة ، وتعليق لها ، وإساءة في العمق لجوهرها . وبالتالي ، فهو ممنوع ، خصوصاً في مواجهة التحدي الشاروني اللئيم للكيان الوطني الأردني .

الانتخابات النيابية ، إذن ، وفي موعدها . . هذا ما ينبغي أن يكون محل إجماع وطني غير مجروح . . فإذا انتقلت إلى قانون الانتخابات نفسه ، فليس ثمة ، أصلاً ، مجال للإجماع ؛ فالسجال هنا لا يتعلق بما هو وطني عام ، ولا بما هو قانوني مجرد ، بل هو يتعلق بمصالح متضاربة .

الحكومات تريد ، بالطبع ، برلماناً طيعاً ومريحاً . وهي تسعى إلى قانون وإجراءات بما يلائم هذه النتيجة . والأحزاب السياسية تريد ، بالمقابل ، تأمين حضور لها في البرلمان . الحركة الإسلامية تريد قانوناً يترجم ـ ولو نسبياً ـ قوتها على الأرض برلمانياً . النخب الأردنية تريد الحفاظ على الطابع الأردني للبرلمان ، وهي تتأرجح بين القانون الحالي ، وبين تعديلات تحسن فرص بعض العائلات والشخصيات . . إلخ ، بينما النخب الأردنية من أصل فلسطيني تريد من القانون الانتخابي «إنصافها» ، وهكذا ، فإن كل اقتراح للقانون الانتخابي الذي نريد ، يمكن فحصه لاكتشاف الضمير المستتر : «نحن» !

هناك الكثير من المصالح والاعتبارات الثانوية أو الفرعية ـ على أهميتها ـ يمكن لمشرع قانون الانتخابات النيابية أن يتجاهلها . فمن المستحيل أن يعكس قانون انتخابي ـ مهما كان واضعه عبقرياً ـ كل المصالح والاعتبارات ، بيد أن أي قانون انتخابي ينبغي أن يكون حريصاً على التوصل إلى برلمان لا يستبعد الفعاليات السياسية من بين صفوفه ، بحيث يحافظ على الحد الأدنى من الصفة التمثيلية ، والحد الأدنى من

الحيوية السياسية .

ولكننا ـ في ما نريده للأردن من نهوض وتقدم ـ نريد الحد الأقصى من التمثيل والحيوية السياسية ، أكثر من ذلك : الاندماج الوطني ، التسييس الشامل لكل المصالح والنزعات الاجتماعية ، أي الانتقال إلى إنجاز الدولة الوطنية الديمقراطية ، وهو ما يتطلب قانون انتخابات نيابية يقوم على أن الأردن كله دائرة انتخابية واحدة ، وعلى إجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية . فهذا القانون يضمن ما يلي :

١ ـ الانصهار الوطني الشامل ، وتفعيل وتصليب الوطنية الأردنية وعصبية الدولة ، وشل ومن ثم تذويب كل النزعات المناطقية والجهوية والعشائرية والطائفية . . إلخ ، واتخاذ الصراعات في المجتمع الأردني طابعاً سياسياً دولتياً .

٢ ـ تمثيل كل القوى مهما تكن صغيرة وهامشية . فالقائمة الحزبية التي تحصل على واحد بالمئة من الأصوات على المستوى الوطني ، ستحصل على مقعد نيابي ، فلا يظل أحد خارج البرلمان .

٣ ـ عدم قدرة أي تيار سياسي ، بالمقابل ، على الحصول على مقاعد نيابية تزيد عن حجمه السياسي الفعلي .

ولكن هذا الإصلاح الانتخابي الجذري الذي يمثل المدخل الأساسي لإنجاز مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية ، يتطلّب أولاً ، التوصل إلى حل نهائي لمشكلة اللاجئين والنازحين . فهؤلاء ـ أو معظمهم ـ في الأردن ، هم مواطنون أردنيون : ما يجعل القانون الانتخابي الذي شرحناه للتو ، في حال إقراره ، مدخلاً للوطن البديل ، لا للدولة الوطنية الديمقراطية .

وإذا كنت أعتقد جازماً أن التوصل إلى قانون انتخابات نيابي وطني وديمقراطي ، غير ممكن قبل حل مشكلة اللاجئين (بالعودة أو بالعودة

السياسية على الأقل أو بالمزاوجة بين العودة والاندماج . . إلخ) فإنه من نافلة القول الإقرار بأن قانون الانتخابات الحالي غير قابل للحياة ، لسببين :

(١) إنه يمزق صفوف المجتمعات المحلية الأردنية ، جهوياً وعشائرياً، بل هو يمزق الجهات والعشائر نفسها . ويلعب ، بالتالي ، دوراً لا وطنياً وتخريبياً على المستوى الاجتماعي ـ السياسي ـ الثقافي ؛ وهو ينحط بالأردنيين من مستوى المواطنة والسياسة إلى مستوى الولاء للدم والمصالح الصغيرة والمنافسة البلدية .

(٢) إنه لا يستبعد فقط تأثير التصويت الفلسطيني ، بل يستبعد أيضاً تأثير التصويت السياسي الأردني ، ويستبعد من البرلمان ، بالتالي، الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية الأردنية ، أي المكونة على مستوى وطني ، وتمثل بالتالي ، اتجاهات وطنية (غير محلية أو جهوية أو عشائرية) ما يجعل البرلمان ، في النهاية منتدى بلدياً ومجلساً لممثلي العشائر ومراكز النفوذ (وخصوصاً المالي) لا لممثلي الشعب الأردني .

بالمقابل أقترح قانون انتخابات يأخذ بعين الاعتبار كل الوقائع والهواجس القائمة ، ويرتكز على مبدأين :

(١) تمثيل المحافظات سياسياً ، وبالنسبة نفسها؛ بما يحافظ ، من جهة، على الهوية السياسية الأردنية للبرلمان ، ويسمح من جهة أخرى، بتمثيل سكان المحافظات بغض النظر عن أصولهم .

(٢) تمثيل الاتجاهات السياسية ، على المستوى الوطني .

ويتحقق ذلك كالتالي :

(١) تعتبر كل محافظة دائرة انتخابية . ويكون لكل محافظة ـ بغض النظر عن عدد سكانها ـ عشرة مقاعد نيابية . وتجري الانتخابات على أساس الصوت الواحد للناخب الواحد . فيكون لدينا بالتالي ١٢ نائباً

يمثلون المحافظات سياسياً ، ويمثلون سكانها من حيث أصولهم ومنابتهم وطوائفهم .

(٢) بالموازاة ، يحق للناخب ، بالإضافة إلى ذلك ، التصويت لقائمة وطنية من بين قوائم حزبية تتنافس على ٣٠ مقعداً .

فيكون المجلس النيابي بالتالي مكوناً من ١٥٠ نائباً يمثلون في الآن نفسه : التكوين الوطني الأردني الأساسي ، والفئات السكانية بما فيها اللاجئون ، والاتجاهات السياسية والشخصيات العامة ، في وضع متوازن لا يسمح لا بالتأثير ـ إقليمياً ـ على مجرى الانتخابات ، ولا بالهيمنة على البرلمان من قبل تيار سياسي واحد ، ولا بهيمنة المعارضة ، ولا بتغول الحكومات . وهو ، بمجمله ، وضع انتقالي ، ربما يكون الأردن الآن بأمس الحاجة إليه .

بالطبع ، سيكون هناك اعتراض على مساواة تمثيل محافظة عمان ، مع تمثيل محافظة الكرك ـ مثلاً ـ بالنظر إلى الفارق الكبير في عدد السكان .

وهذا الاعتراض ، في رأيي لا قيمة له ، للأسباب التالية :

أولاً : إن الوزن السياسي في التكوين الوطني الأردني الأساسي لمحافظة الكرك هو أكبر في هذا التكوين من الوزن السياسي لمحافظة عمان .

ثانياً : إن القانون الانتخابي قد يلحظ أن يقوم أبناء المحافظات الأردنية المهاجرين إلى عمان ، بالتصويت في محافظاتهم .

ثالثاً : إن الوزن السكاني لمحافظة عمان ، سيظهر ويعبر عن نفسه بصورة عادلة في تصويت للقوائم الحزبية الموازية .

نحو مجلس نيابي يمثّل الوطن والسكان والاتجاهات

تَشكّل التكوين الأردني الحديث، خلال القرون الثلاثة الأخيرة، في عملية تاريخية مديدة من التفاعلات الديمغرافية والاجتماعية والسياسية أدّت في نهاية العهد العثماني إلى نتيجتين: [١] استقرار متّحدات عشائرية فلاحية وبدوية في مناطق محدّدة وفي أطر سياسية محلية تحظى بالاعتراف المتبادل، كما باعتراف السلطات العثمانية آنذاك. [٢] نشوء شبكة من العلاقات بين تلك المتّحدات والمناطق لها طابع وطني محلي، ما حدا بالعثمانيين إلى دراسة وإقرار إنشاء ولاية توحّد إدارياً المناطق التي تأسست فيها لاحقاً إمارةُ شرق الأردن.

وقد راعى التطور الإداري للإمارة، فالمملكة، دائماً، حقائق التكوين الوطني الأردني الموروثة من العهد العثماني، ليس فقط إقراراً بشرعيتها التاريخية، بل وأيضاً انسجاماً مع الحقائق القائمة على الأرض. وتتشكّل المملكة الأردنية الهاشمية الآن من [١٢] محافظة تعكس إلى حد كبير امتزاج الحقائق الاجتماعية التاريخية والمستحدثة.

إنّ المحافظات الأردنية بالتالي، ومن المنظور التاريخي للتكوين

---

* شيحان ١٠/ ٣/ ٢٠٠١.

الوطني الأردني الأساسي، متساوية سياسياً من حيث مشاركتها في الائتلاف الوطني الذي قام على أساسه التكوين الوطني الأساسي للبلد، والحدود الاجتماعية ـ السياسية للإمارة. أعني أنّ المحافظات متساوية في الشراكة الوطنية بالرغم من أنها غير متساوية من حيث عدد سكانها أو تطورها الاقتصادي، سيما وأنّ الكثافة السكانية في بعض المحافظات ـ محافظة العاصمة مثلاً ـ لم تنجم عن تطوّر داخلي طبيعي وإنما عن هجرات سياسية قسرية. كذلك فإنّ عدم التساوي في التطوّر الاقتصادي لم ينجم عن فعالية داخلية لهذه المحافظة أو تلك بقدر ما نجم عن عدم المساواة في سياسات التنمية الحكومية. وهكذا فإننا نستطيع القول إنّ محافظة معان مثلاً، وبالرغم من أنها تتساوى مع محافظة العاصمة من وجهة نظر التكوين السياسي الأساسي فهي محافظة مغبونة لأنها لا تتساوى مع محافظة العاصمة من حيث الإنفاق العام والاهتمام الحكومي، فإذا زدنا على ذلك أنّ محافظة العاصمة تحظى بعدد أكبر من المقاعد النيابية، نلاحظ مدى الظلم الذي يحيق بالمحافظات الأردنية، غير العاصمة.

***

فإذا كان المجلس النيابي يمثّل البلد «تمثيلاً صحيحاً»، فإنّ هذا التمثيل ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أولاً حقائق التكوين الوطني الأساسي للدولة. وبالتالي فإنّ النقطة الأساسية التي لا بد من حسمها، مبدئياً ونهائياً في الأساس الفقهي لأي قانون انتخابات نيابية دائم . . هو تمثيل المحافظات الأردنية بغض النظر عن عدد سكانها أو تطورها الاقتصادي، بصورة متساوية. . فيكون لكل محافظة أردنية العدد نفسه من المقاعد النيابية، مما يؤدي بالتالي إلى ما يلي:

[١] الحفاظ على التوازن الوطني الأساسي، وعلى الهوية الوطنية التاريخية للمملكة.

[٢] الحفاظ على مصالح المحافظات . . وخلق قوى ضغط سياسي متساوية من شأنها أن تؤمّن، في النهاية، نوعاً من التوازن والعدالة في توزيع الإنفاق العام والمكتسبات .

[٣] باعتماد المحافظة كدائرة انتخابية، وإلغاء الدوائر الفرعية والخاصة، وإلزام المواطنين بالتصويت في محافظاتهم، سوف نقفز خطوة واسعة في تحقيق الاندماج الوطني السياسي على مستوى المحافظات، وتعزيز دورها، وتفعيل طاقاتها، واستعادة أبنائها وفعالياتهم .

[٤] إنّ مبدأ تساوي المقاعد النيابية للمحافظات يجعل مبدأ «الصوت الواحد للناخب الواحد» أكثر عقلانية من حيث أنّه يجعل قوة الصوت الواحد متساوية بين المحافظات .

[٥] إنّ مبدأ تمثيل المحافظات، يأخذ بعين الاعتبار الوجود الواقعي للاجئين والنازحين الحاصلين على الجنسية الأردنية، والذين سيحصلون على تمثيل عادل في إطار المساواة بين المحافظات، وباعتبارهم جزءاً من هذه المحافظات . . . فيكون تمثيلهم النيابي، والحالة هذه، ضامناً لمصالحهم كمواطنين أردنيين بدون أن يكون له معنى سياسياً . . فالأردني من أصل فلسطيني ممثَّل هنا من خلال تمثيل المحافظة التي يقطن فيها وليس ممثلاً بصفته «فلسطينياً» . . . وفي حالة التوصل إلى تطبيق حق العودة الفعلي أو السياسي فإنّ التمثيل النيابي المتساوي للمحافظات لن يتأثر بالمتغيرات السياسية . فالثابت أنّ عمّان يمثّلها [١٠] نواب ـ مثلاً ـ أما من هم ناخبو هؤلاء النوّاب ؟ فهذا متغيّر ثانوي . فقد يكون معظم الناخبين في عمّان اليوم من أصل فلسطيني . . وقد يعود قسم من هؤلاء في وقت لاحق ، وقد يفضّل قسم منهم الجنسية الفلسطينية . . ومهما يكن فهذه متغيّرات لا تخلّ بالمبدأ الأساسي للتمثيل الوطني .

***

يبقى في التكوين الوطني إلى جانب المحافظات مساحة للمعبّرين عن هذا التكوين المنجَز نفسه، أعني الاتجاهات الفكرية ـ السياسية والشخصيات العامة ذات البعد الوطني، وهذه الاتجاهات لا بد من تمثيلها في المجلس النيابي إلى جانب تمثيل المحافظات في «الدائرة الثالثة عشرة» بالقائمة النسبية على المستوى الوطني، فيكون لكل مواطن صوتان:

* صوت لانتخاب النائب الذي يمثّل محافظته، وبالتالي مصالحه المحلية كـ «ابن محافظة»!

* وصوت لانتخاب الحزب الذي يمثّل توجهاته الفكرية والسياسية.

ونحن نقترح أن يكون لكل محافظة / دائرة عشرة نواب، وللدائرة الوطنية ثلاثون نائباً، بحيث يكون مجموع النواب [١٥٠] نائباً سوف يمثّلون في الوقت نفسه:

[١] التكوين الوطني الأردني الأساسي.

[٢] مصالح المحافظات.

[٣] التنوّع السكاني.

[٤] الاتجاهات السياسية.

خواطر في «قانون الانتخاب العام»

١ ـ جُرّد القانون نفسه، من كل مضمون سياسي و اقتصر على الإجراءات الفنية .

٢ ـ وتُرك «تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية المخصصة لكل منها» (المادّة ٥٢) خارجه ، ليتم بموجب «نظام» يصدره مجلس الوزراء ، وهو يستطيع ـ أي مجلس الوزراء ـ أن يصدر «الأنظمة» و«التعليمات» وقتما يشاء وكيفما يشاء، بدون العودة إلى المجلس النيابي .

٣ ـ ولكن ، في هذا «النظام» بالذات يكمن كل المضمون السياسي ـ الاجتماعي لقانون الانتخاب العام، أي جوهره ومعناه .

٤ ـ وبذلك ، تكون حكومة المهندس علي أبو الراغب ، قد انتزعت حق المجلس النيابي في التشريع في هذا المجال ، ومنحته ، بصورة دائمة، للمجالس الوزارية .

٥ ـ ولن تكون الحكومة الأردنية ـ أية حكومة ـ في ظل هذا «القانون» بحاجة إلى تعديله في حوار مع المجلس النيابي أو في قانون مؤقت ، فكل ما تحتاج إليه هو إعادة تقسيم الدوائر والمقاعد النيابية المخصصة لها ،

---

* مقال غير منشور .

حسب توجهاتها السياسية في حينه! وسيتخذ «القانون»عندها ، الطابع السياسي المراد .

هذه هي اللعبة، وقد يكون لها مبررها الإجرائي من حيث ضرورة تلافي عجز المجالس النيابية عن التشريع في هذا المجال بالذات ، وضرورة تلافي الاستمرار في إصدار قوانين انتخاب عام مؤقتة ، إلاّ أن هذه الاعتبارات تظل ثانوية أمام ما يلي :

[١] لا يجوز السماح بانتزاع حق التشريع من المجلس النيابي لصالح الحكومات ، لأسباب إجرائية ، ثم لا يهم شكل اللعبة القانوني ، وإنما مضمونها الذي يشكل خرقاً لروح الدستور وتطاولاً على جوهر الديمقراطية!

[٢] إن تخويل الحكومات بموجب «القانون» تقسيم الدوائر وتحديد المقاعد النيابية المخصصة لكل منها إنما يعني منح حق مطلق للحكومة ـ أيّة حكومة ـ في قلب التركيبة السياسية ـ الاجتماعية للدولة الأردنية بموجب «نظام»! يكتفي «مثلاً» بتخصيص خمسين مقعداً نيابياً جديداً للدوائر الانتخابية في محافظتي عمان والزرقاء!

وسنرى الآن ما هو المضمون السياسي لـ «النظام» الذي أقرّته حكومة أبو الراغب ، في تقسيم الدوائر والمقاعد لمجلس النواب :

أولاً : استجابت الحكومة ، جزئياً ، للمطالب الديمقراطية القائلة بالحد من الآثار السلبية لـ «مبدأ» الصوت الواحد الذي كرسه «القانون» من الناحية الفنية بدون أن يلحّ على مضمونه السياسي . فهذا «المبدأ» ليس شراً في حد ذاته ، وآثاره السلبية ـ سياسياً واجتماعياً وثقافياً ـ تتضاءل كلما صغرت الدوائر الانتخابية إلى أن تتلاشى حين يصبح للناخب صوت واحد في دائرة لها نائب واحد فقط . ويشتمل النظام الصادر على عدّة دوائر لكلٍّ منها نائب واحد فقط ، كما تم تصغير عدة دوائر أخرى

لتتلاءم مع حدودها الاجتماعية الواقعية . وبالتجربة ، ربما يكتشف أصحاب القرار ، لاحقاً ، أنه لا توجد ضرورة حاسمة تمنع من الاتجاه نحو تقسم الدوائر الانتخابية بعدد المقاعد النيابية .

ثانياً : استجابت الحكومة ، جزئياً ـ ولكن في اتجاه خطر للغاية ـ لمطالب تحالف الكمبرادور وجماعة «الحقوق المنقوصة» ، كالتالي :

أ ـ أعطت حصة الأسد في زيادة المقاعد النيابية لمحافظة عمان (٥ مقاعد) ليمثلها ، بالتالي ، ٢٣ نائباً يشكلون حوالي ٢٢ بالمئة من أعضاء المجلس النيابي .

ب ـ تفصيل العديد من الدوائر الانتخابية ، وتوجيه العديد من الزيادات في المقاعد النيابية لتأمين تمثيل أقوى للأردنيين من أصل فلسطيني في المجلس النيابي . ووفقاً لدارسة تفصيلية أجريناها لنظام «تقسيم الدوائر والمقاعد النيابية المخصصة لكل منها» وجدنا أن هذا «النظام» قد خصص ٢٧ مقعداً نيابياً ، لزيادة الحضور الفلسطيني في البرلمان الأردني القادم إلى حوالي ٢٥ بالمئة ، وهي نسبة ذات دلالة سياسية خطيرة للغاية .

لقد بيّنا ـ غير مرة ـ أسباب احتجاجنا على منح «عمان» تمثيلاً نيابياً أكبر بكثير من التمثيل النيابي للمحافظات الأخرى . فالكثافة السكانية هنا ، لا يعتد بها لأنها ناجمة بالأساس ، عن سوء توزيع الثروة الوطنية والاستثمارات والإدارات والبنى التحتية لصالح العاصمة ضد الريف ، بالإضافة إلى أن قسماً كبيراً من تلك الكثافة السكانية هو من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين . وإذا كان هؤلاء مواطنين أردنيين بالمعنى القانوني ، فإنهم بالمعنى السياسي الأعمق ، جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي تتمثل حقوقه السياسية الرئيسة بالعودة إلى أرض وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة .

إن قوة عمان السياسية لا تقتصر على تمثيلها بالمجلس النيابي مثلما هو الحال بالنسبة للمحافظات الأخرى . فوجود الإدارة والنخب السياسية والمهنية والاقتصادية والصحافة ، ومعظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عمان، يعطيها قوة سياسية مضاعفة ، بحيث تغدو زيادة مقاعدها النيابية ـ بحجة الكثافة السكانية ـ عملية غير ديمقراطية على المستوى الوطني .

ونضيف إلى كل ذلك أن أبناء المحافظات «العائشين» في عمان ، يحافظون ـ بالإجمال ـ على صلاتهم السياسية بمحافظاتهم ، ويصوّتون بالإجمال ، فيها، لا في الدوائر الانتخابية العمانية . أي أن مضاعفة المقاعد النيابية لمحافظة عمان ليس له معنى تمثيلي بالمعنى الديمقراطي ، إنما هو مصمم لخدمة الكمبرادور وجماعة «الحقوق المنقوصة»/ حلفاء شارون.

ليست وظيفة البرلمان الأساسية في بلد كالأردن يناضل من أجل استكمال مشروعه الوطني في إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة ، تمثيل السكان ـ ونصفهم على الأقل من اللاجئين والنازحين ـ، بل تمثيل التركيب الاجتماعي الوطني الأساسي . وفي هذا التركيب تتساوى المحافظات من حيث دورها في الشراكة الوطنية ، ولذلك ينبغي أن يتساوى تمثيلها البرلماني ، بحيث يعكس البرلمان الأردن في النهاية، حقائق مجتمع شرق الأردن المتكون في القرون السابع عشروالثامن عشر والتاسع عشر، بأصالته التاريخية التي كانت الأساس في قيام الدولة الأردنية الحديثة في القرن العشرين.

لقد نشأ في الأراضي التاريخية لإقليم شرقي الأردن ، وفي عملية تاريخية مديدة ، مجتمع عربي أردني ، ما تزال تكويناته الأصلية قائمة ، هي التي مثلت ـ وتمثّل ـ عصبية الدولة الأردنية ، وأساس وجودها ، ومحور شرعيتها ؛ والعملية الديمقراطية الحقيقية هي التي تسمح بالتمثيل

السياسي لهذا المجتمع ـ وتناقضاته ـ في البرلمان والأحزاب والجمعيات والصحافة والإعلام .

وهذا التمثيل الديمقراطي لا يمكن أن يستقيم بدون الإقرار بالمساواة بين المحافظات ، ليس فقط من زاوية التمثيل النيابي ، وإنما في توزيع الثروة الوطنية والاستثمارت والنشاطات الأخرى .

في البنية الوطنية الأردنية الأساسية ليست عمان «أكبر» من عجلون أوالبلقاء أو الكرك . ولذلك ، سنظل نلحّ على المساواة الوطنية في تمثيل المحافظات ـ ومن ضمنها عمان ـ ، بحيث تكون كل محافظة دائرة انتخابية ، ولكل منها النصيب نفسه من المقاعد النيابية . وهو ما سيجعل البرلمان الأردني ، في العمق ، مجلساً وطنياً ، أي مجلساً يمثل الوطن ، لا التجمعات السكانية التي خلقتها تشوهات الاقتصاد الكمبرادوري والتوطين .

الجسم الأساسي من الأردنيين من أصل فلسطيني ، سيظل ، كما نرجح ، عازفاً عن المشاركة السياسية في الدولة الأردنية ، في تعبير جماعي عن رفض التوطين السياسي ، طالما أن التوطين المعيشي واقع من الصعب زحزحته في المدى المنظور . ولذلك ، فإن المقاعد النيابية المخصصة لتمثيل هؤلاء ، ستذهب إلى إما إسلاميين يمثلون (حماس) بما هي تنظيم فلسطيني ، ولا يمثّلون ناخبيهم بما هم مواطنون أردنيون ، وإمّا انتهازيين معزولين لا يمثلون سوى «ارتباطاتهم» .

مخاطر من دون نتائج مضمونة

أعلنت البنوك الأردنية أنها بصدد تخفيض آخر جديد على سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للعملاء المميزين إلى ٩ بالمئة، وتمثل هذه الخطوة استجابة سريعة للطلب الحكومي الملحّ من شقين : تخفيض الفوائد وزيادة التسهيلات . وإذا كان تخفيض الفوائد، سوف يؤدي، ضمناً ، إلى "زيادة التسهيلات"، فمن المرجح أن البنوك سوف تبدي قدراً أكبر من المرونة إزاء شروط منح التسهيلات وللفئة نفسها – أي للعملاء المميزين – ما سيؤدي إلى ضخ المزيد من أموال التسهيلات في أيدي كبار رجال الأعمال والشركات .

و«الإلحاح الحكومي على تخفيض العوائد وزيادة التسهيلات» ناجم بالدرجة الأولى، عن تعثر استقطاب رؤوس الأموال المحلية المجمدة (العازفة عن الاستثمار) والخارجية التي لم تتولد لديها القناعة بعد بالاستثمار في الأردن . وتسعى الحكومة ـ المشدودة إلى هدف تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة النمو ـ إلى تأمين الأموال لمصلحة رجال الأعمال والشركات الأردنية وغير الأردنية من مصادر محلية (البنوك)

---

* العرب اليوم ٢٥/ ٣/ ٢٠٠١ .

لدعم الاستثمارات القائمة، وتوسيعها، واستحداث استثمارات جديدة خصوصاً ـ حسب تصريح دولة رئيس الوزراء ـ في المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة.

والدلالة الأساس من لجوء الحكومة الأردنية للضغط على مصادر التمويل المصرفية المحلية بالرغم من مخاطره التي سنبينها لاحقاً، هي أن جميع المبادرات الأردنية ـ وهي كثيفة واستثنائية في مجال خلق البيئة القانونية للاستثمار، بما في ذلك إقامة المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة، وفي مجال العلاقات العامة واستقطاب المستثمرين العرب والأجانب ـ قد وصلت إلى طريق مسدود، وأصبح واضحاً أمام القرار الحكومي أنه لا بد من استخدام مصادر التمويل المصرفية المحلية وإتاحتها بفوائد أقل وشروط أسهل لكبار المستثمرين الأردنيين والأجانب، وهكذا فنحن لن نكتفي بأن نقدم لهؤلاء رزمة غير مسبوقة من التسهيلات القانونية والضريبية.. إلخ، بل وأيضاً التسهيلات المالية.

صغار رجال الأعمال والمواطنون لن يشعروا بعوائد سياسات تخفيض الفائدة وزيادة التسهيلات. فسعر الفائدة على القروض ومنها قروض الإسكان والقروض الشخصية ما يزال في حدود ١١,٥ بالمئة وقد يصبح ١١ بالمئة، ولكن صغار رجال الأعمال والمواطنين المدخرين سوف يتأثرون، بالعكس، بانخفاض سعر الفائدة الموازي على الودائع، فكل انخفاض في سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للعملاء المميزين سوف يؤدي إلى انخفاض مواز على سعر الفائدة الذي تمنحه البنوك على ودائع الادخار. وفي النهاية فإن جمهور المدخرين الصغار هو الذي سيمول الاستثمارات القائمة والجديدة وعلى حسابه.

وهذا التمييز الطبقي هو بالطبع في صلب الآلية الرأسمالية، حيث يعمل النظام الاقتصادي والمالي والنقدي، برمته، لخدمة الفئات العليا من رجال الأعمال الأثرياء، بالإضافة إلى أنه في الحالة الأردنية يشير إلى

الفشل الكبير في السياسات الاقتصادية التي تنتقل من مأزق إلى آخر ، فسياسات تخفيض الفوائد وزيادة التسهيلات تنطوي على جملة مخاطر سأوضحها تالياً :

ـ دولرة الودائع : فالاستمرار في تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات ـ وإن كان لفئة محددة ـ سوف ينعكس على سعر الفائدة على الودائع بالدينار بحيث يقترب من سعر الفائدة على الودائع بالدولار . وإذا تساوى السعران فمن المرجح أن تحدث موجة هجرة كبيرة من الادخار بالدينار إلى الادخار بالدولار ، وذلك بالنسبة للمدخرات المتوسطة والكبيرة ، وسينجم عن ذلك ضغط كبير على الدينار الأردني بينما ستلجأ البنوك أكثر فأكثر ، لاستقطاب الودائع الصغيرة من الجمهور المتدني الدخل ، اعتماداً على عاداته الوطنية وتعلقه باحتمالات الفوز بالجوائز ، وسيتحمل هذا الجمهور بالتالي ـ وحده ـ نتائج الضغط على الدينار الأردني .

ـ تسريع الانفجار التضخمي : هناك جملة من المؤشرات (العاملة الآن) على وجود اتجاه قوي نحو الانفجار التضخمي ، فإذا ما جرى ضخ المزيد من الأموال السهلة بين أيدي كبار رجال الأعمال الذين دولروا موجوداتهم النقدية منذ وقت طويل ، وأمنوا ، بالتالي ، شرور التضخم ، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تسريع آليات الانفجار التضخمي وحدوث الأزمة النقدية . وسيدفع المواطن العادي الثمن من انهيار مستوى معيشته ، وزيادة البطالة والفقر المطلق والنسبي .

ـ تآزيم الجهاز المصرفي : إن زيادة حجم القروض المصرفية السهلة من حيث الفوائد والشروط سوف يؤدي ـ حكماً ـ إلى زيادة حجم القروض غير العاملة (المتعثرة) . وإذا كان ذلك بحد ذاته يمثل ضغطاً على متانة الجهاز المصرفي الأردني ، فإن الصعوبات الموضوعية التي تواجه الاقتصاد الوطني والاتجاه نحو الدولرة والانفجار التضخمي ترجح كلها

تعثر أو جمود العديد من الاستثمارات الممولة بالقروض السهلة، ما يعني تأزيم الجهاز المصرفي الأردني بمحفظة ضخمة غير مسبوقة الحجم من القروض المتعثرة.

***

التفكير الاقتصادي الحكومي يأمل، بالطبع، بنجاح المغامرة: نجاح الاستثمارات واستقطاب غيرها. وبالتالي: قروض مضمونة السداد، وزيادة فرص العمل والدخول، وتحسين مستوى المعيشة، إلا أنه لا توجد مؤشرات واقعية على اتجاه كهذا.

فالأردن جزء أصيل من منطقة مضطربة سياسياً، ولا يستطيع أن يعزل نفسه عن أحداثها وأزماتها وشبكة علاقاتها، بحيث يصبح «واحة استثمارية» في قلب الحدث السياسي الساخن، ولقد كان الأردن مثلاً خارج لعبة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ومعزولاً عن التأثر فيها، ولا علاقة له بانهيارها وقيام انتفاضة الأقصى. كما أنه لا يستطيع التأثير على الأحداث اللاحقة سواء على المسار الفلسطيني أم السوري - اللبناني، ولكنه مع ذلك وجد نفسه بعد انتفاضة الأقصى الأكثر تضرراً، بعد الفلسطينيين، من نتائجها على الاستثمارات القائمة والجديدة، والسياحة.. إلخ.

والسياسات الاقتصادية الرسمية القائمة على إدخال الأردن بدون أي شروط في سياق عولمة لا تريده، لا تدرك أن الشرط الأولي لأية تنمية (من أي نوع وبأي اتجاه) هو استنهاض شبكة متماسكة من الاستثمارات المحلية القائمة بالأساس على المدخلات والرساميل والمهارة والعمالة الوطنية وعلى قاعدة تعاضد السوق الوطنية، وباتجاه أسواق خارجية مترابطة مع السوق الوطنية.

ومن المعروف أن استنهاض شبكة كتلك مشروط بحدوث إصلاح

سياسي عميق يؤدي إلى تعظيم وتفعيل المشاركة الشعبية في نظام ديمقراطي متجذر يتيح للقوى الاجتماعية التقدمية المتحالفة صياغة القرار الاقتصادي وفق منظور تنموي فعال (من زاوية القدرة على التحكم بتحقيق المنجزات) وديمقراطي (من زاوية تحقيق العدالة الاجتماعية).

جرس إنذار لمرحلة أصعب

الأزمة الاقتصادية الأردنية المزمنة ، تنتقل ، الآن ، إلى مرحلة أكثر خطراً :

ـ فالسياسات المالية والنقدية المطبقة برعاية صندوق النقد الدولي منذ حوالي العقد ، آيلة للسقوط تحت وطأة التضخم الذي خرج (مع احترامنا للأرقام الرسمية) عن السيطرة ، بينما التشدد الضرائبي ، المباشر وغير المباشر ، يهدد الطبقات الوسطى بالإفلاس التام بعد استنزاف مدخراتها (التمويل والتضخم والضرائب) بدل الاستثمار أو زيادة الطلب الكلي لتحفيز الاستثمار المحلي .

ـ والسياسات الاقتصادية الرديفة المرتكزة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية انتهت إلى لا شيء تقريباً ، لسببين أولهما هشاشة الاقتصاد الوطني ، وثانيهما هشاشة الاستقرار السياسي في المنطقة .

ـ هذا بينما يتحمل الاقتصاد الوطني ، بسبب الارتباط الديمغرافي مع الضفة الغربية ، ضغوطات هائلة بسبب انتفاضة الأقصى حيث يضطر كثيرٌ من المواطنين إلى تمويل معيشة أقاربهم في الضفة الغربية أو استقبالهم في

---

* العرب اليوم ، آذار ٢٠٠١ .

الأردن ، ما يخلق طلباً إضافياً على فرص العمل النادرة .

***

. . وسنترك الحوار البيزنطي حول الأرقام الوهمية للمسؤولين والمحللين الاقتصاديين ، لنقرأ ، مع المواطن ، الواقع القائم كما هو فعلاً :

منذ نهاية العام ٢٠٠٠ وشهراً وراء شهر ، يلاحظ المواطن أن دخله يتقلص كمياً (إذا كان من أصحاب الأعمال الحرة) ونوعياً (إذا كان موظفاً ذا دخل ثابت) ، فالدنانير نفسها تتيح له شراء أشياء وخدمات أقل . بالإضافة إلى سلة الفواتير المنهكة (الماء والكهرباء والهاتف . .) والإيجارات وأقساط القروض وأقساط المدارس . . وهناك تشدد في التحصيل الضرائبي والغرامات ، وضرائب جديدة ورسوم ومطالبات حكومية وبلدية لا تنتهي .

التضخم والتشدد الضرائبي يأكلان الدُّخول ، ويبحث الموظفون عن وظائف إضافية ، بينما يصرف رجال الأعمال موظفيهم بسبب الكساد المزمن . اليأس والاكتئاب يغزوان البيوت ، ويعلو صراخ الأزواج في تبادل الاتهامات حول الهدر ، وضرورة ضبط النفقات ؛ الزوج يرتكب «جريمة» الجلوس في مقهى ، والزوجة ترتكب «جريمة» شراء بلوزة جديدة ! كلا ! ينبغي وقف الهدر «الإجرامي» ، ووقف شراء كذا وكيت ، والبحث عن وظيفة ثانية أوثالثة . السفر إلى الخليج (هيهات) أو الهجرة نهائياً إلى الولايات المتحدة الأميركية (الحلم) . والموظفون غير راضين ، لأنهم يشعرون بأن عملهم غير مجد . العاطلون يتمنون وظيفة ولو غير مجدية ، وبعضهم يحسبها فيرى أن البطالة أجدى (فالرواتب ، أحياناً ، لا تمول التنقلات والملابس والسندويشات . .) ، وصغار رجال الأعمال يحسدون الموظفين لأن لديهم ، أقلّه ، دخلاً ثابتاً ! ولكن الموظفين يلاحظون أن دخولهم غير ثابتة . إنها تتناقص ! فإذا لم تكن كل هذه الوقائع دليلاً على تنامي التضخم بصورة منتظمة تهدد السياسات المالية والنقدية

المطبقة برمتها فإنني أرجو المعذرة من أساتذة الاقتصاد . فالحقيقة تكمن ، في النهاية ، في «جيب» المواطن ؛ أعني في القدرة الشرائية لدنانيره .

وسيجادل بعضهم ، في مماحكة أكاديمية ، أن أسعار بعض الحاجيات قد انخفضت . وهذا صحيح لأن الطلب على هذه الحاجيات قد انخفض . وهو انفخض لأن الكلفة الإجمالية للمعيشة قد ارتفعت ، وترتفع باستمرار ، مما حدا بالمستهلكين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم ، وهذه الأولويات تتقلص باستمرار تحت وطأة التضخم والتشدد الضرائبي ، تاركة الأسعار الفردية لهذه السلعة أو تلك لهذه الخدمة أو تلك ، تنخفض ، في مؤشر على أن قسماً كبيراً من المستهلكين قد انهار وأفلس .

وسيجادل بعضهم بأن أرصدة حسابات التوفير لدى البنوك تتزايد ، ونحن نقول إنها تتزايد وستتزايد لأن الشرائح العليا من الطبقات الوسطى كفت نهائياً عن مغامرة الاستثمار المباشر أو غير المباشر في الأسهم ، وهي تقبل بفائدة ٣ إلى ٥ بالمئة مقابل سيولة مدخراتها المطلوبة ، في كل لحظة ، لمواجهة الضغوط المعيشية . أي أن هذه المدخرات موضوعة في بند «تحت التصرف» . . بينما الشرائح البرجوازية تهاجر نحو الدولار ـ وهو استثمار «أمين» في الخارج ـ و/ أو نحو الاستثمار في أسواق الأسهم والسندات الدولية . وهكذا ، فإن الانقلاب نحو «الدولرة» الكاملة قد يحدث في أية لحظة .

***

إننا ندق جرس الإنذار :

ـ فمن المستحيل الاستمرار في سياسات خفض عجز الموازنة العامة عن طريق الجباية الضرائبية المباشرة وغير المباشرة . فهذه السياسات تؤدي إلى إفلاس الأغلبية ، وتناقص الطلب الكلي ، وشلل الاستثمار المحلي ، المباشر وغير المباشر . ثم إن لهذه السياسات حدوداً تقف عندها ؛ أي أنه لا

يمكن الاستمرار في التفكير بخفض العجز عن طريق التشدد الضرائبي والجباية لأن تصعيدهما إلى الحد الأقصى سيدمر حياة الأغلبية ، ويشل الاقتصاد الوطني كلياً ، من دون أن يصل إلى مراده (خفض العجز) الذي يمكن تحقيقه فقط بالوسائل لا الجبائية .

والأخطر هو التغاضي بحجج رقمية واهية ، عن الاتجاه الصاعد للانفجار التضخمي .

ـ ثم إنه من المستحيل أن يتعايش الاقتصاد الأردني مع خدمة المديونية البالغة نحو ٣٣ بالمئة من الإنفاق العام ، تمولها الجباية ، مما يحط من مستوى معيشة الأغلبية ، ويعرقل الاستثمار المحلي .

إن خدمة المديونية الخارجية ، وحدها ، تبلغ في موازنة العام ٢٠٠١ ، ٥٥٢ مليون دينار ، بينما المعونات الخارجية (قد) تبلغ ١٣٨ مليون دينار ، مما يعني أن صافي التحويل للخارج ، خلال السنة ، يبلغ ٤١٤ مليون دينار ، وهو مبلغ يتجاوز العجز المتوقع البالغ ٣٨٠ مليون دينار ويزيد مرتين ونصفاً عن مخصصات الإنفاق الرأسمالي في الموازنة البالغة ١٥٧ مليون دينار ! إنها حلقة مفرغة ، ووضع ميئوس منه .

إلى ذلك فإن شلل الاقتصاد الوطني وهشاشة الاستقرار السياسي في المنطقة ، يعوقان الاستثمارات الأجنبية ، ولا أعرف كيف تتوخى الحكومة المديونية بعد ذلك . الوصول إلى هذه النسبة (المثالية في ظروفنا) لا يعني شيئاً طالما أن نسبة نمو السكان الطبيعية تتجاوز الـ ٣ بالمئة ، وغير الطبيعية تصل ـ ربما ـ إلى ٥ بالمئة .

أنماط جديدة من عبودية العمل

الخميس الماضي (٣/ ٥/ ٢٠٠١) عطّلنا (ولا أقول احتفلنا) بمناسبة الأول من أيار، عيد العمّال العالمي. والعبث بالمواعيد، صار عندنا «تقليداً» للحداثة الأردنية التي ترفض كل تقليد باعتباره من الماضي، وتفكّر فقط، بعقلية المترفين.

الأول من أيار: موعد عالمي للاحتفال بالعمل في مجابهة الرأسمال، أي في أبسط المعاني للتذكير بأنّ السواعد والعقول هي التي تصنع القيمة المضافة، وأنّ لهذه السواعد والعقول، حقوقاً. فالتوقف عن العمل، في هذا اليوم، هو شأن مقدّس (إنما لم يعد لدينا مقدّسات) وهو مناسبة نضالية (إنما التجمّعات ممنوعة بأوامر من الحكومة الليبرالية التي تنظر إلى الديمقراطية وآلياتها وفعالياتها على القدر الذي تسمح به هي لا على قدر أهل العزم).

ولكن لا يحسبن أحد تأجيل الأول من أيار إلى الثالث منه، هو «مؤامرة» من رجال الأعمال الحاكمين. لا، إنها، ببساطة، من أجل جمع عطلة عيد العمّال مع العطلة الأسبوعية والحصول بالتالي على عطلة طويلة

---

* العرب اليوم ٩/ ٥/ ٢٠٠١.

من ثلاثة أيام، من أجل تشجيع السياحة الداخلية (وبما أنها مرتفعة الأسعار وغير سارة، فالاعتكاف في المنزل ـ بالنسبة للعاملين الكادحين ـ والسفر إلى الخارج، بالنسبة للميسورين). ولماذا نحن في عطلة يوم الخميس ٣/ ٥ . . هذا شأن ثانوي . . فالعمل فقد قوته، وهيبته، ومواعيده السياسية والمعنوية.

ما زلت أذكر أفراح الأول من أيار في السبعينيات حيث كانت الدولة الأردنية تقوم على تحالف اجتماعي غير معلن . . وكان للعمل حصته في هذا التحالف، وللعاملين يومهم الذي تهيئ له الحكومات حملات إعلامية وأغنيات واحتفالات رسمية، مثل السماح للنقابات العمالية بإقامة احتفالات جماهيرية في متنزه دبين القومي. وكانت النقابات تسيّر حافلات العاملين وذويهم من كل أنحاء الأردن إلى موقع الاحتفال في «دبين» لقضاء يوم بهيج تختلط فيه الخطب والأغاني وموائد الشواء والمرح والمودة. وكان الطلبة الجامعيون يشاركون في هذا الاحتفال أو بعضه بالنسبة للمشاركين في حملات النظافة والعمل التطوعي بمناسبة الأول من أيار، فكان هذا اليوم بالنسبة للطلاب، يوماً للتبرّك بقداسة العمل . . اليدوي.

كل ذلك أصبح اليوم، وراءنا . . فلم يعد للدولة دور اقتصادي ـ اجتماعي، بل هي صائرة لأن تكون هيئة سكرتاريا للأقلية الرأسمالية، بينما النقابات العمالية تصطك أقدامها، لأن تعاظم جيش العاطلين عن العمل، وبالتالي تمسك العاملين بوظائفهم تحت أي شرط كان، يجعل المطالبة النقابية نافلة.

إلاّ أنّ هذا المسار هو بلا ريب، مسار انتحاري. فالدولة الأردنية، بطبيعتها، هي دولة تحالف اجتماعي، ولن تتحقق أبداً، أية قفزة تنموية لا تأخذ هذا التحالف بعين الاعتبار، بل وتنطلق منه. ولا نقول ذلك من وجهة نظر أخلاقية أو سيكولوجية، بل من وجهة نظر اقتصادية فنيّة، ذلك

أن إفقار وتهميش الغالبية في بلد صغير (وبالتالي ذي سوق صغير) يعني عملياً خفض الطلب الكلي وتحطيم القوة الشرائية المحلية، ما يعني خسارة السوق الداخلي الذي يمثّل، بالنسبة للعديد من الصناعات والخدمات، السوق الوحيد الممكن. وهي عملية تضيّق الخناق، بدورها، على الطبقة الوسطى التي تتلاشى تحت مطارق الركود والتضخّم، بحيث لا يبقى، في الميدان «الاستثماري»، سوى مجموعات متناثرة من الرأسماليين ـ معظمهم من الوسطاء الكمبرادوريين ـ وهؤلاء يستطيعون (حتى لو أرادوا) أن يحملوا «الدولة»!

***

وتحول الدولة عن دورها الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى كونها أداة إدارية وتشريعية في خدمة الأقلية الرأسمالية، له نتائج تدميرية مباشرة، منها نشوء أشكال جديدة من عبودية العمل، وسأعطي مثالاً حيّاً: عبودية سائقي تاكسي الأجرة.

في السابق كان بإمكان الأسرة أن تمتلك سيارة تاكسي أجرة يعمل عليها رب العائلة (وأحياناً شقيقه أو ابنه)، فهي تؤمن، إذن، أكثر من فرصة عمل، وهي كذلك تؤمن للأسرة دخلاً متوسطاً يكفل معظم حاجاتها الأساسية، ومثل دخل هذه الأسرة ينفق كله على سلع وخدمات محلية أولاً. فأسرة سائق التاكسي، إذن، قوة شرائية محلية.

الآن، لم تعد سيارة تاكسي الأجرة بمتناول الأسرة الكادحة: لا كلفتها ولا كلفة تراخيصها التي تُمنح بالعشرات لـ «المستثمرين» الذي يعيدون بيع بعضها لـ «مستثمرين» آخرين، و «يستثمرون» بعضها الآخر مباشرة. كيف؟ بـ «الضمان»؛ يتم «تضمين» سيارة تاكسي الأجرة إلى سائق مقابل ١٥ إلى ١٨ ديناراً يومياً، يأخذها «المستثمر» لقاء «استثماره»، ولكن السائق سيكون عليه أيضاً دفع كلفة الوقود بين ثمانية إلى عشرة دنانير

يومياً، بالإضافة إلى سندويشاته وشايه وسجائره، ما يعني أنّه مضطر إلى العمل ساعات طويلة جداً (ليس أقل من ١٢ ساعة) لتأمين الضمان ومصاريف السيارة ويبقى له بعد ذلك أربع أو خمس ساعات عمل إضافية لتأمين دخله الخاص. وهنا سيكون دخله بمقدار جهده الذي تم استنزافه طيلة النهار.. فإذا كان شاباً مكافحاً فقد يعود ببضعة دنانير، وإذا كان عجوزاً أو مريضاً فأمره بيد الله.

إنه نوع جديد من عبودية العمل نتجه مع مطلع الألفية الثالثة، وتتضافر على إنتاجه البطالة المتفاقمة، والتسهيلات الإدارية، والتشريعية الممنوحة لـ «المستثمرين»، واستنزاف مدخرات الفئات الشعبية، تحت معول التضخّم، بحيث لا تعود قادرة على أي استثمار.

ولا نقول إنها عبودية عمل من المنظور الاشتراكي الذي يرفض أن يحصل المالك على إنتاجية العمل، ولكن من المنظور الرأسمالي أيضاً. فصيغة «الضمان» العبودية هذه هي ما قبل الرأسمالية. إنها عبودية، فنحن نفهم أن تنشأ شركات رأسمالية للنقل الداخلي، وأن يتم منحها التراخيص والتسهيلات، ولكن بشرط إلزامها بتوظيف سائقين لديها عمّالاً برواتب محددة وضمانات وتأمينات وبمدة لا تزيد عن ثماني ساعات عمل يومياً.. وبغير ذلك، فإننا نمنح ممولين جشعين، الترخيص والتسهيلات الإدارية والإعفاءات الضريبية والجمركية (وإلى ذلك التسهيلات المالية المصرفية) لكي نمكّنهم من استعباد الناس (وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) الذين تتجمّع نتائج عملهم المرهق اللاإنساني بين أيدي قلة تزداد انكماشاً في عددها وفحشاً في ثرائها، واغتراباً عن استهلاك السلع والخدمات المحلية، وتسهم بالتالي، في تعميق الركود.

الخطة الكمبرادورية .. ليس لها مستقبل

لا يمكن الفصل بين المعطيات المختلفة لاقتصاد واحد، إلاّ لأغراض المحاسب والإحصائي. ولكن على المستوى الواقعي فإنّ المعطيات الاقتصادية تتفاعل، سياسياً وفنياً، في الاقتصاد السياسي. فعندما يحقّق اقتصاد ما نسبة نمو عالية حقيقية، فإنّ هذا المعطى الكلي سوف تتم ترجمته في المعطيات الجزئية؛ فالنمو ينجم عن استثمارات جديدة تشغّل الاستثمارات السابقة وتولّد فرص عمل جديدة وارتفاعاً في الأجور وتحسّناً في مستوى المعيشة، وبالتالي فإنّ ارتفاع نسبة النمو لا بد أن يؤدي إلى انخفاض في نسبة البطالة، وإلى تجاوز الركود، مع ميل متوقع إلى ارتفاع نسبة التضخّم.

وفي الحالة الأردنية إذا ما اعترفنا بالرقم القياسي للنمو المتوقع في العام (٢٠٠١) وهو ٣٪ فإن الاتجاه إلى ارتفاع نسبة البطالة واستمرار الركود وانخفاض التضخّم، سيدعو إلى تساؤلات أساسية، تفحص أولاً، حقيقة نسبة النمو المدعاة، وطريقة حسابها (فهل تمّ مثلاً احتساب عائدات بيع المنتوجات الوطنية ضمن برنامج الخصخصة نمواً).

---

* العرب اليوم ٢٧/ ٥/ ٢٠٠١.

ومن ثم تفحص ثانياً، طبيعة النمو الحاصل فعلاً، والسؤال عمّا إذا كان هذا النمو عقيماً (أي غير مولد لفرص العمل)، ثم سنتعامل مع القول إن الزيادة السكانية تأكل الزيادة في النمو (وهل من الممكن احتساب نتائج هذه العلاقة على مستوى سنة واحدة، وهل تم فعلاً احتسابها) وأخيراً، يكون علينا أن نراجع آثار تخصيص أكثر من ثلث الموازنة الأردنية لتسديد أقساط وفوائد المديونية الخارجية.

والسؤال هو: هل نستطيع الاستمرار في السداد على هذا المستوى، والسعي في الوقت نفسه، إلى انطلاقة تنموية؟ بل من الأفضل صياغة السؤال نفسه كالتالي: ما هي نسبة النمو التي ينبغي لنا أن نحققها لكي نتلافى آثار النمو السكاني الكثيف وسداد المديونية معاً، ونحن نقدّرها بين ٦ ـ ٨٪، فهل يمكننا تحقيق هذه النسبة وكيف؟

قصدت القول إن الاقتصاد الكلي في بلدنا ليس في أحسن حالاته، وإنه إذا كان قسم من البرجوازيين يجأر بالشكوى لأن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني أضرّت بمصالحه في حين أفادت أقساماً أخرى من البرجوازيين الصامتين، فإنّ الأغلبية الشعبية تصوم هي الأخرى على أشكال عديدة من المعاناة تبدأ بتدنّي نوعية الحياة وانخفاض مستوى المعيشة، وتمرّ بالبطالة والفقر والتهميش، وتنتهي بالجوع الحقيقي.

وفي الرأسمالية المتوحشة، كالتي نسعى إليها، قد يترافق نمو مرتفع مع سقوط فئات اجتماعية متزايدة في وهدة الفقر والجوع، حيث تسيطر أقلية من المستثمرين المحميين قانونياً وسياسياً على عائدات النمو خصوصاً مع غياب الدولة عن دورها الاقتصادي الاجتماعي، القائم على إعادة توزيع جزئية أو كلية للثروة، إلاّ أنها تظل في السياق العام، حالة مؤقتة.. فالإفقار المتزايد للأغلبية سوف يؤدي حتماً إلى هبوط متزايد في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ونكوص عن الاستثمارات الصغيرة وتدمير القائم منها، مما سينعكس في تعمّق حاد للركود، وتراجع عام في

الاستثمارات، وبالتالي الانخفاض الحتمي في النمو.

بيد أنّه من وجهة النظر الكمبرادورية التي تنظر إلى المجتمع المحلي بصفته كتلة بشرية زائدة تعالج شؤون معيشتها إنسانياً، يتم إهمال العلاقة الموضوعية القائمة بين المعطيات الكليّة والأخرى الجزئية للاقتصاد الوطني، لصالح التركيز على العلاقة التبعية مع الرأسمالية العالمية، ضمن الأسس التالية:

ـ تأكيد القدرة على سداد أقساط وفوائد المديونية الخارجية، بغض النظر عن الثمن الاقتصادي ـ الاجتماعي الموضوع، بما يعطي للكمبرادور المحلي في النهاية، شهادة حسن السلوك التي تؤهله للاستمرار في الاقتراض الخارجي.

ـ جذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن وبأية شروط، مما يعفي الكمبرادور المحلي من مغامرات الاستثمار الحقيقي، و الاستفادة من عائد الخدمات المتنوعة التي يقدّمها الكمبرادور المحلي للاستثمارات الأجنبية من موقع الشريك الأصغر.

ـ التركيز على الصادرات، وبالأساس، من خلال الحصول على تسهيلات وإعفاءات للاستثمارات الأجنبية المستقدمة إلى البلاد، في الأسواق الرأسمالية، وهنا يحقق الكمبرادور المحلي أرباحه من موقعه كشريك أصغر في الاستثمارات الأجنبية المستقدمة دون أن يكون مضطراً إلى التعامل مع الشروط الاجتماعية للطلب الكلي المحلي.

ودور الكمبرادور المحلي، في كل هذا، هو دور سياسي خدمي، لا استثماري، فهو: يؤمن للاستثمارات الأجنبية مكان إقامة رخيص ومريح ومحمي قانونياً وسياسياً، وسط شبكة من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات وتأمين كل مستلزمات الإنتاج المحلية ـ على الحساب الوطني ـ بأقل من كلفتها الحقيقية. ويؤمن لها ـ في الوقت نفسه ـ أسواق التصدير،

من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة ذات الثمن السياسي .

وفي هذا السياق ينبغي أن نلاحظ أنّ الإفقار المتزايد للمجتمع المحلي، يكون مرغوباً به طالما هو يؤمّن للاستثمارات الأجنبية، جيشاً من العاطلين بأرخص الأجور الممكنة. بل يصبح التنافس على إفقار المجتمعات المحلية في النهاية، تنافساً على الميزة التفضيلية لاستقدام الاستثمارات الأجنبية، المتمثلة بمستوى الأجور المائل إلى الانخفاض أكثر فأكثر.

***

سوى أن هذه الخطة الكمبرادورية ليس لها مستقبل، للأسباب التالية :

إذا كانت التسهيلات والإعفاءات المحلية واتفاقات التصدير الدولية، مغرية للاستثمارات الأجنبية بالفعل، فإن الخيارات الماثلة أمامها مفتوحة، ولذلك، يظل معيارها الأول (مع استثناء الاستثمارات في مجال السلع الخام الاستراتيجية كالنفط والغاز..) هو وجود طلب محلي قوي، فمع تساوي الشروط الأخرى، وحتى بدون تساويها يبحث المستثمر الأجنبي، عن سوق محلي قوي. ولذلك فإن سوريا "المغلقة" تجتذب استثمارات أجنبية أكثر مما يجتذب الأردن المنفتح.

إن السلع والخدمات التي ينتجها بلد صغير و تستطيع أن تجد لها مشترين في الأسواق الدولية، ترتبط أساساً بالميزات والخصائص الاجتماعية المحلية. وهذه الميزات والخصائص تترجمها، عادةً، الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

فصناعة السيارات في الأردن ـ مثلاً ـ تتطلب أولاً، حماية جمركية من أجل منحها أولوية السوق المحلي لكي تعيش خلال الوقت اللازم لجعلها منافسة في الأسواق الخارجية. أما الصناعات الغذائية والنسيجية فقد يكون لها حضور في السوق المحلية بدون حماية جمركية، وحضور في أسواق خارجية معينة بسبب ميزات غير رخص أسعارها.

عندما يتم بالفعل استخدام استثمارات أجنبية، بالنظر إلى وجود طلب محلي في القطاع المعني (كالاتصالات مثلاً) أو بالنظر إلى وجود ميزة سياحية محلية تفضيلية (كالبحر الميت أو خليج العقبة) فإن إيرادات هذه الاستثمارات سوف تذهب على شكل مستوردات (تقنية وسلعية وإدارة وعمالة) ثم على شكل أرباح تصدر إلى الخارج، وهذه دورة اقتصادية عقيمة، فالاستثمارات الأجنبية في هذه الحالة لا تشغل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ولا تشغل أرباحها في استثمارات محلية جديدة، ويكون تأثيرها بالتالي على الاقتصاد الوطني سلبياً وخصوصاً من حيث تنامي الركود والبطالة. ونحن لا نعني أن الاستثمارات الأجنبية لا توفر فرص عمل جديدة في هذا القطاع أو ذاك، ولكننا نقول إن التأثير الكلي لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أساس استقدام الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى تفاقم في البطالة الكلية، تصبح معه فرص العمل القليلة التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية، غير مؤثرة في معادلة خلاصتها سلبية.

***

في بلد كالأردن أو كفرنسا.. لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي.. فهذا الدور (الذي تتابعه الدولة عن طريق القطاع العام، التشريعات، التأمينات الاجتماعية، التعليم.. إلخ) يعمل بصفته عقلاً للاقتصاد الرأسمالي غير العقلاني، من خلال إعادة توزيع الثروة اجتماعياً، وبالتالي تجديد قدرات الفئات الاجتماعية على التفاعل مع الاقتصاد الوطني، من خلال تفعيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة القدرة الشرائية للجمهور (زيادة الطلب الكلي) وهو ما يحفز بدوره الاستثمارات المحلية الكبيرة والأجنبية، ويخلق دورة اقتصادية قابلة للحياة.

. . ويبقى أن الأردن أكثر حاجة من فرنسا (بالنظر إلى الفارق في حجم البلد والاقتصاد الوطني التقدمي) إلى قيام الدولة بدورها الاقتصادي الاجتماعي ، إلا إنّنا نسعى إلى القفز إلى ما بعد فرنسا !

الحكم المحلي مشكلة وطنية .. تحتاج إلى حل وطني

تتجلى المصاعب التي يواجهها الحكم المحلي في بلدنا بالآتي :

[١] النقص الفادح في الموارد المالية . الأمر الذي يشلّ نشاط البلديات . ولا يعود هذا النقص إلى مشكلات إدارية أو تنظيمية ، بل إلى المشكلة الوطنية الأساسية في هذا المجال ، وهي تركّز السكان والنشاطات العمرانية والاقتصادية في العاصمة (فالزرقاء وإربد) . ومن المعروف أنّ هذه النشاطات هي التي تشكّل الموارد المالية للحكم المحلي . وهكذا ، فإن ضعف الخدمات البلدية في ريف المملكة الواسع ، لا يمكن تجاوزه بالدمج بين بلديات ضعيفة أو استبدال اللجان المعيّنة بالهيئات المنتخبة أو سوى ذلك من التصوّرات (ذات الطابع الإداري ـ التنظيمي) التي تسيطر على التفكير الحكومي بشأن تطوير الحكم المحلي ، فالمشكلة الأساسية ، ستظل قائمة ؛ إذ أنّ الجمع بين فقيرين لا ينتج غنياً ، فما بالك إذا كان ذلك الجمع تعسّفياً؟ !

[٢] خضوع الهيئات البلدية المنتخبة لضغوط الناخبين والعزوة والعشيرة ، ما يؤدي إلى تهاون في تحصيل الحقوق البلدية أو إلى التجاوز على القوانين .

---

* العرب اليوم ١٨/ ٧/ ٢٠٠١

[٣] تدني المستوى الثقافي للعديد من أعضاء الهيئات البلدية المنتخبة على أساس عشائري. ويستطيع المرء أن يلاحظ، بدون عناء، افتقار معظم القيادات البلدية الأردنية، إلى الخبرة والأفق الحضاري والحسّ الجمالي.

ونحن لا نستطيع أن نلوم المجتمعات المحلية على خياراتها هذه إلاّ بحدود. . فعادة ما يستنكف أفضل شباب القرى والمدن الصغيرة، ليس فحسب على المنافسة على المواقع القيادية في البلديات، بل وحتى عن العيش فيها.

وهكذا، يتحالف نقص الموارد المالية، والضغوط المحلية، والعشائرية، ولا مسؤولية المثقفين، على إعادة إنتاج البلدات والقرى بصورة رديئة جداً. فهي تفقد طابعها التقليدي ليس باتجاه التحديث، ولكن باتجاه الأنموذج البلدي للمخيم؛ حيث الطارئ والاضطراري والأسرع والأقل كلفة، يتقدّم على الدائم والطبيعي والضروري والجمالي.

***

ومع ذلك، فالحكم المحلي في الأردن، لا يعاني، اليوم، أزمة تستوجب معالجة إدارية تخطيطية واستعلائية كما تقترح الحكومة المركزية؛ فالبلديات القائمة تتطابق على العموم مع المتحدات الاجتماعية السياسية المستقرة. أي أنّ الحدود البلدية هي أيضاً حدود اجتماعية ـ سياسية، والأسلوب الديمقراطي في تشكيل الهيئات البلدية بالانتخاب، لا يتمتع فقط بالاعتراف والقبول من لدن المتحدات الاجتماعية ـ السياسية، ولكنه أيضاً يمثل النظام الأكفأ ـ على علاته ـ للمنافسة السياسية داخل المتحد نفسه (وهو ما يفسّر سخونة الانتخابات البلدية، وما تشهده من «معارك» ومواجهات).

«البلديات» إذن ليست مجرّد هيئات خدمية يتم تقييمها فنياً، بل هي، في الأساس، هيئات تمثيل سياسي ـ اجتماعي على مستويين؛ للمتحدات

خارج الحدود البلدية، وللقوى داخل تلك الحدود. فهل تتوقف الحكومة المركزية، لحظة، فتقرأ المستويات الأعمق في قضية البلديات، قبل أن تواصل الإصرار على مشروع إداري ـ فني للإصلاح البلدي، من شأنه تأزيم «الحكم المحلي»، اجتماعياً وسياسياً، بدون أن يؤدي إلى معالجة المصاعب الفنية القائمة فعلاً، والتي تحتاج إلى حل من نوع آخر.

***

طالما ظلّ النشاط الاقتصادي ـ وبالتالي كل أشكال النشاط الأخرى ـ متمركزاً في العاصمة وبعض المدن الأخرى، فستظلّ «البلديات»، وخصوصاً بلديات الأرياف والبادية، ضعيفة ومتعثرة، في حلقة شيطانية من شأنها أن تستنزف القوى البشرية والاجتماعية والثقافية في الأرياف فتزداد تخلّفاً. . وهكذا، فلا يمكننا أن نتصوّر حلاً جذرياً للمشكلة المطروحة، إلاّ على أساس استراتيجية وطنية لإعادة توزيع الإدارات والاستثمارات والحوافز على المستوى الوطني. وهذا هو، وحده، الكفيل بإمداد «البلديات» بالموارد المالية والخبرات والكادرات اللازمة لنهضتها.

إلاّ أنّ ذلك لا يمنع، بالطبع، حلولاً إجرائية، نراها تتمثّل بالآتي:

(١) توفير موارد مالية جديدة للبلديات من مصادر جديدة على المستوى الوطني، ومن ذلك، ضريبة على استهلاك المياه في العاصمة تذهب كلها إلى «البلديات»، وتخصيصات من أمانة عمّان الكبرى، خصوصاً لتعويض بلديات السياحة الداخلية عن استهلاك بناها التحتية ومرافقها من قبل سكّان العاصمة، وتعظيم الرسوم على القصور الريفية. . إلخ، على أن تقوم البلديات من جهتها بالضغوط على الأثرياء والمغتربين من أبنائها لتمويل الأنشطة البلدية في مساقط رؤوسهم.

(٢) تعيين مهندسي بلديات أكفاء ومدرّبين لهذه الغاية من قبل الحكومة المركزية، وعلى نفقتها، من أجل تحسين ومراقبة الأداء الفني للبلديات.

(٣) إنشاء هيئة وطنية للحكم المحلي بهدف التخطيط المركزي والمراقبة والدعم.

***

وهذه المقترحات هي مجرّد إشارات على طريقة في التفكير، نطرحها للحوار، ونأمل أن يكون لدى الهيئات البلدية، بدورها، العزم على التفكير ببدائل ملموسة، انطلاقاً من الاعتراف بوجود المصاعب والثغرات والمشاكل التي تظل على كل حال، أهون شراً من المشروع الحكومي الذي يتضمن كل العناصر الخطرة لإشعال أزمة اجتماعية ـ سياسية، وفي الوقت نفسه، تأجيل معالجة المصاعب الفعلية.

لماذا ستخسر الحكومة رهان الثلاثة أشهر؟

ما تزال مشكلة التناقض، في الحالة الأردنية، بين إنجازات الاقتصاد الكلي وبين إخفاقات، أو أقله، جمود الاقتصاد الجزئي على مستوى الأفراد والمؤسسات، بدون حل نظري، أي بدون تشخيص، ما يجعل العلاج تخبيصاً. وقد أعطى الملك، لحكومة المهندس علي ابو الراغب، مهلة ثلاثة أشهر، لحل هذه المشكلة. وهي، في رأينا، لن تستطيع ذلك، لأنها أسيرة ثلاثة قيود تمنعها من اكتشاف الحل أو من تنفيذه.

القيد الأول، ذاتي، فحكومة أبو الراغب ليست حكومة اقتصاديين. والقيد الثاني موضوعي، ويتمثل في أعباء المديونية. والقيد الثالث، أيديولوجي-سياسي. ويتمثل في أن أيديولوجية الخصخصة الشاملة المفروضة على الأردن من قبل الهيئات المالية الدولية، تعرقل قيام الحكومة المركزية بدورها الاقتصادي-الاجتماعي المطلوب.

ولاستعصاء الحل الاقتصادي للمشكلة المطروحة، يقترح د. فهد الفانك، تفسيراً أخلاقياً (وبالتالي - وضمناً - حلاً أخلاقياً..) لها. فيلاحظ أن تزايد الإنفاق الشعبي على وسائل الرفاهية (الهاتف النقال،

---

* العرب اليوم ٥/٨/٢٠٠١

والسيارات الخاصة . .) «ونحن نضيف أيضاً: الإنترنت، والمطاعم، والمقاهي، والمياه الصحية، والسجائر الأجنبية . . إلخ» هو الذي يفسر عجز الاقتصاد الجزئي عن الإفادة من نجاح الاقتصاد الكلي، ما يخلق، بالتالي، التذمر الشعبي الذي هو، أقرب إلى الغنج من الشكوى الحقيقية. عداك عن أن المستفيدين من التحولات الاقتصادية الجارية، صامتون، بينما المتضررون منها يرفعون أصوات الاحتجاج عالياً، والنتيجة هي أن الجميع بلا أخلاق، وأنه من العبث الإنصات للاحتجاجات الوهمية.

ونحن، مع د. الفانك، نزدري تذمر أولئك البرجوازيين الذين عجزوا عن التكيف مع التحولات الاقتصادية الجديدة، فتراجعت أرباحهم (بدون أن تتراجع، بالطبع، درجتهم الاجتماعية أو نوعية حياتهم)، كما نزدري تذمر البرجوازية الصغيرة المتطلبة والمغناجة والراغبة بالعيش ـ بدون مقومات ـ كالبرجوازيين. كذلك فنحن نلاحظ، أيضاً، أن «المستفيدين» ـ في تقليد قديم ـ لا يبذلون أدنى جهد للدفاع عن السياسات التي يفيدون منها. بل إنك ستجد من يتذمر لأن الأردن لا يقع، في رأينا، في باب الاقتصاد، بل في باب الوعظ والإرشاد، بالإضافة إلى أنه يتجاهل - وهذا هو الأساس ـ المعاناة الحقيقية التي تعيشها الأغلبية الكادحة والفقيرة، وخصوصاً في المحافظات.

إن تزايد الإنفاق على وسائل الرفاهية الحديثة، يفسر، بالطبع، الضغوط المتنامية على ميزانيات الأسر والأفراد من الأوساط البرجوازية الصغيرة (وهي في الأردن، لأسباب سياسية، طبقة واسعة)، ولكنه لا يفسر تراجع أعمال المؤسسات أو الميل لخفض الأجور والفقر والتهميش الذي تعاني منه عشرات آلاف الأسر.

وعلى العكس، فمن وجهة نظر اقتصادية، فإن تزايد الطلب على وسائل الرفاهية تلك، يحرّك السوق، ويشغل سلاسل من المؤسسات في قطاعات مختلفة، ويخلق آلاف فرص العمل الجديدة، ويؤمن للخزينة،

المزيد من التدفقات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.

وهكذا، كنا إذا ندعو «الشعب» ـ بدلاً من التذمر ـ إلى التقشف لاستعادة توازن الميزانيات العائلية والفردية، نكون، عندها، كمن يدعو إلى تحطيم مجالات استثمارية كبرى وإلغاء آلاف المؤسسات وفرص العمل. ثم، أليس المستهلك حراً في تحديد ما هو ضروري بالنسبة إليه؟ أم أن هذه الحرية ـ الرأسمالية المتوحشة ـ حكر على القادرين المتناقصين، فنكون أمام الحقيقة المرة، وهي أن «التقشف» و«الاكتفائية» وربما «الجوع» هي، جميعاً، من مستلزمات الاقتصاد الحر!

لا توجد مشكلة اقتصادية، إذن، بل مشكلة أخلاقية، تكمن في تطلعات الفئات الاجتماعية الشعبية إلى "أعلى" ولكن، إذا التزمت هذه الفئات «بمد أرجلها على قد فراشها» فسيتراجع الطلب الكلي نحو المزيد من الانكماش والركود وانخفاض الأجور والبطالة.. إلخ.

إن الآلام الاجتماعية والقلق الدائم على حد التوتر بين تزايد الحاجات وتناقص الدخول، هي أمراض ملازمة لحرية السوق.

***

نحن لا نزال عند اقتراحنا بأن نجاحات الاقتصاد الكلي الأردني، تأكلها خدمة المديونية. وهذه هي الحلقة المفقودة التي تعوق ترجمة تلك النجاحات في حياة الناس. فعندما يتم تخصيص حوالي ربع الموازنة العامة لخدمة المديونية، أقساطاً وفوائد، فلن يكون بمقدور الحكومة المركزية الوفاء بالتزاماتها حيال الدائنين، وليس لتحريك الاقتصاد الجزئي. وهو ما ينطبق، أيضاً، على برنامج «الخصخصة» الهادف، في أحد المستويات الرئيسة منه، إلى توفير المال اللازم للوفاء بتلك الالتزامات، عن طريق شراء الديون أو مبادلتها بالموجودات الوطنية.

ثم يأتي بعد ذلك ومعه، الالتزام السياسي الصارم بأيديولوجية

الخصخصة الشاملة ؛ وهو التزام يشل قدرة الدولة ـ من حيث المبدأ ـ على التدخل الاقتصادي ـ الاجتماعي عن طريق تمويل استثمارات جديدة مباشرة . فـ«الخصخصة» في الأردن، ليست عملية فنية يمكن أن تندرج في معادلة «خصخصة ـ تعميم ـ خصخصة» . . وهكذا ؛ بل هي أيديولوجية تقوم على إلغاء دور الدولة الاقتصادي – الاجتماعي، نهائياً .

بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي توجد حلقة ربط ديناميكية تتمثل في الحكومة المركزية التي – بامتلاكها القرار المالي والسياسي، أي «السيادة» ـ تستطيع أن تُخضع الفوائد الناجمة عن نجاحات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزئي على صعيد المؤسسات والأفراد، وهو ما يؤدي بدوره، إلى انتعاش في الطلب والعوائد الضريبية، يؤدي إلى تحسن آخر في معطيات الاقتصاد الكلي، وهذه هي الدورة الاقتصادية الوطنية، وتلك هي ضرورة السيادة للاقتصاد الوطني . وهذا هو العامل الحاسم في النجاح الصيني والانهيار الروسي؛ أي قضية النضال الأممي ضد «العولمة» . فالعولمة، من حيث الجوهر، هي تقليص دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي في الرأسماليات، خارج الولايات المتحدة الأميركية، وإلغاؤه في العالم الثالث، بحيث لا تكون هناك دورات اقتصادية وطنية، بل دورة اقتصادية عالمية واحدة تحت سيادة واشنطن .

بدون دور الدولة الاقتصادي – الاجتماعي، ستظل "نجاحات" الاقتصاد الكلي، بالنسبة إلى المواطن، أرقاماً صماء بلا معنى . . والأدهى أنها مؤقتة! فوقف الدورة الاقتصادية الوطنية لا يعني فقط إفقار الأغلبية ولكن، أيضاً، الانهيار الشامل .

«السيادة الوطنية»
بصفتها ضرورة اقتصادية

يرى أنصار المدرسة الكمبرادورية ، أن «الخصخصة العقائدية» الداعية إلى شطب دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي هي نفسها «الخصخصة الفنية» بصفتها عملية إجرائية محايدة تقتضيها الضرورات على مستوى المؤسسات أو إداراتها ، ثم يصورون تلك «الخصخصة العقائدية» بصفتها بديلاً بريئاً ـ هو الأكثر عصرية وفعالية – بين بدائل أخرى . . قديمة ومستنفدة «ورجعية» ، فهل هذا صحيح؟

***

يعترف كاتب «اشتراكي محلي» بالتحسن الملموس الحاصل في إدارة المؤسسات المخصخصة ، وهو يتمنى أن تكون الخصخصة بالتالي ، للإدارة دون الملكية ، ويمسك به كاتب «رأسمالي» من تلابيبه ، ويقول له : قف عندك! واعترف بالهزيمة الكاملة ! والحقيقة أن الكاتبين وسواهما من المثقفين الأردنيين أدليا برأييهما على أرضية فكرية واحدة ، فليست المسألة بالنسبة لنا في الأردن هي الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ التعميم أم الخصخصة ، بل هي السيادة أم التبعية؟ وإذا ما كانت الهيمنة الراهنة للقطب

---

* العرب اليوم ١٥/٨/٢٠٠١ .

الواحد والسياسة الدولية تحدّ من السيادة الوطنية ، يكون السؤال : ما هو الحد الأدنى من السيادة الوطنية ، الضروري من أجل البقاء والتنمية والتقدم!

***

والنقطة الأولى التي ينبغي توضيحها هنا ، هي ضرورة التمييز بين مفهومين ليسا متطابقين أبداً ، هما : «الخصخصة الفنية» ، و«الخصخصة العقائدية» .

و«الخصخصة الفنية» هي عملية إجرائية (محايدة) ، تباشرها الدولة في إطار سيادتها ، وضمن دورها الاقتصادي ـ الاجتماعي ، لا خارجه . وتشمل ، مثلاً ، قرارها التخلي عن مؤسسات خاسرة يستطيع القطاع الخاص إدارتها بصورة أكفأ ، أو مثلاً بيع جملة مؤسسات عامة ، لتحشيد الأموال من أجل الاستثمار في مشروع جديد ، لا يستطيع القطاع الخاص ـ أو لا يرغب ـ الاستثمار فيه ، جزئياً أو كلياً ، أو مثلاً بيع مؤسسة عامة يستطيع القطاع الخاص أو يرغب في تطويرها . . إلخ . . وهذا كله يقع في معادلة (خصخصة = تعميم = خصخصة) وهي معادلة تقع بدورها في صلب دور الدولة الاقتصادي ، في بلد يحتاج إلى إنجاز مهمات التنمية الوطنية .

وأما «الخصخصة العقائدية» فهي تقوم على شطب دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي من الأساس ، بما في ذلك بيع المؤسسات العامة بدون معايير وبالجملة ونهائياً ، والامتناع مستقبلاً عن القيام بأي استثمار عام ، أو قيادة تجمع استثماري لأي مشروع عام ، وتحويل «الدولة» إلى مجرد لجنة لخدمة القطاع الخاص! وإذا كان «القطاع الخاص» المحلي ضعيفاً ومرتبطاً ـ بمعظمه ـ بالرأسمال الأجنبي ، كما هو الحال في الأردن ، تصبح "الدولة" إذاً ، لجنة لخدمة الرأسمال الأجنبي ، وهذه ليست رأسمالية ولا انفتاحاً ، بل تشكل بوضوح تنازلاً عن سيادة الدولة في الحقل الاقتصادي

- الاجتماعي. وقد يقول قائل : وليكن ! فالسيادة ليست بقرة مقدسة، وقد أصبح مفهوم السيادة الحديث مرناً ، بحيث يمكن تعديله وفقاً للضرورات الاقتصادية.

ونحن بدورنا لا نعبد السيادة الوطنية ، ولكننا نعتقد أن للسيادة وظيفة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها ، بالنسبة للأردن أو لفرنسا ، بل إن التخلي عن السيادة في الحقل الاقتصادي يجر إلى أزمة عامة لا مخرج منها.

بماذا يمكن تلخيص الضرورة الاقتصادية الأردنية ؟ نلخصها بالحاجة الماسة إلى استثمارات جديدة مباشرة في كل الحقول ، وخصوصاً في حقول معينة ملموسة تفرضها الأولويات التنموية الوطنية (ومنها ، مثلاً ، قناة البحر الميت ـ البحر الأحمر).

وتهدف هذه الاستثمارات بالطبع إلى زيادة النمو الاقتصادي لاستيعاب النمو السكاني ، والتعاون الكفؤ مع أعباء المديونية العامة ، وزيادة فرص العمل وزيادة مداخيل الخزينة لتحسين الخدمات العامة . . إلخ ، إلا أنها أيضاً ـ وفي الأساس ـ تهدف إلى بناء هيكل اقتصادي متجانس من الاستثمارات القادرة على تحقيق قدر أعلى من التفاعل الاقتصادي الوطني ، وبالتالي قدر أعلى من القدرة على التفاعل الإيجابي مع السوق العالمية.

***

ولكن ، من يضمن أن القطاع الخاص ـ المحلي أو الأجنبي ـ سوف يستثمر بالكم الضروري ، وفي الاتجاهات الضرورية لتحقيق الأهداف المار ذكرها؟ هناك (٦) إلى (٨) مليارات دولار من الاستثمارات الأردنية المهاجرة معظمها شغّال في المضاربات بالأسواق المالية العالمية ، بحثاً عن الربح السريع الطيار ؛ وهذه هي بالذات عقلية «الرأسمالي» الأردني : عقلية

صياد الفرص والأرباح السريعة، الذي لا يرى نفسه في إطار المشروع الوطني، وليس لديه الحافز الذاتي لتحمل المسؤوليات الوطنية.

والرأسمال الأجنبي سوف يبحث عن الفرص الأكثر ربحية في بلادنا (قطاع الاتصالات مثلاً) وسوف يستثمر في الحدود والاتجاهات التي يراها مناسبة، ولكنه لن يستجيب لأولوياتنا الوطنية التي لا تتوافق مع معاييره الربحية.

هنا يبرز دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، بصفته ضرورة تنموية لا غنى عنها، فقوة الدولة المالية والسياسية، هي وحدها المتحررة من معايير الربحية، ومن الجبن الرأسمالي، ومن الخوف من التطورات السياسية، ويمكن تحشيد تلك القوة في الاستثمار أو قيادة الاستثمار بالأحجام وفي القطاعات وحسب الأولويات التي تفرضها الضرورة الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية العامة.

بانتظار قرار سياسي

بعد أكثر من سنتين من الآمال العريضة، ثبت للملك عبدالله الثاني أن الرأسماليين المحليين لا يشاركونه طموحاته، في تحقيق قفزة تنموية في البلاد، تُخرجها من الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المزمنة التي تعانيها، فأبدى ـ لأول مرّة ـ عتبه العلني إزاء فئة اجتماعية ظنّها حزبه الخاص، الذي به يستطيع بناء المملكة الأردنية الرابعة، فتعهّده شخصياً، وأولى مطالبه، الدعمَ السياسي الكامل، وأعطاه جلّ وقته، بل رأى في نفسه «رئيس هيئة مديرين» له أكثر منه ملكاً.

والفكرة ـ بحد ذاتها ـ لها منطقها الداخلي:

[١] الأزمة الاقتصادية هي أساس كل الأزمات الأخرى.

[٢] وهي تُحَلّ ـ بالفعل ـ بتكثيف الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد.

[٣] وهذه العملية تحتاج إلى دينامو، ليس هو «الدولة»، بل القطاع الخاص.

---

* شيحان ١٨/٨/٢٠٠١

[٤] فلا بد إذن من رعاية هذا الدينامو، وخصوصاً هذا الفريق الشاب العصري من رجال الأعمال.

بيد أنّ «الفكرة» شيء، والواقع شيء آخر.

(٦ـ٨) مليار دولار هو التقدير الأولي لاستثمارات الأردنيين في الخارج، ولـ «عزم» الرأسمالي الأردني الذي يصب في مضاربات الأسواق المالية العالميَة، بحثاً عن الأرباح السريعة. وإلى ذلك، هناك أيضاً مصانع ومؤسسات خدمية وتجارية وعقارات واستثمارات «باطنية»، مشروعة وغير مشروعة، وكلّها خارج الوطن. وسنضيف بالطبع، الإنفاق الكثيف على تعليم الأبناء المحظوظين في الجامعات الغربية، والسياحة الأرستقراطية، والحسابات السريّة، وموائد القمار.. و.. وربما كان من المستحيل التوصّل إلى الأرقام الحقيقية لحركة رأس المال المتجه من الأردن نحو الخارج. ولا ننسى بالطبع، خدمة المديونية ـ الأقساط والفوائد ـ التي تلتهم حوالي (٣٠ بالمئة) من الموازنة العامة، وهي تشكّل أيضاً استنزافاً للرأسمال الوطني.. نحو الخارج!!

لا يريد «رأس المال الأردني» إذن، الاستثمار في الأردن، إلاّ بالكمية والنوعية الملائمتين لاحتياجات هذا الرأسمال، وليس لاحتياجات الاقتصاد الوطني. ولن تنفع معه، النداءات العاطفية الحارّة، لأنه يفتقر، أساساً للحساسية الوطنية أو الاجتماعية، ولأنه ليس جزءاً من المشروع الوطني الأردني، ولأنّه لا يشكّل طبقة متجانسة سياسياً ومرتبطة عضوياً بتطوّر الدولة الأردنية، بحيث تبحث بالتالي عن مستقبلها الدائم في هذه «الدولة» لا خارجها.

«رأس المال الأردني» ـ باستثناءات معدودة ـ جماع أشتات بلا جذور ولا هويّة. طيّار: لا من حيث «استثماراته» فقط، ولكن من حيث وجوده

الفيزيائي؛ اليوم في الأردن، وغداً «لم لا» في مدغشقر!

إنّ علاقة «الرأسمال الأردني» مع الدولة الأردنية هي علاقة عداء ونهب وتحطيم، لا علاقة استثمار اقتصادي واجتماعي وسياسي. ولذلك تستثمر الرأسمالية المحلية في التعليم، ولا تستثمر في العلم. وفي الإنشاءات، لا في البنى التحتية. وفي المطاعم والمقاهي والفنادق، لا في تطوير المرافق السياحية. وفي مزارع التصدير، لا في الزراعة. وفي الوكالات التجارية، لا في الصناعة. . اللهم إلاّ إذا كانت هامشية استهلاكية، محققة، بدورها، للربح السريع.

والأردن يعاني من أزمة اقتصادية مزمنة، خانقة، تعمل ضده من الداخل، بينما تعمل الضغوط الإسرائيلية والأميركية ضده من الخارج. وهو، بين المطرقة والسندان، يسعى إلى قفزة تنموية هي بالنسبة إليه قضية حياة أو موت. . ولذلك لم يعد بإمكاننا أن نتجاهل مواجهة الحقيقة:

ـ رأس المال المحلي عاجز، ذاتياً وموضوعياً، عن قيادة التنمية الوطنية.

ـ رأس المال الأجنبي لن يأتي بالحجم المطلوب إلاّ للمشاركة في مشروع تنموي قائم وجدّي، ورابح.

إذن، فليغلق حزب الخصخصة، حقائبه المكتظة بالأوهام ويرحل عن موقع القرار الاقتصادي. ففي بلد مثل الأردن يواجه ضرورة تحقيق قفزة تنموية تساوي وجوده ومستقبله، لا يوجد أمامنا خيار آخر سوى إعادة الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ويوجد، الآن، لدى «الدولة» أموال الخصخصة التي بددت، أو يخطط لتبديدها في: [١] الإنفاق الجاري. [٢] معالجة المديونية هامشياً، بما في ذلك «الاستثمار»، في سندات أميركية. بينما يمكن أن تشكّل هذه الأموال الكتلة الحرجة لرأسمال هيئة استثمار وطني، تستطيع أن تحشد، أيضاً،

الأموال الفائضة لدى البنوك، وأموال الصناديق المهنية، وأموال الضمان الاجتماعي، وأموالاً خاصة أخرى، بما يشكّل، في النهاية، قوّة رأسمالية ضخمة، قادرة على تنفيذ مشاريع استثمارية وطنية كبرى، حسب الأولويات والضرورات، وفي إطار إدارة مختلطة، وقائمة على أسس ديمقراطية وعلنية.

. . بانتظار القرار السياسي.

جامعة وطنية.. أم مشروع استثماري جديد؟

كان تأسيس «الجامعة الأردنية»، مطلع الستينيات، جزءاً من المشروع الوطني الأردني ؛ بل كان ذلك الجزء الذي يشكل علامة رمزية على نهضة الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي للدولة الأردنية الحديثة، والنزوع الحداثي للبلد الذي أرسل، منذ مطالع القرن العشرين، آلاف الطلاب إلى أسطنبول ودمشق وبيروت وعواصم الغرب، للتحصيل الجامعي، وأصبحت له الآن، كمحصلة، جامعته الوطنية ؛ وفيما بعد، جامعاته : «اليرموك»، «العلوم والتكنولوجيا»، «مؤتة»، «آل البيت» «البلقاء» و«الحسين». . (عداك عن الجامعات الخاصة التي ولدت كالفطر، في سباق استثماري !). إلا أن «الجامعة الأردنية» ظلت، دائماً، في المركز و الوجدان، "الجامعة الوطنية" التي يشكل الانتساب إليها، على نحو ما، امتيازاً؛ وينطوي على مصداقية، ربما أنها تشرخت واقعياً، ولكنها موجودة وقابلة للترميم.

وكان الأنموذج الذي استوحاه مؤسسو «الجامعة الأردنية» هو أنموذج «الجامعة الأميركية في بيروت» : جامعة للنخبة (الفكرية ـ الثقافية لا

---

* العرب اليوم ٢/ ٩/ ٢٠٠١

الطبقية)، لها أصالة وروح، ويسيطر عليها جو الحرية وصخب الأفكار والاتجاهات وحرارة المواهب، لشباب وصبايا يتنفسون الهواء النقي لغابة السرو المدهشة وشجيرات الورد، في الساحات الواسعة، والدروب الرومانسية المفضية دائماً، إلى أحلام كبيرة في الثقافة أو في الحب أو في السياسة.

وكل ذلك بالطبع أصبح من الماضي ـ ربما اعتباراً من النصف الثاني من الثمانينيات ـ فتغلب الكم على الكيف، ولم يعد طائر الحرية يغرد في سماء الغابة، بل إن الغابة نفسها تآكلت بسبب المنشآت الكثيرة وغير اللازمة والغبية التي أرهقت ميزانية الجامعة التي أصبحت «مدرسة» تستوعب الآلاف، وتخرّجهم بلا شخصية ولا روح! انزلقت «الجامعة الأردنية» إلى ما هو ضد غاياتها الأولى: توسع كمي هائل، خسرت معه، بالدرجة الأولى «روحها»، قبل أن تخسر بسببه، قدرتها على البقاء بصفتها «جامعة وطنية». ولا يعود ثمة مفر من تشغيلها على أساس تجاري، مقدمةً لخصخصتها!! وهكذا، لن يكون لدينا بعد جامعة وطنية، أي جامعة ترتبط بالمشروع الوطني، وتشتغل على أساس ثقافي، لتخريج القيادات الوطنية. فهذه المهمة سوف تنتقل كلياً إلى الجامعات الأميركية.

«.. وتبدأ الجامعة الأردنية، اعتباراً من مطلع العام الدراسي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بتطبيق خطة لرفع الرسوم الجامعية تدريجياً، بالتزامن مع إنشاء صندوق خاص لدعم الطالب (المحتاج)..». هكذا إذن! المشكلة هي في الطالب «المحتاج» الذي سيساعده صندوق «خيري» سوف يشتغل، بالطبع، على الأسس المرعية في الجمعيات الخيرية. فإذا كان لدينا طلاب لامعون «ومحتاجون» فمن الممكن أن ينضموا إلى «زبائن» الجامعة الميسورين وأبناء المغتربين والوافدين، بشرط ان يكسروا أرواحهم أولاً، في استدعاءات «الحاجة» التي يختمها المختار! ويصادق عليها

«الصندوق» بعد إجراء الدراسة الاجتماعية لـ «الحالة» بما يثبت «احتياجها»!

***

. . ولكن «الجامعة الوطنية» ليست مشروعاً تجارياً، بل ليست مشروعاً يمكن تمويله على أسس ذاتية. ولا يمكن التفكير فيه بعقلية «تخفيض معدلات القبول» مقابل «رفع الرسوم»! فهكذا يفكر رجال الأعمال من «أصحاب» الجامعات الخاصة لا قادة الجامعة الوطنية، وعند هذه النقطة سوف نقرع جرس الإنذار، لأن اختلاط المعايير أصبح ينذر بكارثة. .

ربما توصلنا إلى. . بيع «البتراء»، وخصخصة المسجد الحسيني، وتأجير «صرح الشهيد» لأحد المستثمرين في مقاهي الأرجيلة!!

***

الجامعة الوطنية في الأصل وبالضرورة، جامعة نخبوية بلا رسوم من أي نوع. فهي إذن تستقطب الجيل الجديد من أعضاء النخبة الوطنية بلا أية شروط اجتماعية أو اقتصادية، بل بشرط الذكاء و الجدية و الميول الأكاديمية والثقافية. . ثم إنها تحرر طلابها و طالباتها، بالمخصصات المالية الملائمة، من قيود «الحاجة» إلى الأهل، وتضعهم في جو أكاديمي خالص، يعيد تشكيلهم في أجواء الكلمة الحرة، و البحث الموضوعي، والحرص على الإتقان ـ من أجل بناء القيادات الوطنية ـ وقد كانت أمام «الجامعة الأردنية» ـ وما تزال ـ فرصة لاستعادة روحها و دورها عبر إيكال مهمة التعليم الجامعي الكمي لعشرات الجامعات الحكومية والخاصة الأخرى، بحيث تتفرغ هي لإنتاج النخبة الوطنية، ما يقتضي التشدد في القبول، فلا يقبل في الجامعة الأردنية إلا المتفوقون الموهوبون الأكفاء، على أن يتم تطوير المناهج وإعادة تأهيل الكادر ـ المترهل في معظمه ـ

واستخدام الأساتذة الكبار في الجامعات العربية والعالمية، وتغذية المكتبة، بدون حسابات مالية من أي نوع. وهي مهمة تنهض بها، عندئذ، العشرة ملايين دينار (المخصصة من الخزينة للجامعة الأردنية)، فالدراسة الجامعية المميزة الرفيعة المستوى لا تكلف ـ بالحسابات الراهنة ـ أكثر من ثلاثة آلاف دينار إلى خمسة آلاف دينار للطالب الواحد. وهذا يعني أنه ـ بالإمكان ـ تغطية نفقات جامعة نخبوية يحتاجها الوطن، بينما يترك استيعاب الكم للجامعات الحكومية الأخرى، ويترك التشغيل على أسس تجارية للجامعات الخاصة!

***

وإذا كان ذلك خارج الحسابات، فنحن نسجل، على الأقل، اعتراضنا الأخلاقي والعملي على مشروع «صندوق الطالب المحتاج»، ونقترح، بدلاً منه، نظام بعثات ممول من عائدات ضريبة الجامعة ومصادر أخرى، يمنح البعثات التي تشمل تسديد الرسوم والنفقات الجامعية الأخرى والمصاريف الشخصية، على أسس موضوعية (التفوق) ووطنية (المحافظات)، لا على أساس «الاحتياج» و«العمل الخيري».

الديمقراطية الأردنية بخير .. ولكنها في إجازة

«الديمقراطية الأردنية» بخير!

إنها تتوعك أحياناً، وتصاب بالإنفلونزا أو الصداع أو الاكتئاب، وقد تفقد العزيمة أو الصبر أو الشهية، بل ربما تضجر - مثلما هو حالها اليوم - فتأخذ إجازة طويلة.

***

في حزيران ٢٠٠١، حل المجلس النيابي الثالث عشر. وقد استقبل حله بالترحاب، إذ كان يجري الترويج للتمديد له، وهو الهيئة البرلمانية الأضعف، بنية وتسيساً ودوراً، منذ عودة الحياة النيابية الأردنية، العام ١٩٨٩. إلاّ أن حل المجلس ذاك، لم ترافقه الدعوة إلى إجراء الانتخابات العامة في الأشهر الأربعة التالية التي يحددها الدستور.

ولقد تم تأجيل هذا الاستحقاق بحجة عدم جاهزية الترتيبات الإدارية التي يتطلبها قانون الانتخاب العام الجديد، بينما سُرِّبَ أن السبب الحقيقي لتأجيل الانتخابات هو الرغبة في تجاوز إجرائها في ظل أجواء إقليمية ساخنة، ربما ساعدت الراديكاليين - وخصوصاً الإسلاميين - على حصد

---

* السفير ١١/ ٩/ ٢٠٠١.

أغلبية برلمانية.

ولم تكن الحجتان مقنعتين للرأي العام. فالأصل أن المواعيد الإدارية تخضع للمواعيد السياسية، لا العكس، كما أن كل الدلائل تشير إلى أن الانتفاضة الفلسطينية مرشحة للاستمرار والتصاعد وليس البرود، بالإضافة إلى أن الاتجاه نحو الراديكالية في الشارع الأردني يرتبط أيضاً بأسباب محلية عديدة، اجتماعية خصوصاً، وهي، بدورها، مرشحة للتعمق.

وسرعان ما اتضح أن تأجيل الانتخابات العامة لا يرجع إلى أسباب إدارية أو إقليمية، بل إلى قرار نخبة الحكم، منح «الديمقراطية الأردنية» إجازة طويلة، تمكّن حكومة المهندس علي أبو الراغب، إصدار جملة من القوانين المؤقتة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لـ «ترشيد» الديمقراطية قبل عودتها إلى رأس عملها!

وهكذا، وخلال شهر أو يزيد قليلاً، شدت حكومة أبو الراغب عزيمتها، وأصدرت، مستفيدة من غيبة المجلس النيابي، ثمانية قوانين مؤقتة، تطلق ثلاثة منها يد الحكومة في "ترشيد" الديمقراطية على هواها.

ـ فقد أعطى قانون الانتخاب العام الجديد ـ المؤقت ـ، للحكومة، وبموجب تعليمات إدارية غير مقيدة بموافقة المجلس النيابي، الحق في «تفصيل» الدوائر الانتخابية، وبالتالي القدرة على تفتيت «أصوات» الأحزاب والشخصيات السياسية من كل الاتجاهات، وتحديد نوعية الفائزين بالمقاعد النيابية.

ـ وأعطى قانون الاجتماعات العامة الجديد – المؤقت ـ للحاكم الإداري صلاحيات مطلقة في تقييد أو منع المواطنين من التمتع بالحق الدستوري في الاجتماع والتظاهر.

ـ وأعطى قانون محكمة أمن الدولة الجديد – المؤقت ـ لرئيس الوزراء،

الحق المطلق في تحويل أيّة قضية إلى محكمة أمن الدولة بدون الأخذ بالقيود القانونية، ما يجعله عملياً، حاكماً عسكرياً عاماً.

هذا إضافة الى تحصين أحكام أمن الدولة من الطعن لدى محكمة التمييز.

وفي أيلول ٢٠٠١، سُرّبَ أن الحكومة بصدد إصدار ثلاثة قوانين مؤقتة جديدة للأحزاب، والمطبوعات والنشر، ونقابة الصحافيين، تتضمن تباعاً، تقييد الحق في تأسيس الأحزاب وتقييد نشاطها، وتصغير الهامش المتاح لحرية الصحافة.

وبالرغم من أن وزير الإعلام حينئذ، صالح القلاب، نفى، في تصريح صحافي، نية الحكومة إصدار هذه القوانين، فالأرجح أن هذه القوانين كان يجري إعدادها في المطبخ الحكومي الذي لم يكن يضمّ ـ كما هو معروف ـ القلاب بين أركانه.

***

وعلى كل حال، وبغض النظر عن التفاصيل، فإن الخطة الحكومية لاستخدام فترة إجازة الديمقراطية، بقصد «ترشيدها»، قد أعلنت عن نفسها بوضوح، بحيث لا يعود السؤال مطروحاً على المستوى الإجرائي، بل على المستوى السسيوثقافي. وهو: ما هو السرّ في عجز نخبة الحكم في البلدان المخلّفة عن التعايش مع لعبة ديمقراطية آمنة، وتسمي هي شروطها بالكامل؟

ونخبة الحكم الأردنية، اليوم، تتكون، بالأساس، من رجال أعمال ليبراليين من الطراز الحديث، البراجماتي، غير المدرب على العقلية القمعية وأساليب الحكم التقليدية الاستبدادية.

ومن المدهش أن يظهر هؤلاء ميولاً استبدادية تفوق تلك التي لدى النخبة البيروقراطية «المطرودة» من الحرس القديم الذي يتميز على الأقل،

بالحفاظ على التقاليد برمتها؛ القمعية، وتلك الخاضعة لاعتبارات دستورية أو اجتماعية.

وحين يتفحص المراقب بنية المجلس النيابي المنحلّ، يجد أن هذه الهيئة السياسية المطواعة في مسايرة الاتجاهات الأساسية للحكم، تقدم هي الأخرى مطالبها للحكم سواء لمصلحة أعضائها أو مناطقهم أو قواعدهم. كما أن النواب الأردنيين، بما في ذلك غير المسيّسين، لا يجرؤون على «تمرير» قوانين استبدادية. وهكذا، وصل رجال الأعمال الليبراليون إلى الضجر من هذا المجلس، أو من الاحتكام لمجلس أفضل منه أو شبيه به، ووصلوا، أخيراً إلى «حل» يتمثّل في منح الديمقراطية «إجازة» قد تطول، والانفراد بالقرار في الكبيرة والصغيرة معاً.

فهل هو نقص في ليبرالية هؤلاء السادة؟ أم أن بنية السلطة في البلدان المخلّفة تتناقض، بالأساس، مع اللعبة الديمقراطية!! أم أنه الميل السلطوي للحكام، المقيد، في البلدان الديمقراطية، بقدرة المجتمع على صدّ النزعات الاستبدادية!

إنه لأمر مدهش أن تتدخل الأجهزة الحكومية الأردنية لمنع أعضاء المجلس النيابي المنحل من تلبية دعوة إلى مائدة غداء أقامها رئيسه المهندس عبد الهادي المجالي، على شرف زملائه السابقين.

إن اتجاه المجالي إلى تأسيس مدرسة سياسية معارضة جديدة عنوانها الرئيس مأسسة اللعبة الديمقراطية، هو، بالطبع، اتجاه غير محبّذ. ولكن المجالي من الأبناء المخلصين للنظام السياسي الأردني، وهو عضو راسخ، تقليدياً، في نخبة الحكم وهو يرى أن مصلحة النظام تكمن في الانتقال من الفردية إلى المؤسسية.

وهي وجهة نظر ذات أصالة وليست مجرد مماحكة. ومع ذلك، فإن قليلين هم الذين يراهنون على أن المجالي نفسه، إذا ما تسلّم المنصب

الوزاري الأول، سيجد نفسه مدفوعاً إلى تجاوز المؤسسية واللعبة الديمقراطية، وإلى الاستفراد بالقرار.

أهي لعنة إذن؟ ربما . . طالما أن رئيس الوزراء الحالي، كان هو نفسه الرجل الذي سحب، قبل أقل من سنة، مشروع قانون الاجتماعات العامة ـ الاستبدادي ـ ليقدم آخر «ينسجم مع الواقع الديمقراطي الذي نعيش»، ثم كانت النتيجة أنه استغل غيبة البرلمان، ليصدر القانون المذموم على هيئة قانون مؤقت!

وسنطرح السؤال في صيغة أخرى: هل اللعبة الديمقراطية ممكنة خارج نمط ثابت، نسبياً، من الإجماع الوطني؟ وإذا كانت خيارات الفئات الحاكمة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، غير منسجمة مع مصالح مجتمعاتها وخياراتها السياسية والثقافية، هل يمكن بالفعل التوصل إلى إمكانية اللعب الديمقراطي!!

وفي الحالة الأردنية، كيف يمكن استمرار اللعبة الديمقراطية، بالحدّ الأدنى من المشاركة في صنع القرار، وبالاستقرار الأمني الضروري، مع وجود تعارض حادّ حول كل القضايا الكبرى، ابتداء من التغريب الثقافي ومروراً بالخصخصة، وانتهاءً بالموقف من السلام مع إسرائيل؟

سوف نجد، بالطبع، مساحات للقاء. ومنها، مثلاً، الإجماع على ضرورة الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع العراق، أو تأييد الانتفاضة الفلسطينية، أو مجابهة أوامر صندوق النقد الدولي. . . غير أنه تظل توجد في هذه المساحات نفسها، تناقضات حادة في زاوية النظر إلى القضايا المطروحة.

فإذا ما أضفنا الميل الاعتيادي للنخبة الحاكمة في تحصين مصالحها الخاصة؛ الشرعية وغير الشرعية، نجد أن هذه النخبة تضطر إلى الاستبداد، مع أنها تحب الديمقراطية.

وينبغي الاعتراف، هنا، بالطبع، بأن نخبة الحكم الأردنية، تتجه ـ حيثما كان ذلك ممكناً وغير ضار ـ إلى الحلول الديمقراطية. ثم إن السلطات الأردنية لا تقوم باعتقالات غير ضرورية ضرورة مطلقة، وتلتزم بعدم تجاوز الحد الأدنى من المظاهر الأمنية.

وقد يحسد المواطن العربي، في هذا البلد السلطوي أو ذاك، الأردنيين على الحرية المتاحة لهم في الكلام بدون سقوف في المنتديات، أو في تنظيم اجتماعات ومسيرات مسالمة وحضارية، أو في التزام السلطات بالإجراءات القانونية للاعتقال والمحاكمة، غير أن الأردنيين، فيما يتصل بالقضية الأساسية، وهي المشاركة في صنع القرار، ليسوا، أبداً موضع حسد.

وإذا كانت «الديمقراطية الأردنية» ستظل، مع ذلك، بخير! فهذه قصة أخرى.

لأسباب عديدة، أهمها التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ الثقافي الحاصل في البنية الأردنية، في عقدي السبعينيات والثمانينيات، والنشاط المثابر للأحزاب التقدمية في هذين العقدين، والتحول العالمي نحو الثقافة الليبرالية في نهايتهما، سيطرت الأيديولوجية الديمقراطية على الوعي الوطني الأردني، بكل اتجاهاته. وظهر، اعتباراً من انتفاضة نيسان ١٩٨٩، أن العشائريين والإسلاميين واليساريين والقوميين والبيروقراطيين من نادي الحكم، أصبحوا، كلهم، ديمقراطيين. ولقد نزل الأردنيون، بالفعل إلى الشارع مذ ذاك، وغير مرة، مصممين على انتزاع الحقوق الديمقراطية أو المحافظة عليها: الحق في الكلام والنشر، والاجتماع، والعمل الحزبي، والانتخابات العامة لبرلمان حقيقي يراقب الحكومات، ويحاسب الفاسدين، ويرسم السياسات الخارجية على هدي الرأي العام.

وقد تبنت النخبة الحاكمة، بدورها، الأيديولوجية الليبرالية، رسمياً،

في الاقتصاد والسياسة. ووجدت فيها إطاراً يدعم شرعيتها، ويعزز قدرتها على إدارة الأزمات، ويلائم ظاهرياً اتجاهاتها الاقتصادية، ويقدمها إلى العالم بصورة متحضرة، تتوافق مع الاتجاهات المقررة دولياً.

وهكذا نشأ واقع أصبحت فيه «الديمقراطية» بقرة مقدّسة. فلم تعد الحكومات تجرؤ على التلويح بـ«العودة عنها»، بل تؤكد، دائماً، التمسك الحازم بها. كما خضعت المعارضة، بكل تلاوينها، للأساليب الديمقراطية (التي تحددها، عيانياً، القوانين الحكومية بالطبع)، وقبلت، بالتالي، بشروط لعبة يتم تبديلها بدون إيعاز!

بوصلة للخروج من متاهة المديونية العامة

دخلنا متاهة المديونية العامة، وما نزال (وربما سنظل) عاجزين عن الخروج منها . والمديونية العامة، بحدّ ذاتها، ليست هي المشكلة، وإنما المشكلة/ الكارثة هي في أسلوب إدارتنا لهذه المديونية ، في إطار فوضوي ارتجالي شامل دون بوصلة تحديد اتجاه التعامل مع المديونية العامة اقتراضاً وإطفاءً، مما قد يمكننا من السيطرة عليها .

نحن نعرف بالطبع، أنّ الإطار الفوضوي، بالذات، هو الإطار الملائم لتمشية المصالح السياسية والمالية للقوى المتنفّذة المتحالفة مع مصالح خارجية وداخلية، ولكن ربما آن الأوان لنكشف الفوضى ولا عقلانيتها ، ونرفع الصوت، لعل وعسى .

ثمة الآن ثلاث جهات متناقضة من حيث أدوارها، تقوم بإدارة المديونية العامة، وكأنها إقطاعيات : وزارة المالية، والبنك المركزي، ووزارة التخطيط .

وزارة المالية ـ كما هو معروف ـ دورها الأساسي هو إدارة السياسة المالية للدولة، بحيث تعظم الإيرادات وتخفض النفقات بما يحافظ على الأمن

---

* العرب اليوم ٢٤/ ٩/ ٢٠٠١ .

الاقتصادي والاستقرار العام لمعدّل الأسعار. وهو دور يلحظ ـ بالضرورة ـ الضغوطات الاجتماعية والسياسية، على موازنة يقرّها المجلس النيابي. بينما يتلخص دور البنك المركزي على الضد من دور وزارة المالية، وذلك بإدارة السياسة النقدية على أساس هدف محدّد ـ لا يأخذ بعين الاعتبار أي أهداف أخرى ـ هو المحافظة على سعر صرف متوازن للدينار. ولعلّ الحرص على تمكين البنك المركزي من تحقيق هدفه الرئيس هذا بمعزل عن التأثيرات السياسية والاجتماعية، هو الأساس الفقهي لاستقلالية البنك المركزي عن الحكومات، وسياساتها المالية. وأما وزارة التخطيط، فدورها، كما يدلّ اسمها، يتمحور حول التخطيط ورسم السياسات المتوسطة وطويلة المدى. ولكن، بما أننا نبتعد راكضين عن الاقتصاد المخطّط، ونتبنّى سياسة الحرية الاقتصادية الشاملة، فقد غدا وجود هذه الوزارة غير ذي معنى، وقبل أن يسند إليها دور محدّد ليس، بالأساس، لها، وهو البحث عن المنح والقروض، وجلبها، والاتفاق بشأنها. وربما كان هذا الاتجاه، قد تبلور لخدمة منح أهمية لمنصب وزاري ميّت، ولكننا نعتقد أنّ الدافع الحقيقي وراءه، يكمن في وجود شبكة مصالح يهمها فصل إدارة الاقتراض عن إدارة الإطفاء، ما يخلق ذلك «الغموض البنّاء» لفائدة تلك الشبكة!

وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو يا ترى، السر الكامن وراء هذه اللوحة السريالية من فوضى إدارة المديونية العامة على النحو التالي:

ـ إدارة الدين العام في وزارة المالية: تعاملها مع «تكتيكات» إطفاء المديونية العامة الخارجية ولكن ليس مع استراتيجية هذه المديونية، طالما أنّ خطط الاقتراض تتولاها وزارة التخطيط! وهي خطط لا يحكمها قانون؛ إذ ليس عندنا قانون للمديونية العامة الخارجية.

ـ إدارة الدين العام في البنك المركزي: تعامله مع المديونية العامة الداخلية اقتراضاً وإطفاءً، في إطار قانون الدين الداخلي، فيقوم بدور

متوازن، ولكنه يخضع أو ينبغي أن يخضع في النهاية لدور البنك المركزي المهتم أساساً، بالحفاظ على سعر صرف متوازن للدينار، ضد كل العوامل الأخرى (فإذا كان من دور وزارة المالية أن تفكّر باستخدام موجودات البنك المركزي من العملة الأجنبية الناجمة عن بيع المؤسسات الوطنية ـ الخصخصة مثلاً ـ في إطفاء قسم من المديونية الخارجية أو في الاستجابة لسياسات الإنفاق الحكومية لدعم البرامج الإسكانية، أو التوسع الأفقي في البنية التحتية . . . إلخ، فإنّ من دور البنك المركزي أن يستفيد من موجوداته تلك من أجل دعم سعر صرف الدينار . .).

ـ وزارة التخطيط التي تقوم بما هو خارج عن دورها الرئيس غير المطلوب (التخطيط) بإدارة الاقتراض الخارجي، على الضد من الدور الرئيس لوزارة المالية في إدارة السياسة المالية للدولة للمحافظة على الأمن الاقتصادي والاستقرار العام لمعدّل الأسعار، وعلى الضد من الدور الرئيس للبنك المركزي في الحفاظ على سعر صرف متوازن للدينار!!؟

هذا التضارب بين الأدوار والصلاحيات، يؤدي إلى فوضى شاملة، حيث تنعدم الآليات العقلانية لاتخاذ القرار الوطني في الإدارة المتوازنة للمديونية العامة، بما في ذلك الإجابة عن الأسئلة التالية: نقترض من الخارج أم لا؟ وبأي حجم؟ وفي أي منظور؟ ونقبل هذا القرض (وشروطه) أم لا؟ وكيف نفاوض على هذه الشروط؟ . . إلخ، ثم هل أنّ الأكثر فائدة هو أن تستخدم أموال الخصخصة في إطفاء قسم من المديونية الخارجية، أم أنه من الأفضل استخدامها في إنشاء استثمارات حقيقية جديدة؟ أم أنّه لا بد من استخدام بعضها لأولويات البنك المركزي في المحافظة على سعر صرف متوازن للدينار؟ هنالك العديد من الأسئلة التي تجيب عنها الآن؛ ثلاث جهات متناقضة الأدوار والصلاحيات، بدون بوصلة، وفي إطار الفوضى «والغموض البنّاء» لذوي المصالح والأجندات الخاصة.

ومن أجل امتلاك تلك البوصلة، وبناء إطار وطني، عقلاني، وشفّاف لإدارة المديونية العامة، نقترح ما يلي:

أولاً: إلغاء وزارة التخطيط، وتحويلها إلى مديرية دراسات لدى رئاسة الوزراء، ذات وظيفة محدّدة هي تقديم المعلومات والخطط التأشيرية للحكومات، وربما ـ وهو الأفضل ـ دمج «وحدة التخاصية» مع هذه المديرية.

ثانياً: إلغاء دائرتي الدين العام في وزارة المالية والبنك المركزي الأردني.

ثالثاً: إنشاء مديرية عامة مستقلة لإدارة المديونية العامة؛ على أساس قانون ينظّم عملها وصلاحياتها ووسائلها، ويكفل لها استقلالية مثل استقلالية البنك المركزي، ويديرها مفوّض عام ومجلس إدارة، وتحال إليها، وحصراً، إدارة الدين العام الداخلي والخارجي، اقتراضاً وإطفاءً، بما يكفل السيطرة الشاملة على المديونية العامة، وتلافي انفجارها، والعمل على ضبطها على أسس الإدارة المالية وصولاً إلى ما هو مرجو من تحييد أثرها ـ نسبياً ـ على الاقتصاد الوطني.

نحو إطار سياسي للتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية

لم يغير الملك عبد الله الثاني في الخطوط الأساسية لبرنامجه المعلن منذ العام ١٩٩٩ ، وهو يطمح إلى قفزة في النمو الاقتصادي ، كافية لاستيعاب القوى العاملة المعطلة وتحسين المستوى المعيشي العام ، أي تجاوز ظاهرتَي البطالة والفقر .

وينبغي القول إن هذا الهدف كان ، دائماً ، الهدف السياسي المركزي للمملكة ، ولكن ، بينما كانت وسائل المملكة الثالثة ترتكز على القطاع العام واستثماراته ومؤسساته الممولة بالمساعدات السياسية ، فإن المملكة الرابعة التي حسمت الخيار نحو الخصخصة الشاملة ، تأمل في أن يقوم القطاع الخاص ، المحلي والعربي والأجنبي ، بقيادة الاقتصاد الوطني ، عبر الاستثمار الكثيف في المشاريع الوطنية الكبرى والخدمات والصناعات وزيادة الصادرات ، بحيث يصبح بالإمكان تشغيل العاطلين وتحسين معدلات الأجور وتوفير الأموال الضريبية للخزينة ، بما يؤهل الحكومة لتوسيع وتحسين مستوى الخدمات العامة ، خصوصاً في مجالات التعليم والتدريب والصحة وإدامة البنى التحتية وتقديم العون للفقراء . وفي هذا

---

* العرب اليوم ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١ .

السياق ، تأتي سياسات دعم المشاريع الصغيرة من أجل توفير استثمارات رديفة في مجالات متنوعة تحتاجها الاستثمارات الكبرى ، في آلية سوف توسع من نطاق الفئات الاجتماعية المتوسطة .

وتتطلب هذه العملية كما أوضح الملك في رسالته إلى رئيس الوزراء المجدد له ، المهندس علي أبو الراغب ، توفير المناخ الملائم لتحقيق القفزة المرجوة في النمو . فركّز ، خصوصاً ، على شأنين أساسيين هما تأهيل وإعادة تأهيل القوى العاملة ، وإعادة هيكلة الإدارة والبيئة القانونية ، بحيث تتوفر للمستثمرين ، مهارات العمل المدربة ، والدعم الإداري والقانوني للقيام باستثماراتهم ، المغطاة ، أيضاً ، بسلسلة من الاتفاقات العربية والدولية التي تسهل التصدير ، وبالمشاركة الحكومية (وضمانة الحكومة) للمشاريع المحلية الكبرى في قطاعات تحتية حيوية كالكهرباء والماء والغاز ، وتطوير منطقة العقبة الخاصة ، وهي كلها مشاريع "عامة" سوف تخضع للخصخصة .

وبما أن هذه العملية تقوم ، بالأساس ، على مبدأ الربحية ، فإنها سوف تزيد بالتالي من تفاقم التفاوت الاجتماعي ، بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، وبين المدينة والريف . فقد لاحظت الرسالة الملكية ضرورة الاستثمار في المساندة المباشرة للفقراء ، وتوسيع مظلة التأمين الصحي ، وتوجيه الاهتمام الاستثماري صوب المحافظات . . إلخ ، لكي تتم المحافظة على السلام الاجتماعي في مرحلة التحولات .

و تعبّر الرسالة الملكية عن ميل في تقليص الحكومة ، بدأ بإلغاء وزارتي الإعلام و الشباب ، على أساس خصخصة الوسائل الإعلامية والأندية الرياضية التي ستكون ، أيضاً ، مجالاً لاستثمار القطاع الخاص كما هو الحال في الولايات المتحدة الأميركية و الغرب .

وقد صدرت الرسالة الملكية في توقيت ملائم ؛ أولاً ، للاستفادة من عملية إعادة الاستقطاب الرأسمالي على المستوى الدولي بعد أحداث ١١

أيلول ، وملاحظة ميول الاستثمار والطلب على الخدمات من البلدان العربية ـ بما فيها الأردن ـ للهجرة المعاكسة من الولايات المتحدة وأوروبا ، والأردن هو أحد البلدان المؤهلة لاستقطاب جزء من هذه الهجرة المعاكسة . وثانياً ، لإعطاء دفعة سياسية للحكم والحكومة . وقد أوضحت الرسالة الملكية بجلاء ، إلغاء الطابع السياسي للمناصب الحكومية بما فيها المنصب الوزاري ، فالمعيار الذي تم تحديده ، هنا ، لاختيار الوزراء واستمرارهم في مواقعهم ، هو مدى كفاءاتهم الإدارية في تحقيق الأهداف الموضوعة المرفقة بجدول زمني للإنجاز .

***

وقد تضمنت الرسالة الملكية ، على الإجمال ، رؤية متفائلة نرجو أن تتحقق ، ولكننا نفكر ابتداء فيما إذا كان التركيز على الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي دون الجانب السياسي سوف يكون بالفعل ، مساعداً على تحقيق أهداف تلك الرؤية . والأمر لا يتعلق حسب ، بصورة البلد ، وتأمين عناصر ديناميكية لاستقراره السياسي ، ما يخلق ، بالتالي ، البيئة اللازمة لاستقطاب الاستثمارات ، ولكنه يتعداه إلى جوهر العملية الاقتصادية ـ الاجتماعية . والمشروع الكبير المطروح في هذا المجال ، يحتاج إلى إجماع وطني ديناميكي لا يمكن تأمينه إلا بالآلية السياسية الديمقراطية ، كما أن تلاحم المشروع وأهدافه يستوجب حتماً إطلاق حرية النقد السياسي والاجتماعي .

إن تأمين الإطار السياسي الملائم للتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، هو شرط لا غنى عنه لقيامها ونجاحها ، وربما تكون واسطة العقد في ذلك الإطار السياسي هي تفعيل الآلية الدستورية لتشكيل الحكومات من حيث ضرورة تعبيرها عن أغلبية برلمانية فعلية مسيّسة في مجلس نيابي يمثل

المجتمع الأردني واتجاهاته، تمثيلاً صحيحاً، وعلى أسس سياسية، وفي أجواء تفعيل الحياة السياسية، وإطلاق حرية النقد والحوار حول القضايا الوطنية الكبرى ـ ومعظمها معلّق ـ للتوصل إلى إجماع وطني ديمقراطي حول أساسياتها.

توليتارية القطاع الخاص

من قال إن النزوع إلى الليبرالية الاقتصادية، يتضمن، بالحتم، النزوع إلى الليبرالية السياسية؟

إنّ سؤالنا الاستنكاري هذا يلاحظ، للإيجاز، ثلاثة نماذج واقعية مضادة:

[١] الصين التي قرنت بنجاح ـ ربما مؤقت ـ بين الليبرالية الاقتصادية والتوليتارية «الشيوعية» في أنموذج فريد تتأسّس فعاليته حول مشروع وطني متمركز على ذاته، انطلاقاً من رؤية براجماتية تستخدم وسائل اقتصادية وسياسية مختلفة (متناقضة؟) لتحقيق التقدّم الصيني.

فالتوليتارية، هنا، خط دفاعي يؤمن النمو الرأسمالي الوطني باستقلال نسبي عن المداخلات الامبريالية؛ في حين فشلت روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة، التي تحوّلت إلى الليبرالية السياسية، في النجاة من وضع التبعية والتأخر.

[٢] الأنموذج الخليجي الذي أتاح الريع النفطي له، قراناً متصلاً بين الليبرالية الاقتصادية والاستبدادية التقليدية. وبما أنّ هذا الأنموذج التابع لا

---

* شيحان ٣/ ١١/ ٢٠٠١

يشتمل على مشروع وطني مستقل، فالاستبدادية التقليدية تعمل، هنا، بصورة معاكسة، أي أنها تضمن التبعية والتأخّر.

[٣] في حين أنّ الأنموذج المصري يدعو، بالفعل، إلى التأمل. فمصر التي تخلّت عن المشروع الوطني المستقل، ولا تتمتع بريع نفطي، تحتاج إلى أنموذج ديمقراطي قادر على تعبئة الموارد الرأسمالية المحلية من أجل تحقيق نمو اقتصادي في نسبة كافية ـ على الأقل ـ لتغطية النمو السكاني، وضمان حد أدنى من استيعاب العاطلين والتخفيف من حدّة الفقر. والحلول المقترحة، في ظلّ غياب التعبئة الديمقراطية للاستثمارات المحلية، تركّز على استقدام الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال تقديم التسهيلات الكمبرادورية والأيدي الرخيصة... إلخ. وهي حلول فاشلة بدليل تفاقم هجرة العاطلين المصريين، وتعمّق ظاهرة الفقر.

ويقترب الأنموذج الأردني من الأنموذج المصري، ولكنّه بالطبع، لا يدانيه من حيث الحجم والإمكانيات، بالإضافة إلى أنّ الدولة المصرية لا تواجه الأسئلة التأسيسية التي تواجهها الدولة الأردنية.

جدّد الملك عبدالله الثاني، الخميس الماضي (٢٥/ ١٠/ ٢٠٠١) الثقة بحكومة رجل الأعمال «الليبرالي» علي أبو الراغب، وطلب إليه الشروع في إنجاز «برنامج التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية» الهادف، بشكل أساس، إلى الحدّ من ظاهرتيّ البطالة والفقر.

وفي ما بدا أنّه استجابة لهذا الطلب، أجرى أبو الراغب تعديلاً محدوداً على حكومته، عيّن، بموجبه، ثلاثة وزراء جدد، من بينهم «للتخطيط» منظّر البرنامج، باسم عوض الله.

والبند الأول في البرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي كان يُؤمَل تحقيق المراحل الأولى منه في موازنة العام ٢٠٠٢، هو تعطيل السياسة. وقد قطعت حكومة أبو الراغب في هذا المضمار شوطاً طويلاً. فهي حلّت

البرلمان ولم تعلن عن موعد للانتخابات النيابية العامة، وانفردت في إصدار سلسلة من القوانين المؤقتة من بينها تعديلات استبدادية تضيّق على حرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وتجرّم النقد والمساءلة؛ بما يوحي بأنّ شلّ الحياة النيابية والسياسية لمدة سنة (قابلة للتجديد) هو شرط لا بدّ منه للإنجاز الاقتصادي والاجتماعي. وهي استعادة كاريكاتورية للحجج التوليتارلية.

ويركّز البرنامج الذي تتبناه الحكومة على شأنين:

الأول: إنجاز المرحلة الأخيرة من الخصخصة الشاملة وإعادة هيكلة الإدارة والبيئة القانونية على أسس الليبرالية الاقتصادية.

والثاني: تأهيل وإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة. وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى توفير الدعم الإداري والقانوني ومهارات العمل الرخيص، لمصحلة المستثمرين المأمولين، سيما وأنّ الأردن [١] وقّع سلسلة من الاتفاقيات العربية والدولية ـ أهمها اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الأميركية ـ ما يسهّل ويحفز «الصادرات». [٢] وأنجز، وسوف يتابع (بإشراف صندوق النقد الدولي) الإصلاحات المالية الملائمة. [٣] يقترح سلسلة من المشارع التحتية الكبرى (في قطاعات الكهرباء والماء والغاز وتطوير منطقة العقبة الخاصة «الحرّة» .. إلخ) وهي مشاريع «مغرية» من زاوية استعداد الحكومة الأردنية للمشاركة فيها (وضمانها)، وتحتاج، حسب، إلى «شركاء»، بسوف يستفيدون من التسهيلات الاستثنائية المتاحة، علماً بأنّ مصادر التمويل للحصص الحكومية في هذه المشاريع سوف تتألّف من القروض وأموال مؤسسة الضمان الاجتماعي وصناديق الادخار.. إلخ.

ومن أجل المحافظة على «السلام الاجتماعي» في مرحلة التحوّلات، سوف يتم تقديم العون المباشر للفقراء (بوساطة المساعدات، وتفعيل الخدمات العامة، وقروض المشاريع الصغيرة) إلى أن تتحقق نسب النمو

الاقتصادي الكافية لتشغيل العاطلين ، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة .

***

والتخطيط النظري للبرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي في الأردن ، يبدو «ممتازاً» ، لولا بضعة عيوب واقعية .

أولها ، أن نجاح أية عملية نمو اقتصادي ، يعتمد بالأساس على تحشيد قاعدة من الاستثمارات المحليّة . وترتبط إمكانية هذا التحشيد بالعملية السياسية . وسوف نلاحظ هنا ، أنّ الأردنيين يستثمرون أكثر من ستة مليارات دولار في الخارج ، ولم تنجح التسهيلات المتزايدة والنداءات الوطنية الملحاحة في استعادتها . وإذا كانت قد نشأت ، بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، في الولايات المتحدة الأميركية ، ميول للهجرة المعاكسة ، فإن مسار هذه الهجرة لن يصب ، بالضرورة ، بالسوق الأردنية . فعوامل التهجير ـ وهي ، بالأساس ، سياسية ـ ما تزال قائمة .

وثانيها ، أنّ الاستثمارات الأجنبية تنجذب ، بالأساس ، إلى عملية نمو محلية مؤسسة وصاعدة . وهي تنتقي ، بدقة ، القطاعات الملائمة من حيث توفّر البنية التحتية ، والطلب ، والأرباح (وسوف نلاحظ هنا اتجاه الرأسمال الأجنبي إلى الاستثمار في القطاعات الرابحة كالاتصالات والإسمنت) .

وثالثها ، أنّ الاستثمارات الأجنبية القادمة للاستفادة من إعفاءات وتسهيلات التصدير للسوق الأميركية ، ستظل محكومة ، من حيث حجمها ونوعيتها ومدى ارتباطها بالاقتصاد الوطني ، بقيد يلجم دورها المحلي ، وهو المنافسة في السوق الأميركية ، والميل الطبيعي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من التصدير إليها ، بغض النظر عن الشروط التنموية المحلية .

***

وإلى ذلك ، فإنّ «نجاح» البرنامج القائم على الاندماج الكمبرادوري

غير المشروط بالسوق الرأسمالية، لا يقل كارثية عن فشله. صحيح أنّ «النجاح» يضمن إفلات الدولة المعنية من الانهيار، ولكنّه لا يفلتها من التخلّف، ولا يفلت الأغلبية الشعبية، بالتالي، من أسر البطالة والفقر.

وتلك، بالطبع، مقاربة للتوضيح. فالأنموذج الأردني يلعب في الوقت الضائع بين أوهام «النجاح» وخيبات «الفشل». فالدولة الأردنية، المحتاجة بقوة إلى تحشيد كل قواها السياسية والاستثمارية والاجتماعية والثقافية من أجل البقاء والتطور في مواجهة أسئلة تأسيسية كبرى، تحكم على نفسها بالاندحار حين تغيب السياسة، وتتوهم إمكانية تقليد الأنموذج القائم على توليتارية القطاع الخاص.

ولن نساير التحليل الذي يجزم بأنّ الهدف الضمني للبرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي هو تأمين المصالح الخاصة للفئات الكمبرادورية الحاكمة، وبصورة خاصة استخدام الآليات الحكومية غير المراقبة لأغراض تشغيل آليات الفساد؛ فهذا التحليل ـ الذي قد يضيء أحد جوانب القصة ـ لا يستنفدها. فالأساس، في البرنامج ذاك، تبسيط ينطوي على الافتراضات التالية:

[١] أنّ بالإمكان تحقيق قفزة من النمو الاقتصادي، بمعزل عن العوامل السياسية والثقافية، بل واعتبار العوامل الأخيرة معيقات ينبغي لجمها وتعطيل فاعليتها من أجل تمكين النخبة الحكومية من تحقيق تلك القفزة.

[٢] أنّ القوى الاجتماعية «قاصرة» عن إدراك متطلبات النمو الاقتصادي التي هي شأن فني مقصور على جماعة من «الخبراء» القادرين على تفعيل البرنامج الاقتصادي ـ الاجتماعي الضروري للنمو، بينما تستخدم سلطة الدولة لتنفيذه على أسس سلطوية وإدارية.

[٣] أنّ سلّة ملائمة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات والإجراءات الحكومية، هي كافية، بحد ذاتها، لاستقطاب الاستثمار

المحلي والأجنبي.

[٤] أنّ الخضوع الكمبرادوري الكامل لمتطلبات صندوق النقد الدولي والرأسمال الأجنبي من شأنه أن يؤدي إلى «الاندماج» في السوق الرأسمالية على أساس وهم «التماثل» الذي يغض النظر عن الآثار المترتبة على التبعية أو يستصغرها.

[٥] أنه بالإمكان إلغاء المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية، وشطب الأسئلة التأسيسية الكبرى، أي، باختصار، تعطيل السياسة، بوساطة تشغيل قسم من العاطلين وتحسين مستوى معيشة الفقراء، بالمساعدات الخيرية، أو بقروض المشاريع الصغيرة. وهي فرضية اقتصادية شعبوية تنطوي ـ بدورها ـ على اعتقاد ساذج بأنّ الإنسان كائن بيولوجي مستعد للتخلي عن كينونته الاجتماعية ـ السياسية ـ الثقافية، لقاء توفير الحدّ الأدنى من شروط العيش. وهذه هي العقيدة الأساسية للأنظمة التوليتارية.

***

الكمبرادورية الأردنية في مآلها «الشعبوي» ـ التوليتاري، تتحسّس، بالطبع، التوترات الاجتماعية الحالية والممكنة، وتسعى إلى تجاوزها بوسائل اقتصادية، في مشروع مشترك مأمول مع الرأسمال الأجنبي، سوف يوفّر للفئات الكمبرادورية مضاعفة ثرائها ونفوذها، ويقترح على الأغلبية الشعبية عبودية العمل الرخيص وتأييد الفقر «المدعوم» بالإجراءات الحكومية.

وإذا كان انفجار اجتماعي ـ سياسي مفاجئ يظل احتمالاً مرجحاً في الأردن (كما حصل في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٦، ١٩٩٨) فإنّ البرنامج الكمبرادوري يتكرّس، في الواقع، في مجابهة ظافرة مع «معارضة» ثقافوية يسيطر عليها السلفيون الذين يتركون ما لقيصر لقيصر وما لله لله،

فلا يقتربون من الشأن الاقتصادي ـ الاجتماعي ، ويركّزون ، بالمقابل ، على القضايا «القومية» والثقافية ، ويساهمون ، بالتالي ، في التغييب الشامل للفعل السياسي ، فكراً وممارسة .

نحن ، إذاً ، أمام خيارين : كمبرادوري (يحتكر «الاقتصاد» ويسعى لاحتكار إدارته) وسلفي (يحتكر «الثقافة» ، ويسعى لاحتكار إدارتها) يتضامنان ، معاً ، على منع السياسة التي تمثّل ، عندنا ، عنوان النهضة .

وفي مواجهة هذين الخيارين ، ما نزال نقترح للمملكة الأردنية الرابعة ، أفق التحوّل إلى ملكية دستورية على الطراز الغربي . وهنا سوف تلعب الملكية دوراً مطلوباً بصفتها إطاراً حامياً للعملية الديمقراطية ، مثلما حصل في الأنموذج الإسباني . ولكن العملية الديمقراطية نفسها ، حرّةً من القيود والمداخلات والبرامج المفروضة من أعلى ، ستكون الميدان الملائم لتحشيد القوى وراء المشروع الوطني ، في مجالاته المتعددة والمترابطة ، في سياق يأخذ بعين الاعتبار ليس ، فحسب ، تعدّد المصالح المشروعة والاتجاهات والأفكار ، وإنما ، أيضاً ، حقها في الصراع السلمي حول تكوين القرار الوطني .

الأمر لا يحتاج إلى «بطل»!

هل هناك «أسرار دولة» وراء ما آلت إليه «التحولات الاقتصادية والاجتماعية» المطلوبة ملكياً، في تعديل محدود حكومياً؟

نحن، حفاظاً على جدية التحليل السياسي، سوف نفترض أن في القصة أسراراً؛ وأن التعديل سيتلوه آخر ـ ربما بعد إنجاز إلغاء وزارات الإعلام والثقافة والشباب واستبدالها بالمجالس العليا في هذه المجالات الحساسة ـ وسوف نفترض، أيضاً، أن رئيس الوزراء المجدد له علي أبو الراغب، يحضر لإدهاشنا، في برنامج تنفيذي وفريق حكومي سيجعلاننا أكثر اقتناعاً بأننا، فعلاً، أمام لحظة إقلاع.

سوف نفترض ذلك وغيره، لأننا، بدون هذه الافتراضات العقلانية، سنصطدم، تواً، بالسؤال عما إذا كان وزير الصناعة والتجارة، واصف عازر، ووزير التخطيط، جواد حديد، هما اللذين كانا يعرقلان «التحولات»، ويصير من الضروري، بالتالي «محاسبتهما» لا مجرد إخراجهما من الوزارة. وسيكون السؤال التالي، بالطبع، عما إذا كان بديلاهما (بالتتابع) صلاح البشير وباسم عوض

---

* العرب اليوم ٧/ ١١/ ٢٠٠١

الله، وثالثهما (وزير العمل) مزاحم المحيسن ، سوف يحققون المعجزة . والحقيقة التي يعرفها الجميع أن «عازر» و«حديد» من القيادات المصرفية البارزة والناجحة ، بل إن إلى الأول منهما قدراته الفكرية المعترف بها ، وهو من القيادات الاقتصادية المخضرمة في القطاع العام. وأحسب أن حكومة أبو الراغب قد خسرت هذين الوزيرين ، ولست متأكداً ، بعد ، إذا ما كنت قد ربحت الوزراء الشباب الثلاثة . بيد أن القصة كلها أكثر تعقيداً، ولا تتعلق بالأشخاص ـ الأبطال (الاقتصاديين) في هذه الحالة ـ ولكنها تتعلق بجملة من الإشكاليات الكبرى التي تحتاج إلى تحشيد كل القوى الحية في المجتمع الأردني، واشتراكها في معركة النهوض الوطني . وهو ما يستلزم أولاً ، التوافق الاجتماعي ـ الوطني على هذا المشروع ؛ وإنجاز التوافق ، ثانياً ، في إطار العملية الديمقراطية لا خارجها.

***

نحن ، في النهاية ، نحتاج إلى استثمارات أساسية جديدة مباشرة ، تؤمن ، في الوقت نفسه ، مايلي :

(١) الاستجابة للاحتياطات التنموية والاجتماعية الملحة ، من البنى التحتية والسلع والخدمات .

(٢) تشغيل الاستثمارات الوطنية القائمة ، وتحفيز سلسلة من الاستثمارات الوطنية الرديفة ، المتوسطة والصغيرة ، في إطار الترابط الجدلي لقطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسساته .

(٣) تأمين آليات متعاضدة لتوليد فرص عمل مجدية وفرص استثمارية في المحافظات والأقاليم .

(٤) تأمين الآليات والهياكل ذاتية التمويل للتدريب وإعادة التأهيل والبحث العلمي والتنشيط الثقافي والاجتماعي .

(٥) «السيطرة» على العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بمعنى تكييف

الفرص والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية ، بما يعزز الاقتصاد الوطني ككل ، ويعود بالفائدة على سلسلة واسعة من الاستثمارات الوطنية ، وطيف واسع من الفئات الاجتماعية .

إن تشغيل هذ الدينامو الاقتصادي ـ الاجتماعي ، يتطلب ، إذن ، مشاركة أوساط اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عديدة ومتنوعة ؛ ومن المؤكد أنه لا يمكن إحداث التناغم بين هذه الأوساط المتعددة المصالح والاتجاهات والنزعات ، إلاّ بوساطة الآلية الديمقراطية ، المؤهلة ، بدورها لاحتواء الصراعات السلمية ، وتحشيد المتصارعين على أهداف مشتركة ، مثلما تمثل الميدان الملائم لبلورة الأسئلة التأسيسية الكبرى ، وإطلاق حوار منتج للإجابة عنها .

ومن هنا ، فإن هذا أو ذاك من التغييرات والتعديلات الحكومية ، لا يمثل ـ من حيث المبدأ ـ المدخل الصحيح للتعامل مع شبكة من المشكلات والتعقيدات القائمة ، ابتداءً من السؤال المعلق حول الهوية الوطنية للدولة ، ومروراً بالسؤال حول الميول المعتادة التي تدفع الرأسمال المحلي نحو الهجرة ، وانتهاءً بالسؤال : المضمون الاجتماعي ـ السياسي ـ للمشروع التنموي .

الأمر لا يحتاج إلى «بطل» ، ولكن إلى إطلاق الآليات الديمقراطية التي اتجهت حكومة المهندس علي أبو الراغب ، إلى تعطيلها ، بدلاً من تفعيلها ، فغيبت الحياة البرلمانية إلى أجل غير مسمى ، وتوسعت في إصدار القوانين المؤقتة بدون ضرورة ، وبعضها ينم عن ميول استبدادية صريحة ضد الصحافة وضد حرية الاجتماع والعمل السياسي .

***

والمشروع التنموي الوطني لا يؤسسه الرأسمال الأجنبي ، بل المستثمرون المحليون . وهؤلاء ليسوا فقط من فئة كبار المتمولين

ـ وخصوصاً الكمبرادوريين ـ بل نطاق واسع ومعقد من المدخرين والمجتهدين والمنشطين الاقتصاديين ، بالإضافة إلى شرائح البرجوازية الصغيرة. وهكذا فنحن لا نتحدث عن بضع عشرات من «كبار المستثمرين» ، بل عن جمهور كبير نسبياً يمكنه ، ولا بدّ من دفعه ، إلى الانخراط في مشروع ، فيه من المركزية ما يجعله وطنياً ، وفيه من التنوع والتدرج والاختلاف ، ما يجعل إدارته مستحيلة بدون ديمقراطية حقيقية.

إن السؤال الرئيس ـ وهو سؤال سياسي بامتياز ـ عما إذا كانت إدارة الاقتصاد الوطني القائمة ملائمة أم لا من وجهة نظر المصالح الوطنية ومصالح الأغلبية الشعبية ، هو سؤال مغيب كلياً ، بل إن كل مقاربة اجتماعية لهذه الإدارة ، ومنطلقاتها ، وآلياتها ، محددة مسبقاً ، طالما أن السياسات الاقتصادية تحولت بالفعل ، إلى مقدسات وطقوس يمارسها كهنة أخصائيون ، هم وحدهم القادرون على فك «طلاسمها» ، ما يدفع جمهرة المثقفين ، بالتالي ، إلى «الانسحاب» من الحوار الوطني الممنوع ـ أيضاً ـ بالتابوهات الأخرى التي تمس الوجود والهوية والمستقبل.

***

. . ويظل السؤال الاقتصادي والاجتماعي ، في رأينا ، سؤالاً سياسياً مفتوحاً أمام النخب السياسية والثقافية والجمهور العريض من أجل المشاركة الجماعية في قرار وطني يستنفر ـ أو لا بدّ له أن يستنفر ـ كل الطاقات الوطنية ، فكراً وممارسة.

البيان رقم «١» لوزراء الجيل الصاعد

فجأة، ظهر «بطل» جديد على المسرح الأردني.

وقولنا: «فجأة» ليس تماماً؛ فالدكتور باسم عوض الله، الوزير ـ(الجديد)ـ فوق العادة في حكومة المهندس علي أبو الراغب، كان يحضّر نفسه ودوره في الظل المناسب، حيث شغل منصبين مؤثرين؛ أولّهما رئيس للدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي، وثانيهما مقرر للمجلس الاقتصادي الاستشاري؛ وقد أتاح المنصب الأول له أن يكون قريباً جداً من الملك عبد الله الثاني الذي يركز اهتمامه على الشأن الاقتصادي، ويرفع شعار «أولوية الاقتصاد»، بينما أتاح المنصب الثاني له أن يكون في قلب عملية صنع الأفكار، والقرارات الاقتصادية، والاجتماعية.

وحين عُيّن د. عوض الله وزيراً للتخطيط، لم تنشر الصحافة ـ كما هو معتاد ـ سيرته الذاتية، وربما لا يكون في سيرة هذا الوزير الشاب الكثير؛ فكل ما نعرفه عنه أنه ينتمي إلى أسرة فلسطينية مهاجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، ويقال إنه نجل رجل أعمال متوسط، ما يزال في المهجر.

---

* شيحان ١٠/ ١١/ ٢٠٠١.

حالة د. عوض الله، تدلل ـ مرة أخرى، وعلى عكس ما يشاع ـ بأن الميدان السياسي في المملكة مفتوح أمام ذوي الأصول الفلسطينية، وليس فقط لأبناء «العائلات» منهم، فنحن؛ هنا بإزاء شاب (٣٧ عاماً) من عائلة فلاحية الأصل (عائلة البهلوان)، وهو لا يستند إلى قاعدة عشائرية، أو إلى قوة سياسية، أو إلى تحالفات اجتماعية، بل إلى مؤهلاته، وإلى ـ وهذا هو الأمر الحاسم ـ قناعة الملك بهذه المؤهلات.

وتنطبق هذه الملاحظة على حالة "حليف" د. عوض الله، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، د. محمد الحلايقة، فهذا الأخير، ينتمي أيضاً إلى أسرة فلسطينية فلاحية، وصعد إلى موقعه الحالي، بدون روافع عشائرية أو سياسية أو اجتماعية.

وهاتان الحالتان ربما تجعلاننا نفكر ملياً باتجاه الريح في المملكة الرابعة، غير أن ذلك يحتاج إلى مراجعة أخرى.

***

صباح الخميس (١/ ١١/ ٢٠٠١) نشرت اليوميات الأردنية ما يشبه البيان رقم (١)، فقد أعلن د. عوض الله ود. الحلايقة ـ بحضور وزير الصناعة والتجارة (الجديد) صلاح البشير ـ عن نيتهما الشروع الفوري في تنفيذ برنامج للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وأوضح الدكتور عوض الله؛ بأنه سيتم عاجلاً، اتخاذ الإجراءات وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن، بما في ذلك دمج وزارات وإلغاء بعضها واستحداث أخرى، بينما هدد الحلايقة جميع المسؤولين والموظفين الحكوميين، الذين لا يتجاوبون مع البرنامج وآلياته الراديكالية، بالطرد!

الإعلان «الانقلابي» تم في لقاء خاص، عقده الوزراء الثلاثة مع عدد محدود من من الصحافيين ورجال الأعمال، في «الديوان الملكي»؛ وهي «سابقة» تحمل رسائل سياسية غير خافية، منها: (١) الإيحاء بأن للوزراء

الثلاثة حضوراً لم ينقطع في القصر وقراره. (٢) إن ارتباط هؤلاء ليس بالحكومة ورئيسها، وإنما بالملك. (٣) تحدي البيروقراطية الحكومية والقوى السياسية معاً، وفرض الخضوع عليهما.

وقد بدا للتو، أننا بإزاء «حزب» سيطر في ضربة واحدة، على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويعلن صراحة امتلاكه كل السلطات، وفي كل المجالات ـ باستثناء السياسة الخارجية والأمن الداخلي ـ، ويؤكد أنه يمثل الملك، وأنه «حكومة فوق الحكومة»؛ فقد أسهب د. عوض الله ود. الحلايقة في الحديث عما ينويان عمله، في شؤون هي من اختصاصات وزراء آخرين؛ كالشأن القضائي، أو من اختصاصات الحكومة ككل؛ مثل إصدار القوانين المؤقتة، أو من شؤون الدولة؛ مثل إعادة هيكلة الوزارات.

يقول د. الحلايقة: "لدينا ضوء أخضر من جلالة الملك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة". ويتابع: "وعلى كل مسؤول لا يرى أن بإمكانه التجاوب مع الخطة أن يخلي موقعه". وتمثل هذه اللهجة ـ ويا للأسف ـ انتكاسة جديدة للحياة الدستورية.

الديمقراطية في الأردن، تصل إلى ما أسميناه «إعلاناً انقلابياً» على الدستور نفسه؛ وهو الذي ينص على أن الملك يمارس سلطاته من خلال وزرائه المرتبطين معاً بالمسؤولية الجماعية. ونلاحظ صراحة، أن «أوامر الملك الخطية والشفهية لا تعفي الوزراء من مسؤولياتهم» أمام المجلس النيابي والقانون والرأي العام، وذلك هو الأساس الدستوري للإمكانية الديمقراطية في المملكة؛ فالملك المحصن «وغير المسؤول»، لا يستطيع أن يمارس سلطته مباشرة، بل من خلال فريق وزاري مسؤول، ولا يتمتع بالحصانة، وخاضع (نظرياً على الأقل) لرقابة المجلس النيابي، وثقته، وموافقته على الموازنات والقوانين والاتفاقيات.

وإذا كنا انتقلنا مع المهندس علي أبو الراغب، من الحياة النيابية المقيدة

إلى تعطيل المجلس النيابي ، وانفراد الحكومة بإصدار القوانين المؤقتة على هواها ؛ فنحن ننتقل مع الدكتورين عوض الله والحلايقة ، إلى تعطيل الهيئة الحكومية ، وانفراد تحالف وزاري بالحكم ، بالاستناد غير الدستوري إلى «أوامر الملك» ، وهكذا لا تتبدد الإمكانية الديمقراطية فحسب ، بل يجري الاعتداء الصريح على سيادة القانون ؛ فوزراء «الإعلان الانقلابي» لا يخفون مثلاً ، أنهم لن يعبأوا بنظام الخدمة المدنية فيما يتصل بالموظفين الحكوميين ، ولا بـ«المعيقات» التي تعرقل الخطة ، في إشارة إلى القوانين والأنظمة السارية المفعول ، عداك عن الأعراف السياسية والاجتماعية المستقرة .

***

ولكن ما هي «فحوى» التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، المراد تنفيذها عاجلاً ؟! ولماذا يتطلب تنفيذها صيغة انقلابية ضد الحد الأدنى من القيود الدستورية والقانونية ؟!!

هناك بالطبع ، كلام كثير لدى «أصحاب» الخطة ، ولكنهم من حيث الجوهر ، يترجمون توجهات جديدة لدى صندوق النقد الدولي تقوم على ما يلي :

ـ الإنجاز الفوري لما تبقى من عمليات الخصخصة ، وصولاً إلى تفكيك كامل للقطاع العام . ويشمل ذلك بالطبع ، تقليص جدي للوزارات والإدارات والبيروقراطية الحكومية .

ـ استكمال الهيكل القانوني الذي يوفر هيمنة مطلقة لمصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

ـ توجيه الأموال الناجمة عن الخصخصة إلى : تدريب وإعادة تدريب ، وتأهيل القوى العاملة ؛ لتوفير مهارات العمل الرخيص للمستثمرين المحليين والأجانب .

ـ تعميم تكنولوجيا المعلومات لتطوير البيئة الاستثمارية .

ـ توفير الكتلة الحرجة من رأس المال لجذب المستثمرين نحو المشاركة في مشاريع تحتية (الماء والغاز وتطوير منطقة «العقبة» الخاصة) .

أي باختصار ، استخدام أموال الخصخصة لخدمة القطاع الخاص ، من حيث تمويل استثماراته وتوفير التقانة والعمالة اللازمتين لهذه الاستثمارات .

ـ السماح بالتوسع الجزئي في الإنفاق الحكومي على خطط تحسين معيشة الفقراء ، حفاظاً على «السلام الاجتماعي» .

ومن الواضح أن خطة كهذه (تستلزم البيع العاجل لما بقي من المؤسسات الاقتصادية العامة ، والاستخدام الحر لأموال الخصخصة ، والاستغناء عن خدمة الآلاف من الكوادر الحكومية ، وشطب نظام التقاعد والحقوق التقاعدية ، والتوسع في استخدام القوانين المفصلة لخدمة الفئات الكمبرادورية . . .) تتطلب بالتأكيد ، ليس تغييب المجلس النيابي وتقليص هامش الحريات والحريات الصحافية فحسب ، بل و«الانقلاب» على الأسس الدستورية والقانونية للدولة أيضاً .

وإذا كانت هناك طمأنات بأنه سوف تتم "العودة" إلى الحياة النيابية – الديمقراطية ، بعد إنجاز الخطة الصندوقية الجديدة ؛ فإن إنجاز هذه الخطة خلال سنة كما هو مأمول ، قد لا يتحقق ، مما يفرض تمديد فترة الطوارئ وقتاً آخر ، علماً بأن تنفيذ الخطة نفسه سوف يؤدي إلى حقائق سياسية جديدة ، تصعب النشاط الديمقراطي من الأساس .

دعونا نلاحظ إذاً ، ومرة إثر مرة ، خرافة الارتباط الضروري بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية ، ففي بلادنا ، تقود الليبرالية الاقتصادية ـ واقعياً ـ إلى تحطيم الإمكانية الديمقراطية ، والتأسيس لاستبدادية شمولية ، يبدو أنه لا غنى عنها من أجل وضع كل إمكانات المجتمع والدولة في خدمة القطاع الخاص !

مضمون التحوّلات قد يكون السبب في التطاول على الدستور والديمقراطية

هذه محاولة أخرى قد تنجح في صياغة مقال ؛ حول الإعلان عن الشروع في تنفيذ خطّة التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية، وسأركزه في نقاط لئلا يذهب التحليل إلى مداه، فنصل إلى «الممنوعات»، بل قد نصل إلى «المحرّمات».

[١] وسأبدأ بهذه النقطة بالذات، فالإعلان عن تنفيذ خطّة اقتصادية اجتماعية تمسّ حياة الدولة والإدارة والأغلبية الشعبية، يتم في ظل غياب المجلس النيابي، وإغلاق الحياة السياسية بالقوانين الاستثنائية، وتقليص هامش حريّة الصحافة.

[٢] إنّه لما يلفت الانتباه ؛ إقدام ثلاثة وزراء «د. محمد الحلايقة، د. باسم عوض الله وصلاح البشير» على المبادأة في الإعلان عن الشروع في تنفيذ الخطة المذكورة، وذلك في لقاء صحفي خاص في «الديوان الملكي» وفي غياب الوزراء المعنيين بالخطة، وفي غياب الحكومة ورئيسها، ويطرح هذا السلوك غير المسبوق في تاريخ المملكة أسئلة عن الرسائل السياسية في هذا الترتيب «الخاص»، وهل يريد الوزراء الثلاثة القول إنهم وزراء الملك،

---

* الاتجاه ١١/ ١١/ ٢٠٠١

أو الناطقون باسمه ، أو أنهم فوق الوزراء الآخرين ، أو أنهم يشكلون حكومة فوق الحكومة؟

[٣] ونريد التذكير هنا بأنّ «الديوان الملكي» ـ في النظام السياسي الأردني ـ مستقل تقليدياً عن الحكومات ، وسياساتها ، ومؤتمراتها الصحفية ، وصراعاتها .

[٤] النص الدستوري والعرف السياسي معاً ؛ يؤكدان وحدة الفريق الوزاري والمسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء ، مما يمنع وزيراً بعينه ، أو مجلس وزراء من تشكيل حكومة داخل الحكومة ، أو النطق من غير تكليف علني باسمها .

[٥] إنّ الاحتماء بـ«الديوان الملكي» مقصود منه استخدام حصانة الملك ضد البيروقراطية الحكومية ، والقوى السياسية معاً .

[٦] إنّ الملك في الدستور الأردني محصّن ، إلاّ أنه يمارس سلطاته من خلال وزرائه ، بينما لا تعفي أوامر الملك الخطية والشفهية ، الوزراء من مسؤولياتهم . وفي هاتين النقطتين بالذات ؛ يكمن أساس الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الأردني ، فالملك محصّن ولكن توجيهاته لا تنفذ إلاّ عبر وزراء غير محصّنين ، فالتوجهات الملكية تتحوّل إذن إلى سياسات ، وإجراءات حكومية ، غير محصنة إزاء النقد ، وتتطلب الثقة والموافقة من المجلس النيابي .

[٧] ومن هنا ، فلا يستطيع د . الحلايقة أن يقول : «لدينا ضوء أخضر من جلالة الملك ، لاتخاذ كل الإجراءات لتنفيذ الخطّة» وذلك لكي يحصّن إجراءاته ، خصوصاً تهديده الصريح «بأن على كل مسؤول لا يرى أن بإمكانه التجاوب مع الخطّة ، أن يخلي موقعه» ، فعمل المسؤولين ـ وهم موظفون ـ محكوم بنظام الخدمة المدنية ، وبالقوانين والأنظمة النافذة ، والحقوق الدستورية ، ولا يستطيع د . الحلايقة أن يطرد الموظفين الذين لا

يتجاوبون معه كيفياً؛ إلاّ في ظل الأحكام العرفية، وعندما يغدو معاليه حاكماً عسكرياً عاماً.

[٨] ويبشرنا د. عوض الله بأفكاره الخاصة بإعادة تشكيل الحكومة، وشطب وزارات، ودمج أخرى ببعضها بعضاً، واستحداث أخرى، بالروح نفسها التي يجري فيها الحديث حول إعادة هيكلة شركة مساهمة خصوصية!

[٩] لا يستطيع د. الحلايقة القول ـ انطلاقاً من نزعة إرادوية ـ إنّ الحكومة ستنفذ الخطة، بغض النظر عن المعيقات، فماذا إذا كانت هذه المعيقات، أو بعضها ذات طابع دستوري، أو قانوني، أو سياسي، أو اجتماعي مما يتطلّب تجاوزه إجماعاً على مستوى الدولة، ولا تستطيع حكومة ما أن تقرر بشأنه منفردة.

[١٠] يتحدّث وزراء الخطة عن «أهدافها» وكأنها تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، أو بإنصاف الفئات الكادحة.. إلخ.

فاسمحوا لي أن أقول إنّ الخطة في جوهرها، لا تعدو أن تكون تجربة حرفية عن توجيهات جديدة لدى صندوق النقد الدولي بالسماح للحكومة الأردنية بنوع من التوسع في الإنفاق من أجل ما يلي:

ـ تدريب وإعادة تدريب، وتأهيل القوى العاملة لتوفير مهارات العمل الرخيص للمستثمرين المحليين والأجانب.

ـ تعميم تكنولوجيا المعلومات لتطوير البيئة الاستثمارية.

ـ توفير الكتلة الحرجة من رأس المال لجذب المستثمرين نحو المشاركة في مشاريع تحتية (المياه والغاز وتطوير منطقة العقبة الخاصة). وسوف يتم تمويل هذه البرامج من أموال الخصخصة، أي أنّ أموال الخصخصة سوف تذهب لدعم القطاع الخاص، وتوفير الظروف والشروط الملائمة لقيامه باستثمارات رابحة.

[١١] وسوف يترافق مع هذه البرامج وفي الوقت نفسه ما يلي :

ـ الإنجاز الفوري لما تبقى من عمليات الخصخصة .

ـ استكمال الهيكل القانوني الذي يوفّر الهيمنة المطلقة لمصالح القطاع الخاص .

ـ تقليص البيروقراطية الحكومية وإلغاء الحقوق التقاعدية .

[١٢] نعود إلى الإجابة عن سؤالنا الأول ، لنلاحظ أنّ «مضمون» الخطّة هو الذي يفرض الاستبدادية بما في ذلك ضرب عرض الحائط بالأسس الدستورية وسيادة القانون .

الأسئلة المغيبة حول التحوّل الاقتصادي ـ الاجتماعي

اضطر الزميل د. فهد الفانك إلى التراجع، ووقف سلسلة مقالاته الممتازة، التي تضمنت اعتراضاته الفنية على برنامج «التحول الاقتصادي والاجتماعي» الحكومي. وهذا مثال موجع يدلنا على ضرورة الديمقراطية من أجل الإبداع الفكري، وتكوين الرؤى والتواصل إلى آفاق أرحب، وقرارات أصوب.

ركز د. الفانك على المخاطر المحتملة للتوسع في الإنفاق الحكومي بالعجز الممول من قروض جديدة ومن أموال الخصخصة، مما يؤدي إلى مرحلة قصيرة من الانتعاش، تتلوها مرحلة جديدة من "الصداع" الشديد؛ الناجم عن انفلات التضخم، واستهلاك الاحتياطات، والضغوط على العملة الوطنية، مما يحيلنا إلى ظروف أواخر الثمانينيات الصعبة، والتي قدم الشعب الأردني من أجل تجاوزها تضحيات على مدار عقد قاس من التقشف.

وقد حاول رئيس الوزراء، المهندس علي أبو الراغب، تبديد هذه المخاوف، بإعلان التزام الحكومة بعدم الاقتراض لتمويل البرنامج الذي

---

* الاتجاه ٢٤/ ١١/ ٢٠٠١.

أقر ، وهو ينص على البحث عن قرض جديد بقيمة «١٥٠» مليون دينار ، لتمويل خميرة الاستثمار في مشروع «الديسي» ، بالإضافة إلى أن تمويل البرنامج كله «٣٠٠ مليون دينار» سوف يأتي من مصادر الإسراع في بيع الموجودات الوطنية على أساس جدول زمني ملزم .

إننا إذن ، بإزاء مغامرة اقتصادية ؛ تقوم على توفير أموال عاجلة عن طريق تسريع إلغاء القطاع العام ، واستهلاكها في الإنفاق الجاري ، تحت شعار «التحسين العاجل لأحوال الشعب» ، وهو شعار لا يغيّب سؤالنا ؛ عما إذا كان المقصود بالعملية كلها تحسين أحوال طبقة جديدة من رجال الأعمال «الكمبرادوريين» المتلهفين على تكوين ثروات كبيرة وعاجلاً ، ومن خلال «خصخصة» بالمعنى الشامل تستند إلى المالية العامة؟! وسنكتفي هنا بالإشارة إلى ما خصخصه البرنامج الحكومي من أموال للدراسات ، ستفيد منها أوساط اجتماعية محددة .

بيد أن أسئلتنا المطروحة على صانعي القرار الاقتصادي ، وعلى الرأي العام ، تتجاوز ذلك كله إلى الاقتراب من الاتجاه المرجعي الأساس لحياتنا الوطنية . ونحن نظنها أسئلة مشروعة لأنها تأسيسية ، ونظن الإجابة عنها ضرورية من أجل إطلاق حوار وطني لا غنى عنه ؛ حول التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يحتاجها بلدنا فعلاً ، ولكن بأي مضمون وبأية وسائل وبأي اتجاه ؟!

هل أصبحت «الخصخصة» بمعناها الشامل ـ ومحوره تفكيك الدور الاقتصادي الاجتماعي للدولة – عقيدة رسمية للدولة الأردنية ؛ بحيث أصبح كل تفكير اقتصادي خارجها ممنوعاً ! وهل تمثل هذه «العقيدة» شأناً فنياً وتصدر عن إجماع وطني ، أم إنها تعبر عن المصالح العامة المباشرة للفئات البرجوازية ضد المصالح الوطنية ، والمصالح المباشرة للأغلبية الشعبية ؟!!

هل يتسق منطق الخصخصة ، مع جوهر ما سمي بـ«برنامج التحولات

الاقتصادية والاجتماعية» ؛ المستند إلى تحقيق انتعاش اقتصادي سريع . ولمصلحة من ؟ ! أيكون على حساب المالية العامة ؟ ؟ ألا يمثل ذلك نوعاً من الاستثمار البرجوازي في وراثة القطاع العام «أموال الخصخصة» وفي استخدام سلطة الدولة في الاقتراض لمصلحة فئات برجوازية ، على حساب انحدار جديد محتمل في مستوى معيشة الأغلبية ؟

هل يمثل شعار «على قدر أهل العزم» الإرادوي ، إمكانية اقتصادية فعلية؟ وهل يمكن بالفعل تحقيق قفزة في النمو الاقتصادي بمعزل عن العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية ، بل واعتبار العوامل الأخيرة معيقات ينبغي لجمها وتعطيلها ، من أجل تمكين النخبة الحكومية من تحقيق «المعجزة»؟

هل صحيح أن القوى الاجتماعية «قاصرة عن إدراك متطلبات النمو الاقتصادي» التي هي في المنطق الحكومي شأن فني مقصور على جماعة من «الخبراء» القادرين وحدهم على تفصيل البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الضروري للنمو ، وفرضه بوسائل سلطوية وإدارية ضد العراقيل «الرجعية» ؛ كالبرلمان ، والرأي العام ، والقوى الاجتماعية التقليدية؟

هل صحيح أن سلة ملائمة من التسهيلات القانونية ، والإدارية والإعفاءات الضريبية ، وتحسين الفعالية الإدارية ، كافية بحد ذاتها لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

هل صحيح أن الخضوع «الكمبرادوري» الكامل لمتطلبات «صندوق النقد الدولي» ورأس المال الأجنبي ، من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج في السوق الرأسمالية على أساس «التماثل» ، الذي يغض النظر عن الآثار المترتبة على التبعية أو يستصغرها ؟

وأخيراً وليس آخراً، هل يمكن بالفعل إلغاء المطالب السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وشطب الأسئلة التأسيسية الكبرى المتعلقة بهوية

الدولة «وآلياتها الدستورية» ؟! وسوى ذلك من الأسئلة الأولى ؛ أي تعطيل السياسة ومفاعيلها بوساطة تشغيل قسم من العاطلين والمساعدات الخيرية للفقراء.

وتأسيساً على ذلك ، يأتي هذا السؤال الكبير : هل الإنسان مجرد كائن بيولوجي تنتهي أحلامه عند رغيف خبز ناشف وقليل من الغماس ؟! . . أم هو كائن اجتماعي ثقافي مدجج بالمشاعر والرؤى والأحلام والرغبة ، لا في «العيش» فقط ، وإنما في الحياة؟ وهل نحن بالتالي مواطنون أم رعايا شعب مندمج ومنخرط في بناء تجربته الوطنية الحياتية ؟! أم كتل من الفقراء الفائضين عن الحاجة في انتظار الإحسان . . وهل نتعلم ونتدرب ونتأهل للمشاركة في التجربة الوطنية ؟! أم لتكوين مجموعات العمل الرخيص تحت تصرف " المستثمرين " المدعومين بالمالية العامة؟

«التحديث» في مجابهة الديمقراطية

نسعى، في معالجتنا للحالة الأردنية، ليس فقط إلى تعريف القارئ العربي بالتطورات الحاصلة في أحد بلدان التجربة الديمقراطية المقيّدة، لكن، أيضاً، إلى التفكير النقدي في الإمكانية الديمقراطية على النطاق العربي. ذلك أنّ المثقفين العرب يلحون على مفاهيم تظهر، في المختبر الاجتماعي العياني، طوباوية؛ فهي، بالتالي، غير منتجة.

لا ديمقراطية، حتماً، بدون ديمقراطيين. فالوجود الفعلي لمجموعات من النشطاء المؤمنين بالعقيدة الديمقراطية، هو، بالتأكيد من الديناميات الأساسية لقيام الأنظمة الديمقراطية وصيانتها. إلاّ أنّ الديمقراطية، مع ذلك، ليست مجرّد عقيدة أو فكرة أو نزوع نضالي للمثقفين الأحرار.

فهذه صورة أدبية أكثر مما هي صورة سياسية. وسوف نذكر، أنّ الحالة الأردنية تثبت، مجدّداً، أنّ الليبرالية الاقتصادية تتعارض، عيانياً ـ على العكس مما هو شائع ـ مع الليبرالية السياسية. بل يظهر أنّ الأولى، في البلدان المتخلّفة التابعة، تستلزم الاستبدادية بصفتها الوسيلة الوحيدة الممكنة لمجابهة معارضة القوى الاجتماعية التقليدية والاحتجاجات

---

* السفير ٢٩/ ١١/ ٢٠٠١.

الشعبية، على حدّ سواء.

وسوف نلاحظ، الآن، أنّ عمليات «التحديث» التي تقترحها المملكة الرابعة، تتطلّب، على حدّ تعبير رئيس المجلس النيابي المنحلّ عبد الهادي المجالي، «إعلان الأحكام العرفية»، بينما يتمسّك المجالي نفسه، وسواه من ممثلي القوى التقليدية، بالآليات الدستورية الديمقراطية، بل والسعي إلى تطويرها.

وإنها لمفارقة تدعو، بحق، إلى تساؤل جذري حول الآفاق الديمقراطية في العالم العربي. ففي الحالة الأردنية، يصطف ممثلو البيروقراطية وأنصار القطاع العام والعشائر والإسلاميون والأحزاب القومية واليسارية، في الجبهة الديمقراطية، بينما يصطف رجال الأعمال الشباب، المتخرّجون في الجامعات الأميركية والأوروبية، و الطامحون إلى تحديث جذري، في الجبهة الاستبدادية. بل إنّهم يظهرون استعداداً توليتارياً صريحاً لاستخدام سلطة الدولة بدون قيود، لتحقيق برنامجهم الاقتصادي الاجتماعي. ولا تهتم حكومة رجل الأعمال، علي أبو الراغب، بأنها أصبحت تضم ١٦ وزيراً جديداً لم يحصلوا على الثقة النيابية، بينما تتجه المملكة إلى الدوران في فراغ دستوري.

لقد حلّت حكومة أبو الراغب، المجلس النيابي، ولم تحدّد، موعداً لإجراء الانتخابات النيابية الجديدة، وقد انقضت بالفعل، الأشهر الأربعة التي يحدّدها الدستور لإجراء تلك الانتخابات التي بدونها يستعيد البرلمان المنحل، كامل صلاحياته. فلدينا، الآن، برلمان ذو ولاية مستبعد، وممنوع على أعضائه الاجتماع حتى في وليمة غداء (!) وحكومة لا تحظى بالشرعية النيابية، بينما هي تصرّ وتؤكّد عزمها على إصدار القوانين المؤقتة، وتقرّ خطة للتوسع في الخصخصة والإنفاق الحكومي سوف تشملها الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٢، وتطبّق خارج الآليات الدستورية.

إذا ما أضفنا إلى كل ذلك، التحشيد، «القانوني» والفعلي، ضد حرية

الصحافة وحريّة العمل السياسي، نكون حقاً إزاء وضع لا يمكن معالجته، دستورياً، إلاّ بإعلان الأحكام العرفية. وهذا هو، بالذات، فحوى السخرية المرّة في تصريحات المجالي.

لقد وجدت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٨٩، أنّ الحياة النيابية الدستورية هي الإطار الأكثر ملاءمة لإدارة برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهدفه الأساس معالجة المديونية العامة وضبط العجز في الميزانية. وهو ما يستلزم، بالطبع، سياسات متقشّفة، وإخضاع القرارات المالية والنقدية لمراقبة المجلس النيابي والصحافة، و التعامل، في الوقت نفسه، مع ممثلي الرأي العام والأحزاب لاستيعاب ردود الفعل الشعبية إزاء فترة طويلة من شد الأحزمة على البطون.

إلاّ أن اتجاه الريح تغيّر في العام ٢٠٠١، حين وجدت مجموعات رجال الأعمال الشباب والمتجهة إلى تصدّر المشهد الاجتماعي السياسي، أنّها تحتاج إلى سياسات معاكسة من التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تأمين فرص جديدة لتكوين الثروات من جهة، والتأسيس لولادة قواعدها الاجتماعية من جهة أخرى.

ويلاحظ المعلّق الاقتصادي، د. فهد الفانك أنّ سياسات حكومة أبو الراغب تتجه، منذ مطلع العام ٢٠٠١، إلى التخلّي عن قيود برنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي دفع الأردنيون ثمنه غالياً، وكان بدأ يؤتي ثماره لجهة استقرار الوضع المالي والنقدي وتكوّن شروط التنمية المستدامة، حين انتكس إلى ضده.

فشهدت الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠١، تضخّماً في المديونية العامة الخارجية (البالغة الآن ٧٢٠٠ مليون دولار أميركي) والداخلية (البالغة الآن ١٠٨١ مليون دينار أردني) والعجز في الموازنة (بنسبة ١٧ بالمئة).

وقد تكرّس هذا الاتجاه، حيث تمّ (الخميس ١٥/ ١١/ ٢٠٠١) إقرار خطّة حكومية تحت عنوان «برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي للعام ٢٠٠٢»، بقيمة إجمالية قدرها ٣٠٠ مليون دينار أردني مكرّسة كلها للتوسع في الإنفاق الحكومي في مجالات «التحديث». ويرتكز البرنامج المذكور على ثلاثة محاور أساسية، يعدها أصحابه ضرورية لخلق بيئة استثمار ملائمة لتفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية، هي:

أولاً: إعادة هيكلة شاملة ونهائية للدولة ودورها الاقتصادي الاجتماعي، وذلك من خلال: (أ) تسريع حاسم ومبرمج لعمليات الخصخصة، بحيث يتم التخلص كلياً من الاستثمارات الحكومية وأسهم الحكومة في الشركات المختلطة. (ب) توجيه الأموال الناجمة عن الخصخصة إلى موجة مكثّفة من الإنفاق الحكومي العاجل، بدلاً من استخدامها في استثمارات جديدة ضمن معادلة (خصخصة ـ تعميم ـ خصخصة) التي تحافظ على الدور الاقتصادي للدولة، خصوصاً في المشروعات التنموية الأساسية التي لا يغامر القطاع الخاص بالقيام بها. (ج) إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الحكومية وتعريفها وتصغير حجمها ودورها.

ثانياً: إعادة هيكلة القوى العامة من خلال الإنفاق الكثيف على تحديث التعليم العام وحوسبته والتأهيل وإعادة التأهيل. وبصورة عامة، تطوير الموارد البشرية بما يضمن توفير عمالة ماهرة حديثة ورخيصة الأجور، سواء لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب أو للتصدير إلى أسواق الخليج.

ثالثاً: إعادة هيكلة البيئة القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية، وبصورة «متكاملة»، وذلك من خلال إصدار حوالي (٥٠) قانوناً مؤقتاً من شأنها معالجة كل المتطلبات الضرورية. ويلحظ «البرنامج» بطبيعة الحال، الإنفاق على بعض الضرورات الاجتماعية، من مثل تحسين الخدمات الصحية ومكافحة الفقر ودعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في

الريف.

ويراهن صانعو «البرنامج» على أنّ «تحديثاً» جذرياً للبنية الأردنية بالاتجاهات المار ذكرها، سوف يخلق البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحليّة والأجنبية وتحقيق القفزة المرجوة في نمو عاصف. وربما يمنحهم شعورُهم بنبل الهدف التحديثي، القوّةَ المعنوية لتجميد الآليات الديمقراطية وقتاً كافياً لإنجاز البرنامج دون معارضة، آملين بأنّ التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، الذي سوف يتم إنجازه عاجلاً، سوف يؤدي إلى بنية سياسية ثقافية جديدة مناسبة لولادة قيادات «حداثية»، وإلى انتخاب برلمان «حداثي» وسط الرضى الشعبي المأمون والناجم عن الانتعاش السريع.

***

ما نريد أن نقرّره، هنا، هو التنبيه إلى أنّه ليس فقط عملية «تحديث» مفروضة من أعلى، وتتم بالمجابهة مع النخب التقليدية، الموالية والمعارضة معاً، تستلزم، حكماً، تعطيل «الديمقراطية».. بل إلى ما هو أكثر من ذلك، وهو أنّ اتجاهات «التحديث» في إطار متطلبات العولمة هي مضادة، حكماً، للوسائل الديمقراطية.

إنّ «الهندسة الاجتماعية»، مهما كانت القوة التي تنطلق منها، ليست، في النهاية، سوى وهم. ونحن لا نستبعد أن ينجح رجال الأعمال الحداثيون، في الحالة الأردنية، في تعزيز حضورهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. ولكننا نجزم بأنّهم يواجهون، على كل حال، مأزقين أساسيين:

الأول: إنّ التنمية عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية مركبة، ولا يمكن استيرداها من الخارج، أو فرضها بالقوة، وهي تتم، فقط، في إطار ديناميات تحقق تلاحم القسم الرئيس من القوى الاجتماعية، على أساس الاقتناع والمصلحة والمشاركة، مما يتطلّب، بالضرورة، نوعاً من التمركز

عل الذات الوطنية، وهو الشيء الممنوع، أصلاً، في سياق العولمة.

الثاني: إنّ الإنسان كائن تاريخي، والمجتمع بنية تاريخية، وكل عملية «تحديث» تتجاهل تاريخية الإنسان والمجتمع سوف تصطدم حتماً، بالجدار الاجتماعي الثقافي الصلب الذي طالما تكسّرت عليه المشاريع التحديثية الإرادوية.

«اصرف ما في الجيب .. يأتِ ما في الغيب»!

تم الإعلان، رسمياً، عن تخصيص (١٥٠) مليون دينار «أموال الخصخصة»، لتمويل (٥٠٪) من تكاليف «برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي» لسنة (٢٠٠٢)، والبالغة (٣٠٠) مليون دينار، وما تزال الحكومة الأردنية تأمل في الحصول على مساعدات، ومنح أجنبية إضافية لتمويل الـ (٥٠٪) الأخرى!

منذ شهرين، وحين تم الإعلان عن «البرنامج»، برزت مشكلة التمويل، وكان النقّاد يخشون أن تكون مصادر ذلك التمويل، هي عائدات الخصخصة و/ أو القروض، إلاّ أنّ رئيس الوزراء ـ المهندس علي أبو الراغب ـ طمأن النقّاد وقتها؛ بأنّ حكومته ملتزمة بعدم الاقتراض أو السحب من أموال الخصخصة، بل إنّ التمويل سيكون من عمليات ترشيد ومناقلات في الموازنة العامة، ومن إعفاءات ديون، ومن مساعدات ومنح إضافية مأمولة.

وبين يديّ قصاصة من صحيفة أسبوعية تعود إلى (٢٦/ ١١/ ٢٠٠١) أقرّ فيها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، د. محمد

---

* العرب اليوم ١٣/ ١/ ٢٠٠٢.

الحلايقة، ـ وأقتبس ـ ما يلي :

ـ « ولكن هل ما يطرحه البرنامج ممكن التنفيذ، ضمن الموارد المتاحة؟ ». ولا يتردد الحلايقة بالقول : «إن الأمر ليس صعباً، والحديث هنا ليس عن أحلام، فالبرنامج يعتمد على نفس الموارد». ويضيف : «استعمال الموارد بطريقة عقلانية هو ما يؤدي إلى نتائج . . وهذا ما سنعمل عليه . . ».

ـ وأكّد الحلايقة أنّ أموال الخصخصة «لن تمسّ ضمن حزمة البرنامج» مشيراً إلى «أنّ تمويل البرنامج سيتم عبر مساعدات أجنبية إضافية أصبح قدومها شبه مؤكّد».

ـ وكشف الحلايقة عن «أنّ الحكومة كانت ولا تزال متحفّظة في الإعلان عن تلك المساعدات»، مشيراً إلى توقعه وصول (١٥٠ ـ ٢٠٠) مليون (لم يذكر إذا ما كانت بالدينار أم بالدولار أم باليورو)! كمساعدات غير مقرّة أصلاً، سيتم من خلالها تمويل البرنامج، إضافة إلى ما ستوفره إعادة جدولة الديون من فائض في الموازنة يمكن من خلاله أيضاً تمويل بقية البرنامج.

ـ وبيّن الحلايقة أن «جزءاً من عوائد التخاصية الجديدة التي ستأتي في العام (٢٠٠٢) يمكن أن يساهم في تمويل البرنامج!» وذلك من خلال بيع جزء من البوتاس، وجزء صغير !من أسهم الاتصالات، وجزء من الحصة الحكومية في شركة الإسمنت.

وهكذا . . فإنّ التزامات الحلايقة لم تصمد طويلاً! ولم يعتمد «البرنامج» على نفس الموارد المستعملة بطريقة عقلانية، ولا على المساعدات الإضافية، ولا على الإعفاءات من الديون الخارجية، بل على أموال الخصخصة بالذات. فتم «المس بها» فعلاً، وبواقع (١٥٠) مليون دينار! وأمّا آمال الحلايقة فستبقى في الغيب، عدا شيء واحد مؤكّد، وهو بيع المزيد من موجودات القطاع العام لتأمين الـ (١٥٠) مليوناً الأخرى،

المطلوبة لتمويل «برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي» وهو مسمّى كبير لا يعدو في حقيقته، كونه برنامجاً للإنفاق العام يقوم على مبدأ «إصرف ما في الجيب يأت ما في الغيب».

وسأترك للقارئ الكريم أن يحاكم المصداقية الحكومية، لأذكره بأن «أموال الخصخصة (=صندوق الأجيال!) «هي الأموال الناجمة عن عائدات بيع موجودات القطاع العام، وهي عائدات غير متكرّرة، وقد بلغت، حتى تاريخه (٥٦٢) مليون دينار، تألّفت كالتالي: (٤٣٢) مليون دينار من بيع حصص حكومية في شركة الاتصالات، و (٧٢) مليون من بيع حصص حكومية في شركة الإسمنت، و (٥٨) مليون من بيع الوحدات الاستثمارية التابعة للملكية الأردنية.

والاستراتيجية الرشيدة في هذا المجال، هي التي تنهض بها هيئة وطنية مستقلة لإدارة الدين العام، تحشد أموال الخصخصة، وأموالاً أخرى من الادخارات الوطنية، في آليات استثمارية منتجة، وقادرة بالتالي على معالجة المديونية العامة، وتحرير الموازنة العامة من أعبائها.

وأما استخدام «أموال الخصخصة» في الإنفاق العام الجاري أو الرأسمالي فهو استخدام سياسي للموجودات الوطنية؛ يحرّك السوق اصطناعياً، ويؤدي إلى انتعاش وهمي مؤقت ذي مآل تضخمي خطير، وهو أشبه ـ على حد تعبير د. فهد الفانك ـ بالرجل يبيع منزله، ليسكن في فندق فخم أسبوعاً أو أسبوعين قبل أن يجد نفسه على الرصيف!

وعلى كل حال، فما بقي لدينا اليوم من «أموال الخصخصة» لا يزيد عن ٨٣ مليون دينار فقط لا غير، وما كان المراقبون قد نبهوا إليه من خطر الاستخدام الحكومي السهل لهذه الأموال في الإنفاق العام، الجاري أو الرأسمالي، تحقّق ويا للأسف بحذافيره كالتالي:

ـ (٥٠) مليون دينار مشاريع مياه ومراكز جمركية.

ـ (١٠ر٥) مليون دينار مشاريع طرق.
ـ (٥) ملايين دينار دعم إسكان القوّات المسلّحة.
ـ (١٠) ملايين دينار دعم إسكان المعلّمين.
ـ (٥٠) مليون دينار دعم إسكان ذوي الدخل المحدود.
ـ (١٥٠) مليون دينار تمويل (٥٠٪) من برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي لسنة (٢٠٠٢).

فهل يوجد في هذه البنود، ما لا يدخل في باب «الإنفاق العام»؟ وأين هي الاستثمارات الوطنية للتنمية المستدامة؟ لا ننسى بالطبع «استثمار» الحكومة الأردنية في سندات (Bredy) الأميركية!؟ ولكننا فقط نتساءل كيف سنجد أنفسنا في الأعوام المقبلة وقد خصخصنا كل الموجودات الوطنية وبددنا عائداتها في الإنفاق العام، الجاري والرأسمالي، لننتهي عندئذ على الرصيف.

وماذا عن المديونية ومعالجة المديونية؟ لقد تم تخصيص (٧٠) مليوناً لتمويل شراء ديون، و (٨٠) مليوناً لتمويل مبادلات ديون، وهذه عملية تمّت في إطار غير شفّاف، لئلا نقول غامض، وتثار أسئلة جادة، حول ما إذا ما كانت القرارات بشأنها، قد اتخذت ـ بالأساس ـ في سياق خدمة مصالح معينة لمضاربين على المديونية الأردنية في الأسواق الدولية، ولـ«مستثمرين» محليين، وسّعوا استثماراتهم على حساب المبادلات!؟

تركّز الدعاية الحكومية على أنّ المواطن «سيلمس النتائج»؛ من جرّاء تنفيذ «برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي». ونحن لا نجادل في أنّ البرنامج قد لحظ توجيه سدس موازنة سنة (٢٠٠٢) من أجل تحسين أوضاع المواطن، بما في ذلك تحسين المرافق الصحية ومكافحة الفقر والاستثمار في المحافظات.

بيد أنّ خمسة أسداس تلك الموازنة، موجهة أساساً لما يسمّى بـ«خلق

البيئة الاستثمارية» للقطاع الخاص، المحلي والأجنبي، بما في ذلك «تطوير» القوانين اللازمة، والبنى التحتية، والقضاء، والتعليم، وبصورة خاصة توفير أيد عاملة «ماهرة» ورخيصة، تحت تصرّف المستثمرين.

وباختصار، فإن الخط العام للبرنامج يقوم على إنفاق عائدات الخصخصة، في خدمة القطاع الخاص، ثم علينا أن نتساءل: من هم الذين «سيلمسون النتائج» بالفعل من تنفيذ برنامج سوق، يخصّص القسم الأساس من موازنته لاستيراد أجهزة وتقانات، وبرامج، و«إنجازات دراسات»، ومسوّدات قوانين ـ مؤقتة ـ بأجور خيالية؟!

الناخب ذو الصوت الذهبي

بـ «التشكيل» الوزاري «الجديد» وبرئاسته . . مكلفاً بإجراء الانتخابات النيابية القادمة، امتلك المهندس علي أبو الراغب عناصر قوة استثنائية .

فهو باق في منصبه حتى أيلول أو تشرين الأول المقبلين ، وهو الذي سيشرف على الانتخابات، وهو الذي سيعطي للبرلمان القادم، بالتالي، لونه وبنيته! وهكذا فهو سيكون في منأى عن كل نقد وعن كل مجابهة من الطبقة السياسية الموالية و«المعارضة» . بل أظن أننا سنشهد ـ وقد بدأنا بالفعل نشهد ـ حملة ملق وطنية نحو «الحكومة الجديدة» ، فالنخب لها مصالح مع الحكومة القائمة، حتماً ويعرف المتنافسون على المقاعد النيابية بالتجربة أن الناخب الأكبر أو الناخب صاحب الصوت الذهبي في الانتخابات النيابية هو الحكومة المشرفة عليها . . وأنا لا أتحدث عن التدخل الحكومي المباشر في مجرى العملية الانتخابية، فتلك مسألة فنية تحتاج إلى وثائق، وهي على كل حال لا تهمني في هذا التحليل الذي يركز على الآتي :

إن حكومة أبو الراغب ستكون عند افتتاح البرلمان القادم قد أنجزت

---

* شيحان ١٩/ ١/ ٢٠٠٢ .

أكثر من (٥٠) قانوناً مؤقتاً ، وهذه القوانين سوف تعرض ، بالطبع ، على المجلس النيابي الذي له الحق بقبولها أو رفضها ـ بدون مناقشة ـ . . فهل ستقام حكومة ـ اي حكومة ـ بتعريض «إنجازها» الأساسي للسقوط في التصويت؟

استنزفت حكومة أبو الراغب ـ وسوف تستنزف ـ الكثير من السمعة والجهد وأموال الخزينة في صنع شبكة القوانين المؤقتة المطلوبة من الجهات الدولية . ولا أظنها تغامر ـ سياسياً ـ بالعودة إلى المربع الأول ، ما يعني على كل حال إدانتها تاريخياً؟!

وحتى وزير مثل فارس النابلسي سيكون معنياً بمجلس نيابي من طراز معين لايندد ، أو يرفض قوانين استثنائية وضع النابلسي عليها توقيعه ، متجاهلاً ـ أي النابلسي ـ أن مكانته السياسية السابقة جاءت فقط من تمسكه ـ سابقاً ـ بالنهج الدستوري الديمقراطي الذي كان سليمان باشا النابلسي عنوانه ، فأصبح وريثه وزير العدل .

وهل يغامر الفريق الاقتصادي للحكومة بأن يعرض سياساته للإدانة النيابية ، سيما وأن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي المفروض بدون مناقشة أو حسابات لا ينتهي في سنة واحدة ، بل يحتاج على الأقل إلى ثلاث سنوات ، تمكن الفئة الاجتماعية الجديدة المستفيدة منه من تكوين ملايينها على حساب الاقتصاد الوطني؟!

وإذا كان إنجاز حكومة أبو الراغب الوحيد ، هو تحسين العلاقات الأردنية العراقية ، فإننا نخشى أن يكون هذا الإنجاز نفسه محل تساؤل ، وخصوصاً أن ما كتبه الصحفي سلامة نعمات في «الحياة» اللندنية يبشرنا بأن الحكومة الجديدة هي حكومة الملفات الإقليمية .

ونسأل الله أن يكون حديث «نعمات» عن الملفات الإقليمية من باب التفخيم . . لا من باب الحقيقة!

وعودة إلى المحليات؛ نسأل كيف يكون رئيس الوزراء قوياً وهو غير منتخب ولا يتمتع بقاعدة اجتماعية أو بالشعبية أو بالعلاقات الإقليمية المؤثرة أو بأي مضمون سياسي يبرر قوته ؟! لا يجيبنا الصحفي المتحمس لـ «قوة» الرئيس أبو الراغب الجديدة، ويكتفي بالقول إن أحداً من رؤساء الوزراء السابقين ـ الأقوياء ـ لم يكن منتخباً وهذا صحيح بالمعنى الإجرائي . . فباستثناء سليمان النابلسي الذي شكل وزارته على أساس فوز حزبه «الوطني الاشتراكي» وحلفائه بالأغلبية النيابية، لم يحظ رئيس وزراء آخر بهذه الصفة الديمقراطية ، غير أن رؤساء الوزراء الأقوياء في بلدنا كانوا دائماً يمثلون قوة اجتماعية سياسية .

وصفي التل كان يمثل تحالف جماهير الريف البيروقراطية، وزيد الرفاعي كان يمثل قوة البرجوازية المدنية ونفوذها المحلي وعلاقاتها الإقليمية، ومضر بدران كان يمثل البيروقراطية الأردنية الصاعدة في السبعينيات . ولا نريد أن ندخل في معالجة تاريخية ونسأل إذا ما كانت هذه المأساة، من حيث إمكانية التطور الوطني الديمقراطي في الأردن، سوف تتكرر مع مجلس نيابي لا يمثل سوى سلطة الدولة؟

وسوف أذكر القارئ هنا، بأن خدمة المديونية العامة للعام (٢٠٠٢) هي في حدود (٧٠٠) مليون دينار ، أي ما يوازي (٣٠) بالمئة من الموازنة العامة للدولة للسنة نفسها، وهو نفق مظلم يبدو أن لا مخرج منه .

ومع ذلك . فإن حكومة أبو الراغب تقرر موازنة عامة مضطربة بدون مناقشة اجتماعية أو نيابية ، وتقترح عجزاً صافياً ـ بعد المنح ـ يبلغ (١٩٨) مليون دينار + (٢٧٥) مليون دينار (العجز الإضافي لتحويل خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي) + (٦٣) مليون دينار قيمة العجز المحتمل إذا لم تستطع الحكومة ـ وهي لن تستطيع ـ تخفيض النفقات العامة والمحافظة على مستوى الإيرادات المأمول . . وهذا العجز الكبير (ومرة أخرى بعد المنح) يساوي (٥٣٦) مليون دينار، وربما في أحسن

الحالات (٥٠٠) مليون دينار ، وسوف يغطى بالمزيد من القروض وبمزيد من بيع الموجودات الوطنية (الخصخصة) بحيث تتضخم الميزانية العامة، وتتقلص، أكثر فأكثر ، موجودات القطاع العام التي سيتم بيعها كلها في النهاية، لتحويل العجز للسنتين القادمتين . . ثم ماذا بعد، سيما وأن إيرادات الخصخصة غير متكررة، هل نبيع الموجودات العقارية؟ ولكن ليس هذا هو سؤالنا هنا . . وإنما هو: أليست هذه السياسات بالذات تحتاج إلى برلمان من طراز خاص!؟

هل ندعو بذلك إلى مقاطعة الانتخابات القادمة؟ بالعكس. إننا ندعو إلى تحويل المعركة الانتخابية إلى معركة سياسية تكون مناسبة لمناقشة السياسات الاقتصادية من الأساس، وحشد القوى الشعبية وراء برنامج يقودنا للخروج من النفق المظلم.

الموازنة ـ ٢٠٠٢:
الاقتصاد الأردني .. السياسة أولاً!

لم تحظ الموازنة العامة للدولة للعام (٢٠٠٢)، باهتمام جدي من الصحافة. وباستثناء ملاحظات د. فهد الفانك النقدية، فإن التغطيات التي نشرتها الصحف الأردنية حولها تقع في باب السرد والتهليل، قبل أن يحل الصمت! وهذه الظاهرة غير صحية، خصوصاً وأن موازنة (٢٠٠٢) تم إقرارها في غيبة البرلمان.

ويلاحظ على موازنة (٢٠٠٢) الاضطراب. وأساس هذا الاضطراب أن قسماً من النفقات العامة، الجارية والرأسمالية، قد تم إخراجه من بيانات الموازنة إلى برنامج خاص هو «برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي». إلاّ أن هذا التوزيع الشكلي لا يعني شيئاً من وجهة نظر المالية العامة؛ فالنفقات العامة، سواء أكانت ظاهرة في بيانات الموازنة أم لا، تظل لها الصفة نفسها. وهكذا، فإن العجز الذي تقر به الحكومة ـ بعد المنح والمساعدات ـ في بيانات الموازنة، وهو (١٩٨) مليون دينار، ليس هو العجز الفعلي المترتب، إذ ينبغي أن يضاف إليه مبلغ (٢٥٧) مليون دينار، قيمة «البرنامج» المنوه عنه، أي أن إجمالي العجز الفعلي

---

* شيحان ٢/ ٢/ ٢٠٠٢.

المترتب في الموازنة الفعلية يصل بعد المنح والمساعدات إلى (٤٧٣) مليون دينار، ومن الحكمة والواقعية أن يضاف إليه مبلغ (٦٣) مليون دينار قيمة ما تأمل الحكومة في تخفيضه من النفقات العامة الجارية، من دون أن يكون هناك ـ حسب التجربة والمعطيات ـ ما يدعم ذلك الأمل.

يصل العجز الحقيقي إذن إلى (٥٣٦) مليون دينار ـ وليس (١٩٨) مليوناً كما تدعي بيانات الموازنة ـ وهو عجز كبير سوف يتم تمويله جزئياً، من عائدات الخصخصة لسنة (٢٠٠٢) بقيمة (١٥٠ ـ ٢٠٠) مليون دينار، ومن مساعدات إضافية مأمولة ما تزال في علم الغيب، ومن فروقات إعادة جدولة لبعض الديون، وإعفاءات ما تزال على أجندة الآمال أيضاً. وإذا ما سار كل شيء حسب المشتهى الحكومي، فستظل هناك في النهاية حاجة إلى تمويل العجز بالقروض. وسينتهي، هذا العام أيضاً، إلى زيادة جديدة في حجم المديونية العامة.

ومن الجدير ملاحظته هنا أن التطور الإيجابي المتمثل في تراجع نسبة المديونية العامة من الناتج المحلي الإجمالي من (٨, ١٠٠) بالمائة العام (٢٠٠٠) إلى (٥, ٩٦) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠٠١)، لا يعني أن صافي الدين العام في تناقص، بل إنه في واقع الأمر ارتفع من (٥٩٥٨) مليون دينار «العام (٢٠٠٠)» إلى (٦٠٨٢) مليون دينار في نهاية شهر تشرين الأول من العام (٢٠٠١).

وتأكل خدمة المديونية العامة، الأخضر واليابس، وما رصد لها في موازنة (٢٠٠٢) أكثر قليلاً من (٧٠٠) مليون دينار تمثل حوالي (٣٠) بالمائة من إجمالي الموازنة، وإنه لوضع مستحيل، طالما أنه متكرر، ولا يوجد في الأفق، خلاص منه. وقد تثمر مساعي إعادة الجدولة عن خفض جزئي لتلك النسبة القاسية المبهظة، وقد يؤدي الاضطرار إلى المزيد من القروض إلى تفاقمها، بحيث تجد الحكومة نفسها (ملزوزة) إلى ما هو أكثر من تجميد الإنفاق العام الرأسمالي والاجتماعي عند حدود

دنيا، بل إنها قد تضطر إلى خفض مستوى خدماتها، وتعطيل الحقوق التقاعدية، وسواها من الإجراءات التي يتحمل وسيتحمل وزرها الشعب الكادح.

إن خدمة المديونية العامة هي التي تعوق انعكاس أي تقدم إيجابي في الاقتصاد الكلي على مستوى معيشة المواطنين، عداك عن كونها تعرقل التوسع الضروري في الإنفاق الجاري والرأسمالي والتنموي. ويكفي أن نتصور أن بند خدمة المديونية العامة غير موجود في الموازنة، إذن لكان لدينا فائض، إذ تزيد قيمة هذا البند عن قيمة العجز، الاسمي والفعلي، بل إن قيمة خدمة المديونية العامة الخارجية [٣, ٤٣٣] مليون دينار تزيد عن إجمالي المنح والمساعدات الموعودة والمأمولة معاً، ما يجعل الأردن مصدراً لرأس المال، فنحن ندفع أقساط وفوائد للرأسمال الأجنبي أكثر مما نحصل عليه من منح ومساعدات!

***

لقد شلت خدمة المديونية العامة، الحكومات الأردنية في التسعينيات عن التوسع في الإنفاق العام الجاري والرأسمالي، وهذا هو السبب الرئيس في معاناة المواطنين. هذا وكان «برنامج التصحيح الاقتصادي» المعمول به بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مصمماً بحيث يمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين، بغض النظر عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وقد خلق هذا الوضع نوعاً من التناقض بين التحسن العام في معطيات الاقتصاد الكلي، والجمود ـ بل التراجع ـ في مستوى المعيشة. وبما أن خدمة المديونية العامة ثابت أساس في السياسة الاقتصادية الأردنية، فقد توصلت حكومة المهندس علي أبو الراغب إلى حل يؤدي إلى حدوث انتعاش عام بوساطة تكثيف الإنفاق العام ـ خارج بيانات الموازنة ـ بالسحب من عائدات الخصخصة، وهو حل وهمي لأنه جزئي ومؤقت؛ جزئي لأنه ما بقي من أموال الخصخصة

ـ حتى الآن ـ وما يراد بيعه من موجودات القطاع العام خلال السنة الحالية، لا يكاد يغطي قيمة «البرنامج»؛ مؤقت لأن عائدات الخصخصة غير متكررة.

إن الاستخدام العقلاني لعائدات الخصخصة يتجه ـ كما هو معروف ـ إلى معالجة المديونية العامة أو إلى استثمارات تنموية منتجة أو ـ وهذا هو الأكفأ ـ إلى مزيج منهما، بينما يمثل استخدام تلك العائدات في تمويل العجز الإضافي نوعاً من الهدر على حساب المستقبل. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه المناقشة، فإن السؤال يظل مطروحاً: ماذا بعد نفاد موجودات القطاع العام.. هل نبيع الموجودات العقارية قبل أن نعود إلى المربع الأول؟! ثم إن الإنفاق العام المقترح في برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي سوف ينصب على شراء تقنيات سوف تحتاج سريعاً إلى صيانة وتطوير وتجديد، وعلى منشآت ستظل بحاجة إلى نفقات صيانة وإدامة، وعلى كادر وظيفي دائم.. ما يعني أن «البرنامج» سيحمّل خزينة الدولة أعباء جديدة ومتكررة، فمن أين سيتم تمويلها لاحقاً؟! بل إننا نسأل من يضمن فرص العمل الملائمة للعمالة الماهرة التي سيتم تدريبها على حساب البرنامج؟! وهل هناك ما يؤكد أنها لن تنضم إلى جيش العاطلين، وهل ننفق الملايين على تدريب كوادر لتصديرها إلى الخليج؟! وما هو في هذه الحالة حساب الأرباح والخسائر؟!

***

إنه حل وهمي. وكل حل لا يواجه المشكلة الأساسية ـ وهي مشكلة المديونية العامة ـ بصورة جذرية، هو حل وهمي. بل إن المآل الأخير للتوسع في الإنفاق العام على حساب «صندوق الأجيال» يؤدي وسيؤدي في النهاية إلى انخفاض في موارد الخزينة وزيادة في المديونية العامة وأعباء خدمتها، ويضعنا بالنتيجة في مأزق هيكلي!

إن ما نصبو إليه يتمحور حول الآتي:

(١) معالجة جذرية لمشكلة المديونية العامة نحو الخلاص منها «أو من معظمها» ومن أعبائها المبهظة.

(٢) حشد كل الموارد في استثمارات حقيقية أساسية منتجة في إطار مشروع للتنمية الوطنية المستدامة المتمحورة، على نفسها، والقادرة بالتالي على استقطاب الرساميل المحلية والأجنبية، وخلق فرص العمل الملائمة على نطاق واسع.

وتحقيق هذين الهدفين يحتاج إلى تضحيات عامة، وإلى مشاركة، بل أوسع مشاركة، ممكنة من كل الفئات الاجتماعية الوطنية في صنع القرار الاقتصادي. وهذا ما يطرح على الفور أولوية السياسة على المستويين الخارجي والداخلي. فالتعايش مع أعباء المديونية العامة مستحيل، والجمود في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي يؤدي عملياً، إلى موات، والتحايل على هذا الواقع بوساطة برنامج إنفاق جزئي ومؤقت على حساب بيع الموجودات الوطنية هو كارثة.

وليست لدينا «وصفات» اقتصادية جاهزة، فالوصفات، دائماً، فاشلة، ولكن اقتراحنا ينصب على الأولوية المفرطة الشاملة لكل حوارات وآليات القرار الاقتصادي ـ الاجتماعي، بما في ذلك تحطيم الأصنام المقدسة: برنامج التصحيح الاقتصادي، وأوامر صندوق النقد الدولي، والخصخصة.. و«عبقرية» الخبراء!

هؤلاء العباقرة !

مرّ القرار الحكومي بزيادة أسعار سبع سلع أساسية، بدون مواجهات سياسية مع الشارع، ويعود ذلك في رأيي إلى مايلي:

[١] إن العهد الجديد يحظى برصيد كبير من التعاطف الشعبي المنتظر في مرحلة التأسيس. فهو يحتمل من الحكومات، الأخطار والخطايا، بانتظار أن يستكمل العهد صورته واتجاهاته ونخبته.

[٢] إن الأردنيين المسيسين حتى النخاع، يدركون، بعمق، الوضع الإقليمي الحساس وتأثيراته المحتملة على كيان البلد ومستقبله.

[٣] اتجاه الغضب الشعبي خارج الحدود ضد العدوان الشاروني المجرم على الشعب الفلسطيني.

***

مهما يكن، فقد قرر الأردنيون ابتلاع الزيادات في الأسعار.. والصبر؛ المزيد من الصبر. وربما أن الصيف سيخفف من وطأة الزيادة في أسعار السولار والكاز بينما خفف الربيع الطويل العمر هذا العام من

---

* شيحان ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٢.

وطأة الزيادة في أسعار الأعلاف ! بل وربما عملت الشائعات حول التغيير الحكومي دوراً إيجابياً في حماية الحكومة الحالية من الانتقادات العنيفة . . ولكن ماذا عن المناقشة الضرورية اليوم ـ وأكثر من أي وقت مضى ـ للأزمة المزمنة التي نعانيها في إدارة الاقتصاد الوطني؟! وهي لا تتعلق بهذه الحكومة بالذات، وإنما باتجاه في التفكير والإدارة، وصل إلى طريق مسدود .

***

زيادات في «الأسعار» تحملناها!

وستؤدي إلى زيادات أخرى غير مقررة . .

ولسوف يلمس المواطن الأردني نتائج السياسات الاقتصادية الرسمية بيديه(. . وكالجمر) وعلى مدار ثلاث سنوات من الارتفاع التدريجي في الأسعار بحيث تتخلص الموازنة العامة، في النهاية، من «التشوهات الهيكلية» الناجمة عن[١٦٠] مليون دينار مخصصة لدعم السلع الأساسية المار ذكرها .

وتحاول حكومة أبو الراغب أن تصور هذه الضربة الجديدة لمستوى معيشة الفئات الشعبية، وكأنها قدر أسود حط علينا، جراء هجوم مباغت لصندوق النقد الدولي الذي فاجأنا! «وطلب منا ـ حسب وزير المالية ميشيل مارتو ـ تصحيح التشوهات الهيكلية في ميزانيتنا . . بما في ذلك الدعم» . ويلاحظ د . فهد الفانك (صحيفة الرأي١٥/ ٤/ ٢٠٠١) أن الاعتقاد السائد كأنه لم يعد في اقتصادنا تشوهات هيكلية مثل دعم الخبز والأعلاف . . . إلخ .

وكذلك، تعجب الكاتب الصحفي فهد الخيطان (العرب اليوم ١٦/ ٤/ ٢٠٠٢) من بروز هذا الخلاف الفجائي مع «الصندوق» بالرغم مما تنقله الصحافة والمسؤولون عن إطرائه للاقتصاد الأردني . غير أن

الكاتبين لم يلتفتا إلى الوقائع التالية :

[١] إن الموازنة العامة للعام[٢٠٠٢] جرى إقرارها بقرار حكومي وفي غيبة البرلمان .

[٢] وهي بالتالي كانت محصنة ضد ضغوط النواب ومطالبهم .

[٣] وإنها تضمنت عجزاً «قبل المنح» يقدر بـ[٤٣٥] مليون دينار أو ما نسبته[٥ر٦] بالمئة من الناتج الإجمالي .

[٤] إن هذه النسبة كانت ناجمة عن تلاعب بالأرقام يبدو أن الصندوق ردها .

[٥] إن معدي الموازنة العامة ، كانوا يعرفون بموقف الصندوق ويعرفون بأنهم غير قادرين على مقاومة مطالبه في ربع الساعة الأخيرة ، ولكنهم أرادوا أن يشتروا الوقت .

[٦] . . خصوصاً من أجل تسويق ما سمي «خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي» المكرسة في معظمها لخدمة الفئات الكمبرادورية «استيراد معدات وتقنيات ودراسات» ، وفي أقلها ـ على سبيل الرشوة السياسية ـ للفئات الشعبية . . والآن سوف نأكل الزيادات في الأسعار . . . ذلك الأقل في خطة «التحول الاقتصادي والاجتماعي» الموجهة فعلاً ، للفئات«الأقل حظاً»!

ونحن لانعرف كيف لم يحتسب «الصندوق» الـ[٢٧٥] مليون دينار المخصصة لتلك الخطة ، عجزاً . . فهي عجز ـ وإن كان خارج الموازنة العامة ـ وهدفه «العام» إحداث نمو اصطناعي يصل إلى[٥]بالمئة ، وأما هدفه الطبيعي الخاص(أي طبيعة القوى الاجتماعية التي ستحصد هذا«النمو») فهذا سؤال غير مطروح بالطبع على أجندة«الصندوق» المتواطئ عادة مع حلفائه الطبقيين ضد الفقراء هنا وفي كل مكان في العالم .

***

السؤال البسيط : لماذا لم تواجهنا الحكومة بالحقيقة عند إعلان الموازنة العامة ؟ولماذا كل تلك الوعود؟وكل ذلك الكلام المطمئن«المطمئن تماماً» من قبل الجوقة الوزارية الاقتصادية عن رضى «الصندوق» عن اقتصادنا وعن نجاحنا الأكيد في إعادة جدولة الدين الخارجي، وتحقيق وفورات . . و . . أفلم يكن عباقرة الاقتصاد الحكوميون عارفين بأننا أمام استحقاق صندوقي لا مفر منه؟! ولماذا لم يقوموا هم وفي «حينها» بهذه الخطوة حسبما يتساءل د. الفانك؟لقد خدعونا! بل إنهم قالوا صراحة إن زيادة البنزين في تموز الماضي[١٤بالمئة] ستكون آخر الزيادات! ومرة أخرى خدعونا! أيدار الاقتصاد الوطني بأسلوب ثلاث ورقات؟!

***

وهذه ليست المرة الأولى.

ففي ربيع العام ١٩٩٩، انتهى برنامج التصحيح الهيكلي الأول بفضيحة. فالمديونية العامة ظلت تدور حول نفسها وتزيد، وانكشفت نسبة النمو الحقيقية عن أقل من[١٪] وظهر أن التشوهات الهيكلية ما تزال تعرقل الاقتصاد الأردني الذي يحتاج إذن إلى برنامج تصحيح هيكلي آخر لمدة ثلاث سنوات. . سنكون بعدها في وضع ممتاز. . أحراراً من الصندوق وقادرين على تجاوز اشتراطاته ووضع خطة اقتصادية وطنية! إلا أن الصندوق فاجأنا [١٢ نيسان ٢٠٠٢] بأنه مدد برنامج الثلاث سنوات ـ وهو ينتهي في[١٤ نيسان٢٠٠٢] ـ إلى [٣١ أيار] المقبل، لكي يتيح للحكومة الأردنية اتخاذ قرارات حساسة!

ويقول وزير المالية ميشيل مارتو ـ وفجأة أيضاً ـ إن زيادات الأسعار المحدودة ستسري قبل نهاية الشهر الجاري، وإن الأردن سيضمن بها الحصول على موافقة «الصندوق» على برنامج جديد! مدته عامان. وهو ضروري! لخفض العجز المزمن في الميزانية.

ويضيف أن هذا الزيادات ضرورية قبل اجتماع «الصندوق» في وقت لاحق من هذا الشهر لإقرار نجاح البلاد في تنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي استمر ثلاث سنوات وظل جزء أساسي منه عالقاً وغامضاً ومعتماً عليه حتى آخر ثلاثة أيام!؟

ويتابع : ويضمن إقرار البرنامج فوز الأردن باتفاق لإعادة جدولة ديون قيمتها[٣٠٨]مليار دولار في محادثات مع نادي باريس . . كما يضمن فوزه بتحديد برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولسنتين!

***

ننتهي تواً من الملاحظات الاجتماعية ـ السياسية : غياب الشفافية، شراء الوقت، تصميم الموازنة العامة سياسياً، والتلاعب بأرقام العجز، والقفز إلى إحداث نمو اصطناعي هروباً من المشكلة الاقتصادية الأساسية «المديونية» وهدر إمكانات معالجتها وخصوصاً: هدر أموال الخصخصة، منع النقاش، إسكات الرأي الآخر، التذاكي والأبراج العاجية والمستقبل اللامع . . لعباقرة الاقتصاد!

وهؤلاء العباقرة بالطبع لايدفعون الثمن! ندفعه نحن، وسندفعه لاحقاً، وغالباً، بينما هم يتنعمون ـ مستخدمين رصيد المنصب الرسمي ـ بوظائف دولية، أو بثروات خيالية، أو بكليهما معاً!

ونحن نحاور ونتابع ونغضب ونقترح ونلحّ على الشفافية والديمقراطية، لأننا هنا باقون؛ ندافع عن لقمة الأطفال وكتبهم، وعن الأرض، والشعب، والحرية، وحتى الموت!

***

وقبل أن نذهب إلى المشكلة الأساسية نسجل ملاحظتين :

الأولى: إن «صندوق النقد الدولي» عندي هو عدو الشعوب رقم [١] ولكنه ليس المسؤول الوحيد عن إغراقنا بمديونية عامة مدمرة، ولا عن

إدارتنا لهذه المديونية بحيث تظل مثل كيس الملح فوق ظهورنا ـ ويزداد بلة ـ وليس مسؤولاً عن انعدام الرؤية الاقتصادية الوطنية وغياب الشفافية والديمقراطية.

والثانية: إن برنامج التصحيح الاقتصاد الثاني ـ المنتهي الصلاحية ـ طبقته أربع حكومات هي :

ـ حكومة الدكتور عبد السلام المجالي. . والدكتور من عباقرة السلام، لا من عباقرة الاقتصاد!

ـ حكومة الدكتور فايز الطراونة. وهي حكومة بروتوكولية أدارت بالكاد أحداثاً جساماً «رحيل الملك حسين. . .».

ـ وحكومة الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة، وكانت حكومة التأسيس السياسي للعهد الجديد.

ـ وأخيراً، حكومة الاقتصاديين برئاسة المهندس علي أبو الراغب. وهي التي كانت معقد الآمال، ومحط الرجاء، قومياً وديمقراطياً! واقتصادياً!؟

وظلت «القرارات الحساسة» إلى آخر يومين في برنامج السنوات الثلاث؟!

***

إن البلاء بالطبع هو المديونية العامة الخارجية والداخلية، وقد ارتفعت في نهاية العام [٢٠٠١] بنسبة [٥ر١] بالمئة لتبلغ حوالي [٦٠٠] مليون دينار «ستة مليارات» منها [٤٧٤٣] مليون دينار ديون خارجية و[١٢٦٠] مليون دينار ديون محلية.

إن سداد المديونية الأردنية مستحيل.

إن الاستمرار في خدمة المديونية الأردنية يعرقل النمو ويدمر الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة ويبهظ حياة الفئات الشعبية. فهل ثمة

مخرج من هذا المأزق؟!

المخـرج الأفـضل يظل بالطبع المخـرج السـيـاسي وهو مـا يتطلب الانحناء . . . واستـعـراض قـدرتنا عند اللزوم على الإيذاء . لكن على المستـوى الاقـتصـادي يمكن استـخـدام أمـوال الخصـخـصـة باتجـاهين :

[١]التعامل مع المديونية الأردنية في السوق العالمي نحو السيطرة عليها وضـمان إطفائها بأقل كلفة ممكنة . [٢] الاستثمار الاستراتيجي المباشر ضـمن معادلة «خصـخصـة ـ تعـميـم ـ خصـخصـة» لتحقيق زيادة حقيقية مؤثرة في النمو .

وما حدث أننا[١] تعاملنا مع المديونية ، رئيسياً، لخدمة مصالح معينة وشلَل معينة . [٢] تبديد القسم الرئيس من أموال الخصـخـصـة ـ أو نحن في طريقنا إلى تبديدها ـ في تمويل مشاريع خدمية موجهة لتشغيل الفئات الكمبرادورية .

شبعنا اقتصاداً .. نريد سياسة

شبعنا من «الاقتصاد» حد التخمة، وبتنا في حاجة ملحة إلى جرعة سياسية منعشة، أي إلى المراجعة والتقويم والنقد، ومن ذلك الإجابة عن الأسئلة الأساسية: لماذا هذا الفشل المتكرر في تحقيق وعود الرخاء؟ لماذا لا يأتي المستثمرون الأجانب بالحجم المطلوب؟ وبالأساس، لماذا يعجز الاستثمار المحلي عن تحقيق القفزة النوعية المرجوة؟ وهل قدرنا المكتوب هو التعايش إلى الأبد مع المديونية العامة بأعبائها الثقيلة! وإلى متى سيظل المواطن يدفع الثمن الباهظ لبرامج صندوق النقد الدولي (وهدفها تمكيننا من إعادة الجدولة وهي مجرد تأجيل للاستحقاقات؟).

مجال هذه الأسئلة كلها هو السياسة بامتياز: الوعد بالرخاء ليس مطلوباً من الحكم الديمقراطي، بل الحقيقة. والحقيقة هي أنه طالما كان باب الاستيراد مفتوحاً من دون قيود جمركية وحمائية فلن نكون قادرين على السداد. فليواجه المواطنون، إذن، الخيارات الصعبة... فطالما كنا نستورد أكثر مما نصدر، فسنكون مضطرين إلى إعادة الجدولة،

---

* العرب اليوم ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٢.

ومضطرين، بالتالي، إلى الإذعان لبرامج صندوق النقد الدولي. وهذه حلقة مفرغة من يستفيد منها ؟ الدائنون والرأسماليون الأجانب والكمبرادور المحلي (الوسطاء التجاريون) وكذلك: الفئات البرجوازية التي تتنعم بسلع وخدمات أكثر وأرخص، بينما يعجز الشعب عن الوفاء بالالتزامات الأساسية لتجديد حياته!

وللتبسيط لاحظوا أن تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على استيراد السيارات أدى إلى زيادة كبيرة في المستورد والمباع منها في البلد الذي نزف بذلك سيولة من القطع الأجنبي، وأصبح، بالتالي، أعجز عن سداد أعباء المديونية، ومحتاجاً إلى الجدولة إلى «الضد». . فإلى رفع الدعم عن سلع أساسية وارتفاع أسعارها. من المستفيد ؟ شركات صناعة السيارات الأجنبية، وتجار السيارات، والفئات البرجوازية التي أصبح بإمكانها الحصول على سيارات أكثر وأحدث وأرخص. . ومن الذي دفع الثمن ؟! الخزينة، الفئات الشعبية التي ازدادت أعباؤها الحياتية، وتفاقم عجزها عن اقتناء السيارات. وكذلك البنى التحتية التي أصبحت بحاجة إلى المزيد من الصيانة والتوسع (خصوصاً: المزيد من الأنفاق) لاستيعاب سيل السيارات الخاصة المتدفق؟! إنه مجرد مثال.

***

هل نخطط لقفزة في الاستثمار المحلي (إذن، نتجه نحو الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، المتعاضدة. .) وهذا يعني الحماية والدعم والتدخل الحكومي، أم نظل نرجو هبوط الاستثمارات الأجنبية علينا ذات صباح جميل. وبالانتظار، نفتح أبواب البلاد على مصراعيها لاستيراد السلع والخدمات الأجنبية. بل ونخصص «منطقة اقتصادية خاصة» للتهريب القانوني ؟!

***

الأسئلة الاقتصادية هي، في الأساس والعمق، أسئلة سياسية ؛ وهي تحتاج إلى مناخ سياسي، تتواطأ الحكومة والمعارضة معاً على نبذه، سواء بحجة «أولوية الاقتصاد» أم بحجة «أولوية القضايا القومية».

ثمن باهظ جداً

في واحدة من ألمع «رؤوس أقلامه» يلاحظ د. فهد الفانك (صحيفة الرأي، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٠) أن «الخطة التي أعدتها لجنة الاستثمار المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاستشاري ليست استراتيجية بقدر ما هي لائحة بالمطالب على حساب المجتمع». ويمكن تلخيص هذه المطالب بأن أصحابها يتطلعون إلى «جنة» لرجال الأعمال على أرض الأردن، يتحررون فيها من الأعباء الضريبية والرسوم الجمركية، و يحصلون على ما يحتاجونه من الممتلكات(الأراضي) والتسهيلات الحكومية بأسعار رمزية، بينما توفر لهم الحكومة، البنى التحتية الملائمة لنشاطات القطاعات التي يرغبون الاستثمار فيها ـ لأنها الأكثر ربحية ـ وكذلك الأيدي العاملة المدربة الرخيصة الأجور، و المحرومة من الحقوق.

إنهم، في النهاية، يرنون إلى وضع خاص من الرعاية، فيعطون الخزينة الأقل، ويأخذون منها الأكثر؛ بينما يتركون للحكومة التعامل مع خدمة المديونية العامة التي تأكل أكثر من ربع الموازنة سنوياً، تلك الموازنة التي تقوم وارداتها ـ أساساً ـ على الضغط على المستوى المعيشي

* العرب اليوم ١/ ٥/ ٢٠٠٢.

للفئات الشعبية والمتوسطة . ومن ذلك ـ مثلاً ـ إلغاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية ، عداك عن التشدد الضرائبي على جمهور العاملين ، الذي تقع على كاهله خدمة المديونية العامة الثقيلة التي ساهمت في تكوين ثروات جيل السبعينيات والثمانينيات من رجال الأعمال القدامى ، من خلال التشغيل الحكومي وبناء القطاع العام الذي يتم تخصيص عائدات بيعه ، الآن ، لخدمة جيل التسعينيات من رجال الأعمال الشاب .

وتقع مطالب المجلس الاقتصادي الاستشاري ، في الحقيقة ، في إطار رؤية شاملة التزمت حكومة المهندس علي أبو الراغب بها فعلاً . وهي تنفذها أولاً بأول . وأذكر ، هنا ، بأن القسم الرئيس من «برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي» (المقرر تمويله من عائدات الخصخصة والقروض) موجه لتلبية «مطالب» رجال الأعمال ، خصوصاً في مجالين هما : إنشاء «البنى التحتية» للمعلوماتية ، وتدريب قوة عمل جديدة ، حسب متطلبات «المستثمرين» والقطاعات المفضلة عندهم .

وإذا ما لاحظنا أن هذه الرؤية المنبثقة من مصالح الجيل الجديد من رجال الأعمال تصطدم مع مصالح الأغلبية الشعبية والقوى الاجتماعية التقليدية ، فإن الأساس الممكن للتفاهم الوطني على الديمقراطية ، يتآكل ، وهو ما يفسر التراجع الديمغرافي الحاصل ، وإفقار الحياة السياسية بما في ذلك تعطيل الحياة النيابية .

إن الاستجابة لمطالب الأقلية ـ على حساب الأكثرية ـ تقود ، حتماً ، إلى تلاشي الآليات الديمقراطية ـ والسياسية عموماً ـ لصالح القوانين الاستثنائية ، والنزعة إلى القمع ، على المستويين الفردي والجماعي ، بهدف إقصاء كل ممارسة سياسية .

***

إن الثمن الذي دفعه الأردن ، ويدفعه ، وسيدفعه ، لصالح رجال الأعمال ـ القدامى والجدد ـ باهظ جداً . وهو يطاول ، في آن معاً ، المستوى المعيشي للأغلبية الشعبية ، وحقوقها الدستورية .

معان.. ستان
أو سؤال الخوف الأردني !

«معانستان» . . الاسم المركّب من «معان» ـ مدينة «الترانزيت» العشائرية الواقعة جنوبي الأردن ـ و«ستان» ـ من أفغانستان ـ تداولته العاصمة الأردنية، كطرفة، خلال الأسبوعين الفائتين، بعد محاولات فاشلة باعتقال إسلاميين في معان. ولكنه أصبح يلخّص وضع المدينة الصحراوية ـ والمحطة القديمة على الخط الحجازي ـ منذ فجر الأحد (١٠/ ١١/ ٢٠٠٢).

فجأة، قرّرت الحكومة الأردنية، «اقتحام» المدينة، في حملة عسكرية ضخمة، واعتقال «مطلوبين»، وتمشيط المعاقل العشائرية، للقضاء ـ حسب التصريحات الرسمية ـ على «عصابة مسلحة من الخارجين على القانون وأصحاب السوابق في قضايا المخدرات وترويجها وأعمال السطو والسلب والسرقات وترويع المواطنين». ولم تذكر البيانات الرسمية شيئاً عن الهوية السياسية لهذه «العصابة» . . غير أنّه من المعروف أنّ المقصودين هم من الإسلاميين السلفيين المتشدّدين عقائدياً، ولكن الخاملين حركياً.

---

* النهار ١٢/ ١١/ ٢٠٠٢.

لم يكن حبل الأمن فالتاً في معان، بل كانت الحياة اليومية فيها، اعتيادية تماماً حتى ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٢، حين قامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الإسلاميين الجهاديين على نطاق البلاد كلها، على خلفية اغتيال الدبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عمّان. والاعتقالات التي شملت ربما أكثر من مئة إسلامي لم تأت في سياق تعقّب اتهامي كما يعترف بذلك، صراحة، المسؤولون الذينَ لم يربطوا بينها وبين حادث الاغتيال؛ بل جاءت كإجراء أمني احترازي. وهو ما حدا بالقادة العشائريين في معان إلى رفض تسليم أبنائهم المطلوبين للاعتقال من دون تُهَم محددة. وكان أحد هؤلاء المطلوبين (محمد الشلبي آل خطّاب ـ أبو سيّاف) اشتبك مع الشرطة، وعولج من إصابة في مستشفى معان الحكومي قبل أن يهرّبه أقرباؤه وأصدقاؤه، بالقوة، إلى معقله العشائري. وقد رأت الحكومة الأردنية في الموقف الناشىء، تمرّداً يضرّ بهيبة الدولة، وقرّرت «وضع حد نهائي» للحالة القائمة، بأي ثمن. فهي، إذاً، «معانستان»!

الأخبار من المدينة المغلقة والخاضعة لحظر التجوّل والاتصالات، متضاربة. وغير معروف، بعد، عدد القتلى والجرحى والمعتقلين، ولا حجم القوى المسلّحة الرسمية المشاركة التي تصدّى لها ـ حسب شهود عيان تحدّثوا إلى وكالات الأنباء ـ «مئات الشبان المسلّحين». ولا يوجد في معان ـ بالرغم من قوة التيار الإسلامي الوهابي فيها ـ مئات من أنصار هذا التيار (بل إنهم لا يزيدون حسب أحسن التقديرات عن ٧٠ ـ ٨٠ نصيراً) فإذا صحّ أنّ المئات قد شاركوا في القتال، نكون أمام حالة اصطدام مع أبناء العشائر. وهؤلاء ـ مثل كل أبناء العشائر الأردنية ـ مسلّحون، تقليدياً، بأسلحة فردية وأوتوماتيكية ومتوسطة.

وإذا كنا لا نملك المعطيات الكافية التي تمكّننا من التنبؤ بآفاق الحالة الميدانية الناشئة في معان، فإننا نستطيع القول إنّ الحكومة الأردنية قد

استعجلت نشوء حالة من التمرّد السياسي قد تمتد على الخطّ الشرق أردني من معان إلى الكرك إلى السلط (الوسط) فإلى الشمال، على نحو ما حدث في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ . فبالمصادفة، تشهد الأوساط الشرق أردنية، حالياً، نوعاً من خيبة الأمل والإحباط والقلق، جرّاء حدثين سياسيين عاصفين، أولهما الإعلان عن التفسير الرسمي لشعار «الأردن أولاً» باعتباره مظلّة لشراكة أردنية ـ فلسطينية ، تمّ تجسيدها في «اللجنة الوطنية» المشكّلة لتحقيق الشعار من (٣١) عضواً أكثر من نصفهم فلسطينيون معروفون بعدائهم الشديد للتيار الوطني الأردني، بينما جرى استثناء ممثلي كل التيارات السياسية في البلاد من عضوية «اللجنة». وثانيهما الإعلان عن تعديلات على قانون الجنسية الأردني يعطي للأردنية الحق في تجنيس أبنائها من زوج غير أردني. وهذه التعديلات الصادرة بموجب قانون مؤقت أشاعت القلق من أن تتيح لربع مليون فلسطيني على الأقل، الحصول، حالاً، على الجنسية الأردنية، وإتاحة الفرصة لإنشاء آلية قانونية للترانسفير من الضفة الغربية وغزة باتجاه الأردن.

وتستند هذه المخاوف إلى أن (٤٣ ٪) من الأردنيين هم فلسطينيو الأصل، ويحتفظون بعلاقات عائلية وطيدة ومتشابكة مع أقربائهم الفلسطينيي الجنسية في الأردن وفي الأراضي المحتلة. وسوف تؤدي «التعديلات» المذكورة، إذا ما تم إقرارها بإرادة ملكية، إلى إيجاد أساس قانوني للهجرة الدائمة من الأراضي الفلسطينية نحو الأردن.

وإذا ما أضفنا إلى آثار هذا الانقلاب المفاجئ في السياسة الرسمية الأردنية (التي كانت تبدو، حتى وقت قريب، تميل نحو الأردنة) الانخفاض المستمر في مستوى المعيشة وانسداد الأفق أمام عشرات الآلاف من أبناء المحافظات الذين تهمّشهم وتفقرهم سياسات الخصخصة، نكون، إذن، أمام حالة خطرة، ليس لها متنفّس سوى

الشعار الإسلامي الجهادي.

هنا، يكون من الملائم أن نذكر أنّه إذا كانت الحركة الإسلامية التقليدية المعترف بها (الإخوان المسلمون) هي معقل تقليدي للأردنيين من أصل فلسطيني، فإنّ الإسلام الجهادي ينتشر أكثر في صفوف أبناء العشائر الأردنية، ما يعطي للحملة ضد الإسلاميين المتشدّدين طابعَ الصدام مع هذه العشائر.

إلى أين تسير التفاعلات المعقّدة بالبلد؟ سؤال يضمر الخوف أكثر مما يضمر الرؤية. ويظلّ المراقب حائراً من دواعي الخطوة الحكومية المفاجئة التي ليس لها ضرورات أمنية. ويقول مسؤول حكومي لم يذكر اسمه لوكالة رويترز للأنباء إنّ «تصعيد العملية الأمنية في معان خطوة احترازية لضمان عدم خروج الوضع على الأرض عن السيطرة في حالة نشوب الحرب ضد العراق». ومن المعروف أنّ معان هي، تقليدياً، «قلعة عراقية». وكانت أظهرت عاميّ ١٩٩٦ و ١٩٩٨ ـ خصوصاً ـ عزيمتها المثابرة على تأييد بغداد ضد أي انحراف، في السياسة الأردنية، عن تقاليد التحالف الأردني ـ العراقي. غير أنّ السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو إذا ما كانت الحملة الأمنية الاحترازية سوف تحبط أم تلهب أكثر تأييد المدينة الراسخ للعراق في حالة تعرّضه للعدوان الأميركي.

***

ومعان ـ بالرغم من أنها أقرب الحواضر الأردنية إلى الجزيرة العربية، جغرافياً واجتماعياً وثقافياً ـ ليست وهابيّة. وهي ـ بالرغم من كونها محافظة ـ قومية النزعة. وقد نشأ التيار الوهابي في معان بتشجيع سعودي ـ أردني رسمي في الثمانينيات، في إطار الجهود الأميركية لتجنيد المجاهدين العرب للقتال في أفغانستان السوفياتية. وهؤلاء المجاهدون هم أساس الحركة السلفية في معان(وهي الحركة التي تَصفُها الحكومة الأردنية الآن بأنها «عصابة»). غير أنّ الحركة السلفية لا تلخّص

المدينة المتمردة بأية حال.

معان المعزولة نسبياً، التقليدية، أكثر المدن الأردنية فقراً وتهميشاً، لم تنفع معها وصفة تكثيف المشاريع التنموية فيها، منذ سنة ١٩٨٩ وحتى الآن. ربما لأن تلك المشاريع جاءت من أعلى ووفقاً لتصوّرات مسبقة مُنبَتّة عن التفاعل مع المجتمع المحلي وإرادته. وربما لأنّ تلك المشاريع لم تعط لأبناء المدينة فرصاً حقيقية بقدر ما كانت سياقاً لتمشية مصالح نخبوية معينة! وربما لأنّ «الثقافة»، في وضع عياني، لها أولوية على «الاقتصاد». ليس لدينا إجابات قاطعة، غير ما يدعونا للتفكير في شأن هذه «المدينة» التي بدأ منها الأمير عبدالله الأول، إمارته الأردنية سنة ١٩٢١. وكانت واحدة من معاقل المعارضة في العشرينيات والثلاثينيات، وظلّت أسيرة التهميش إلى أن بدأت فيها، بالذات، مسيرة «إعادة التأسيس»، سنة ١٩٨٩، فانطلقت منها «انتفاضة نيسان» التي شملت، سريعاً، المحافظات الأردنية، وفرضت إنهاء الأحكام العرفية والعودة إلى البرلمانية «نصف الديمقراطية». ومذ ذاك، ظلّت معان، مبتدأ كل التحرّكات الجماهيرية التي شهدها الأردن في أجواء الصراع الاجتماعي لعقد التسعينيات الصعب؛ عقد «الخصخصة» والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية والانقلاب على التحالف مع العراق ومجيء الليبرالية الجديدة ورجال الأعمال إلى الحكم، إيذاناً بفوات النظام الاجتماعي ـ السياسي التقليدي في الأردن.

حكمت الليبرالية الجديدة، أولاً، ممثّلةً بحكومة عبدالكريم الكباريتي التي لم تصمد سوى حوالي السنة، حين أسقطتها انتفاضة ١٩٩٦ المنطلقة من معان.. ثم ممثّلةً بحكومة علي أبو الراغب. وهي ما تزال في الحكم منذ حزيران ٢٠٠٠. وقد حصنت نفسها بتعطيل البرلمان، وإغلاق الحياة السياسية، والاستئثار غير الدستوري بصلاحيات التشريع (أصدرت، خلافاً للدستور، ١٢٠ قانوناً مؤقتاً تغطي معظم احتياجات رجال

الأعمال لـ«التحديث الليبرالي»)، وذلك، قبل أن تجرّد حملة عسكرية إلى معان!

***

. . وسؤال الخوف ؟!

فأكثر ما صدمني، في هذا الأحد الأردني الدامي، رسالة خليوية وردتني تقول: «أنا أحب معان». . تحت رسمة كلاشنكوف!

درس قاسٍ في معان:
عودة إلى نصف الديمقراطية

أفلت محمد الشلبي (أبو سيّاف) من قبضة الحصار المحكم المفروض على مدينة معان ، ومعه «مساعداه» مجدي كريشان وعمر بزايعة، وآخرون. وهؤلاء الثلاثة هم المطلوبون الرئيسون للحملة الأمنية الواسعة التي قامت بها الحكومة الأردنية ، طوال أسبوع كامل (٩ـ ١٦/ ١١/ ٢٠٠٢) على المعاقل العشائرية في المدينة التي تفتخر أهزوجتها التقليدية بأن « كل القرايا سَلَّمَتْ . . ومعان عيّت ما تطيع ! » .

شارك أكثر من ثلاثة آلاف رجل أمن وجندي ـ مدعومين بالدبابات والمصفّحات والمسلّحات والمروحيات ـ في «الحملة» غير المسبوقة في الاستخدام المفرط للقوة، والتشدّد في فرض الحصار وقطع المواصلات والاتصالات، ومنع التجول، وتمشيط المنازل، بحثاً عن الرجال والسلاح. وتقول مصادر ميدانية إنّه جرى اعتقال أو احتجاز أكثر من ثلاثماية مواطن، وفقاً للآتي: (١) قوائم المشاركين الأساسيين في المظاهرات والمسيرات والنشاطات السياسية التي عرفتها المدينة في سنوات ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، سواء تلك التي

---

* النهار ١٩/ ١١/ ٢٠٠٢.

قامت احتجاجاً على الفقر وغياب الديمقراطية أم تلك التي اهتمت بالتضامن مع العراق أو الانتفاضة الفلسطينية أو أفغانستان ؛ (٢) قوائم السلفيين المتشدّدين من أنصار الخط الجهادي ؛ (٣) قوائم المطلوبين لقضايا جرمية مدنية ؛ (٤) قوائم مهرّبي الأسلحة إلى فلسطين ؛ (٥)وكذلك، الذين قاوموا الحملة أو التفتيش أو خرقوا حظر التجول.

ويقول الوزير السابق موسى المعاني إنّ معظم هذه الاعتقالات، تم من دون أمر قضائي في إطار إجراءات « عقاب جماعي» للمدينة التي عرفت أياماً رمضانية «صعبة للغاية» من الاشتباكات العنيفة، والمداهمات، وانقطاع المواد التموينية والوقود. ويرفض المعاني الأرقام الرسمية عن عدد القتلى والجرحى ، ويلحّ على أنّه من المبكّر بعد، حصر الخسائر البشرية والأضرار المادية.

وكانت ثلاثة مواقع في مدينة معان، قد شهدت اشتباكات مسلّحة هي حي الطور وحي أبو بكر الصدّيق ومنطقة الكروم؛ وانضم فيها، إلى السلفيين المطلوبين، مقاتلون عشائريون، حيث تتماهى، في المجابهات ، الولاءات السياسية والعشائرية. وهو ما مكّن المطلوبين الرئيسين من الإفلات، وأدّى، تالياً، إلى فشل «الحملة» ووقفها. وذلك ، بينما أظهرت الحملة الإعلامية الحكومية المرافقة، منذ بدايتها، فشلاً ذريعاً، لأنها، أولاً، لم تحدّد «العدو» في معان، أهو «عصابة أشرار»، أم «منظمة سلفية تكفيرية»، أم هو السلاح «غير الشرعي» بين أيدي المواطنين ، أم هو واقع «الفوضى والخروج على القانون»، أم هم تجار السلاح والمخدّرات. . إلخ، أم هو معان كلها ؛ و ثانياً لأنّ تصريحات حكومية كشفت، صراحة، عن أهداف أخرى للحملة على معان منها «أنها رسالة إلى كل الأردنيين»، ومنها أنها حملة استباقية لإجهاض الاحتجاجات الشعبية المحتملة لأسباب سياسية محلية أو للتضامن مع العراق؛ ومنها التعريض بمعان كلها كمنطقة خارجة عن القانون ؛ وثالثاً،

لأنّ الحكومة أطلقت مجموعة كبيرة من الصحفيين والكتّاب السياسيين من أصل فلسطيني لشن هجوم كثيف، لا على معان فقط، ولكن على الحالة العشائرية في البلاد، والمطالبة بقمعها . . وهو ما استدعى ردود فعل جماعية من الرأي العام الأردني.

وجهاء معان قرّروا في اجتماع عقد في بيت الوزير السابق أحمد العقايلة (الأربعاء ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢) مقاطعة مأدبة الإفطار الملكية في اليوم التالي، في بادرة احتجاج سوف نجده أكثر سخونة في الشارع المعاني الذي لم يشهد حالة انكسار أو خوف، ولم يبادر إلى تسليم أسلحته حسب الإنذار الحكوميّ، بل ربما كانت تفاعلاته تنذر بتطوّرات لاحقة. لقد خسرت حكومة رجال الأعمال برئاسة علي أبو الراغب، هذه الجولة. . وربما سدّة الحكم.

وفي هذا السياق، أظهر الملك عبدالله الثاني، ميلاً واضحاً إلى طيّ الملف، واعتبر، في حديث خاص لم ينشر مع عدد محدود من الصحفيين الأردنيين (الأحد، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢) أنّ أحداث معان «أصبحت وراءنا»، وعزّز الرأي القائل إنّ المشكلة الحقيقية في معان، هي، بالدرجة الأولى، مشكلة اجتماعية ـ اقتصادية، وإنّه لا بد من حلّها بوسائل تنموية وديمقراطية. وهذا التأكيد الملكي الضمني على فشل الحل الأمني الذي اقترحته حكومة أبو الراغب، قد يفتح الباب أمام إعادة الحسابات، وربما العودة، عاجلاً، إلى المسار نصف الديمقراطي السابق، خصوصاً وأنّ الملك ـ المعترف له بالصدقية ـ قال إنّه «رفض نصائح» بتأجيل الانتخابات العامة، سنة أخرى، مؤكّداً إجراؤها، حتماً ـ وبغضّ النظر عن الأحداث الإقليمية ـ في ربيع العام المقبل؛ بل وأمل في برلمان قوي يسمّي رئيس الحكومة، وفي تبلور ثلاثة أحزاب رئيسة تكون قادرة على تنظيم الحياة السياسية في البلاد، وتداول السلطة.

لم تكن أزمة معان حالة طارئة. بل هي حالة صدام مرشّحة للتكرار

بين حركتين: (١) حركة المجتمع الأردني التقليدي الماضية نحو الهامش، ومعها «القطاع العام» و«دولة العشائر» وتحالفاتها المحلية والإقليمية. (٢) حركة الليبرالية الجديدة الكمبرادورية الماضية نحو المركز، والمستأثرة ـ منذ سنتين ـ بصلاحيات السلطتين، التنفيذية والتشريعية، من دون حساب لموازين القوى الاجتماعية على الأرض، أو للآليات الديمقراطية، أو للأعراف التقليدية. وهي، في مسيرتها هذه، تسعى إلى فرض برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالقوة.

وبالقوة، لن يمشي البرنامج الليبرالي الجديد؛ وفي الوقت نفسه، ليس لدى القوى الاجتماعية التقليدية المعترضة، برنامج مضاد متبلور. وهي تحتاج إلى وسائل ديمقراطية لتنظيم برنامجها، بل للإعراب عن حضورها السياسي. وهكذا، فالديمقراطية في الأردن اليوم، هي مطلب للقوى الاجتماعية التقليدية؛ وإذا ما أخذت القوى الليبرالية، بالاعتبار، درس معان، فإنها، هي أيضاً، سوف تكفّ عن وهمها بإمكانية تحقيق برنامجها بوسائل «الهندسة الاجتماعية»، فتعود إلى الانضواء في الخيار الديمقراطي، أو، للدقة، في الخيار «نصف الديمقراطي».

وما يزال القصر.. هو الحكم!

هواجس المثقف النقدي المستقل *

ناهض حتّر مثقف مهجوس بفكرة الوطنية الأردنية بصفتها إطاراً ضرورياً لفاعلية التقدّم، لكنّه يرفض أن يُسيَّج بتحيزات مفرطة وضيّقة تندّ عن أفقه الثقافي الرحب.

كاتب ملتزم يستبرئ بتصميم قوي من كل عصبية أو جهوية، ومن كل الخطابات الإنشائية التي تجيّش الوجدان العام، ولكنها ترفض أن تنطلق من مشروع وطني جذري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لأنها برأيه لا تنفك عن مصالحها الخاصة لحظةً واحدة، وهي تستثمر الالتباسات لكي تزدهر ثقافتُها وأفكارُها الخاصة.

وهو يرى أنّ الديمقراطية في الأردن يجب أن تنطلق من تسويات حقيقية بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، تؤمّن الإجماع على الثوابت، عندئذ تصبح آلية لاتخاذ القرار والمشاركة ولا تستحيل إلى عقيدة بذاتها.

---

* حوار أجراه ضرار بني ياسين مع الكاتب، ونشر في صحيفة «الرأي» الأردنية في ٩/ ٥/ ٢٠٠٣.

* الغزو والعدوان والتداعيات ، ثلاثية تصدم الوعي العربي برمته ، وربما كان سقوط بغداد قد أطاح بالبقية القليلة من حالة الثبات النفسي لدى الإنسان العربي ، الذي يعيش الانهيارات المتلاحقة منذ منتصف القرن العشرين ، ويبدو أنّه لن يأمل بأن يخرج سالماً أمام هجمة شرسة ولا أخلاقية يشنها صقور من الأصوليين الجدد في الولايات المتحدة ضد منطقتنا العربية على وجه الخصوص ، بشعارات خدعت حتى بعض المثقفين العرب في الداخل والخارج ، ظاهرها الديمقراطية والحريّة والقيم الليبرالية ، وباطنها بربرية استعمارية جديدة ،لا تخفي طمعها في الهيمنة ونهب الثروات ، وفرض التفوّق الإسرائيلي . كيف تقرأ الحرب العدوانية على العراق؟

ـ الاستعمار الأميركي يشن حرباً شاملة على المنطقة العربية ، بهدف فرض صيغة استعمارية كمبرادورية ، تتحوّل فيها النخب السياسية والاقتصادية إلى مجرّد وكيل ، وتدمير كل نزوع نحو التنمية الوطنية ، ومن ثم تحويل المنطقة العربية إلى مجرّد سوق مفتوحة ، وفكّ قيود النهب الاستعماري ، وهذا ما يدعوه الأميركان اليوم بـ «التحرير» ، أي تحرير المنطقة العربية من أيّة قيود تحُول دون النهب الكامل للثروات ، إلى جانب فرض كمبرادورية ثقافية في محاولة لتحويل النخب الثقافية إلى وكلاء للثقافة والقيم الأميركية ، وأمركة المجتمع العربي جوهرياً .

بخصوص العدوان الهمجي على العراق يمكنني ملاحظة ما يلي :

أولاً: أنّ أميركا شنّت على العراق عدواناً همجياً خارج إطار الشرعية الدولية ، وعلى الضد من الرأي العالمي ، وذلك تعبيراً عن تفاقم الأزمة الاقتصادية فيها ، والتي أصبحت لا تحتمل تأجيل حلّها ، إلاّ من خلال النهب المباشر للثروات العراقية .

ثانياً: إنّ هذه الحرب خيضت وتخاض تحت شعار «الدمقرطة» ، وفي هذا السياق شنّت أميركا هجمة إعلامية ثقافية، ووجدت العديد من المثقفين العرب الذين ساندوها في هذا الأمر.

ثالثاً: هذه الحرب العدوانية ذات الأهداف «اللصوصية» سبقها وزامنها حرب نفسية غير مسبوقة، وقد استخدمت أميركا في ذلك حتى وسائل الإعلام والصحافة العربية، وجيشاً من الميليشيا الإعلامية التابعة للتحالف.

هنا أريد أن أسأل : ما هو المضمون الإخباري أو الإعلامي في التركيز على مشهد إسقاط تمثال صدام حسين لمدة تزيد عن الخمس ساعات؟ الحقيقة إنها كانت عملية قُصد منها إحداث صدمة نفسية إعلامية ، بحيث انطلقت بعدها الصحافة ووسائل الإعلام العربية للحديث عن المشهد وتحليله والتعليق عليه، وبدأنا نشاهد أفلاماً أو «كليبات» استعمارية. قصة ظاهرها إخباري، وباطنها نقل رسائل تؤكّد نصر أميركا وظفرها بهذا النظام الديكتاتوري.

ما هو المطلوب من وراء ذلك ؟ المطلوب هو أنّ ننسى المشهد الحقيقي التاريخي، وهو أنّ أميركا قد شنّت عدواناً سافراً غير مشروع على بلد عربي، مستقل ومحاصَر، وقامت بتدمير بناه التحتية وقتلت الآلاف من الشعب العراقي، واستخدمت أسلحة مدمِّرة ومحرِّمة ضد جيشه ومدنييه، ثم رتّبت انقلاباً غامضاً أدّى إلى نوع من الفوضى المقصودة، وقد استقدمت معها نوعين من العصابات . **الأولى** : عصابات أطلقتها لتخريب المؤسسات والأرشيف الوطني العراقي، وأهم من ذلك سرقة موجودات المتحف الوطني العراقي، في عملية نهب ولصوصية مكشوفة للبلد. **والثانية**: العصابات السياسية، من أمثال جماعة أحمد الجلبي

ومشعان الجبوري ، بهدف فرض العملاء على الشعب العراقي لتحويلهم إلى سلطة ديكتاتورية ، ضد إرادة الشعب العراقي .

أعتقد أنّ انهيار جبهة بغداد قد حدث لثلاثة أسباب بدون الوقوع في وهم المؤامرات ، **الأول** : إنّ النظام العربي قد شجّع العدوان وتواطأ معه ، كما أنّ المثقفين العرب لم يقوموا بالدور النوعي الكافي قبل العدوان وأثناءه .

السبب الثاني، يعود إلى أنّ أميركا قد استغلّت هذا الوضع وقرّرت أن لا تكون هناك فيتنام أخرى ، فصنعت هيروشيما جديدة . **والسبب الثالث**، يعود إلى بنية النظام العراقي ، وهي بنية مركزية ، استبعدت من المعركة الجماهير الشعبية ، والتيارات الأخرى غير البعثية من الحركة الوطنية العراقية .

لكن انهيار النظام العراقي ، لا يعني بأي حال من الأحوال أنّ العراق قد هُزم في المواجهة مع الاستعمار الأميركي . **أولاً**: لأنّ المقاومة العراقية المسلّحة وكذلك السياسية تتصاعد على شكل مظاهرات وعمليات مسلّحة ، **وثانياً**: لأنّه قد اتضح بسرعة أنّ الأميركيين لا يملكون وسائل سياسية لإدارة البلد ، فمجموعات العملاء التي استقدمها المعتدون ظهر أنّها معزولة سياسياً ، وليس لها قواعد جماهيرية أو اجتماعية ، وهي عاجزة عن تأسيس حكومة عراقية مستقرة .

الشيء الذي نراه الآن هو أنّ انهيار النظام العراقي قد فتح آفاقاً تاريخية للمقاومة ، إذ زج بملايين العراقيين في معركة مع الاستعمار الأميركي . . وهذا يعني أنّ المقاومة العراقية تحتاج إلى الدعم العربي ، وهنا يأتي دور المثقّف الذي عليه أن لا يقع أسيراً للحالة النفسية الإعلامية ، عليه أن ينتصر على الهزيمة في داخله ، ويبادر إلى نصره وتصليب إرادة المقاومة

العراقية بأشكال شتّى، وأهمها التأكيد على ثقافة مقاومة الاحتلال والغزو.

هناك قسم من المثقفين الوطنيين وقع أسيراً للصورة الإعلامية المعادية، التي نسجها المعتدون، لكن هناك قسماً آخر أسميهم «الميليشيات الثقافية للاستعمار». هؤلاء بدلاً من التركيز على القضية المحورية وهي الاحتلال والمقاومة، يركّزون على تكثيف النقد والهجوم على نظام صدام حسين الذي انتهى. من الواضح أنّه في هذا يبدو الأمر بمثابة تبرير للاحتلال والعدوان.

فيما يتصل بنظام صدام حسين، كان هنا النظام ديكتاتورياً ضد المجتمع العراقي، ولكنّه أيضاً كان ديكتاتورياً ضد الاحتكارات النفطية الأميركية، والمطروح اليوم هو ديمقراطية عراقية تتيح الاحتكارات النفطية لأميركا عبر عملائها المحليين، وديكتاتورية مضاعفة ضد الشعب العراقي.

اليوم نشهد أنّ التدخل القوي الوحيد داخل العراق هو التدخّل الإيراني، بينما العرب مشلولون بالخوف من أميركا، وأخشى أن يؤدي هذا الوضع إلى أننا قد نشهد تغييرات سياسية ثقافية في العراق، في غير مصلحة العرب والعروبة. فالخطر ماثل من حقيقة النفوذ الإيراني في العراق. أما خروج الأميركي فهو محتوم بكل تأكيد. والمؤشرات تقود إلى هيمنة التيار الإيراني في العراق.

* أنت كاتب إشكالي، ومثقف سجالي، تصدم قرّاءك، هكذا ينظر إليك بعضهم، بينما يعتبر آخرون أنك تحترف فتح أبواب المسكوت عنه في ثقافتنا الوطنية. إنّك بالنسبة لهؤلاء بمثابة «بلدوزر» يقتحم مساحة

من «التابو» . ليس لأنّك فوضوي ، ولكن هناك من يعتقد أنّه بسببٍ من يساريتك فإنّك تحمل أجندة ضيّقة . ولنكن أكثر وضوحاً ، الاعتقادُ هو أنّك تساجل في فضاءات هي في الحقيقة متمانعة منطقياً على المستويين النظري والأيديولوجي ؛ تبدأ مع فضاء فكري منفتح ، إنساني ، بل أممي ، وتنتهي إلى فضاء ضيّق لا ينسجم مع المقدّمات النظرية التي تبني عليها هندستك المعرفية عموماً .

ـ ابتداء أنا أتحمّل عبء وصفي «بلدوزر» الثقافة الوطنية الأردنية . الواقع أنّ مشروعي هو أن أكون مثقفاً مستقلاً ، وهذا المشروع ينطلق من قناعة ، بأنّ المجتمع ، دائماً يحتاج إلى نموذج المثقف المستقل ، يحتاج إلى مثقفين يرفضون التعامل مع التواطؤ العام . السؤال هو لماذا وجود مثل هؤلاء المثقفين ، ضروري وهام؟ لأنّه بوجود المثقف النقدي المستقل الذي يكشف عمّا هو مضمَر ، وعمّا هو مسكوت عنه ، ويساجل في التواطؤ العام ، ويكشفه بإظهاره إلى السطح ، تتعفّن الأشياء ، وتحفر لها في قاع المجتمع الآراء الضارة به .

قد لا تكون وجهة نظر المثقف النقدي المستقل صحيحة ، بمعنى أنها قد تكون موضع نقد ، لكن المهم جداً ، أنّ المثقّف يقوم بمواجهة التواطؤ من آجل كشفهَ ، وإثارة الأسئلة حول المسكوت عنه ، هنا تنتقل القضايا إلى الشمس ، إلى النور ، ويمكن بالتالي مناقشتها من وجهات نظر متعددة ، ويستطيع المجتمع أن يطوّر أجوبته الخاصة حول هذه القضايا ، وبالتالي أن يطوّر وسائله للتصدي للمشكلات التي تطرحها .

لذلك تمسكت بموقعي كمثقف نقدي مستقل ، وحرصت على أن لا أرتبط بأيّة جهة رسمية ، لأنني لست معنياً بذلك ، وبالمقابل أنا أيضاً غير مرتبط بالمعارضة ، ولست معنياً بالحصول على رضاها ، وذلك من أجل

أن أكون حرّاً تماماً في طرح أفكاري على المجتمع مباشرة. وهذا لا يعني أنني أنظّر لموقع أو موقف فوضوي للمثقف. بالعكس تماماً، أنا ملتزم أيديولوجياً بصفتي ماركسياً، وملتزم اجتماعياً بصفتي يسارياً، وملتزم وطنياً بالدولة الأردنية.

فكل هذه الالتزامات مضادة للفوضى، وأنا فكري نضالي وليس فوضوياً. لكن الأردن الحالي يعيش جملة من التواطؤات، هناك تواطؤ عام على جملة من القضايا الأساسية من حيث السكوت عنها، وبالتالي أرى أنّ هناك حاجة ملحّة إلى ظهور مثقفين يناوؤن هذه التواطؤات ويكشفونها. وأنا أخذت على نفسي هذا العهد؛ أن أكون في الموقع المستقل دائماً عن كل السلطات، سواء كانت في الحكم أو في أحزاب المعارضة. إزاء كل هذه السلطات قرّرت أن أكون نقدياً ومستقلاً. وهذه هي النقطة بالذات التي تثير إشكالات حول فهم مشروعي. فطالما أنّك غير ملتزم بمصالح الحكم أو مصالح الأحزاب المعارضة فهذا يوقع عليك تواطؤاً. والإشكالية أيضاً أنني أقاتل على جبهات عدّة؛ نقد السلطة ونقد المعارضة، وهذا يخلق تواطؤاً من نوع آخر، تواطؤ يتمثّل في الصمت على تجربتي الثقافية. أنا أثابر منذ خمسة وعشرين عاماً وأكثر من الكتابة في مجالات عدّة، ولكن لا أحد يريد أن يعترف بهذه التجربة، لأنّها تجربة في حقيقتها متضادة مع الجميع، وأنا أريد أن أكون متضاداً مع الجميع، وأنا أنظّر إلى نفسي في إطار هذا الدور.

أما كيف أنتقل من فضاء واسع إلى فضاء ضيّق. أنا بالأساس أنطلق من موقع اليسار، لأنني ملتزم يسارياً، وهذا لا يعني أنني أضع مجموعة أحكام وأحدّدها مسبقاً. فمعيار كوني ملتزماً هو الآتي. **أولاً**: اجتماعياً، أنا لا يمكنني أن أعد شخصاً يسارياً لا يلتزم بمصالح الفئات الكادحة

بأجر، فأنا حتماً في كل تحليلاتي ألتزم بمصالح طبقية محدّدة. في **المستوى الثاني** يأتي التزامي بالديمقراطية والوسائل الديمقراطية والحريّات العامة. وهذا الالتزام ببعديه الديمقراطي والاجتماعي هو الذي يحدّد فضائي الثقافي، وهو فضاء وطني وعروبي وأممي، لكن على صعيد الممارسة الفكرية السياسية فأنا تعلّمت شيئاً أساسياً من مهدي عامل، وهو أنّ كل نشاط فكري أو سياسي لا يحدث في بنية اجتماعية معيّنة هو نشاط عبثي، بمعنى أنّ النشاط السياسي محكوم ببنية معينة، وأنا أعيش في بنية أردنية، وفاعليتي الثقافية والفكرية بغضّ النظر عن مصادرها ومنهجيتها، محكومة بهذه البنية، وأيّة مناقشة فكرية أو سياسية تخرج عن هذه البنية، ولا تكون نقدية في إطارها، لا معنى لها، ولذلك بالتأكيد أنّ كل مصادري ـ وهي مصادر ذات طابع كوني وأممي وعروبي ـ في النهاية تتشكّل في رؤية نقدية، في داخل البنية الأردنية. إنني أعتبر أن اتخاذك موقفاً قومياً أو إسلامياً أو أممياً لا يمكن أن تتم ترجمته إلى أطروحة محلية، أعتبر ذلك ممارسة عدمية لا معنى لها، لكن في الثقافة السائدة يوجد من يتواطأ مع الكمبرادور المحلي وفي الوقت نفسه يتبنى الأطروحات القومية أو الإسلامية. هذا لا أستطيع أن أفهمه إطلاقاً.

* **الهوية والمواطنة والولاء، هي خبرات إمبريقية ترتبط بالتجربة الشعورية أو الوجدانية للفرد في الدولة، وبالتالي فهي تتعدّى إطار المفاهيم النظرية والنصوص القانونية والدستورية، إنها في أحيان عديدة تتوفر على خزان من الإشكاليات هي في الغالب مماحكات أو مزايدات أيديولوجية، تزدهر في ظل غياب الإرادة الوطنية في فك الالتباسات الصعبة. ولكن سوء الفهم ينشأ باستمرار من العوز في**

تحليل هذه المفاهيم وربطها في سياق تجربة الدولة وتشكيلات الفئات الاجتماعية ، وفكرة المصائر الوطنية ، والخيارات السياسية فضلاً عن تجاهل تطوّر فكرة المواطنة نفسها؟

ـ ابتداء أنا أرى أنّ كل هذه القضايا يجب أن تفهم في إطار مجمل العملية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهي تحصل في سياق وطني، ودولة وطنية، وهي بالتالي محكومة في هذا السياق واشتراطاته ، بمعنى أنني لا أفهم الأفكار القومية والإسلامية إلاّ بصفتها مشروعاً، لكن العمليات السياسية والاجتماعية والثقافية الحادثة إنما تحدث في بنية محددة، هي بنية الدولة الأردنية القائمة.

من هنا السؤال الرئيس يتمحور حول هذه الدولة؛ هناك تصوّرات تقول إن هذه الدولة مصطنعة، وإنها ذات وظيفة، وهناك من يقول إنّه ليس هناك مقوّمات دولة، ولكن إذا انتهيت إلى هذا وقبلتُ به أكون قد وضعت نفسي في موقع سياسي شاروني.

بالنسبة إليّ فقد أجريتُ حفريات في الدولة الأردنية، وما انتهيتُ إليه أنّ هذا المجتمع الأردني المعاصر تشكّل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تحت اجتماع مجموعة من العوامل لا نريد الخوض في تفاصيلها، ولكن من المؤكد أنّ هذا التشكّل حصل في عملية صراع سياسي اجتماعي معقدة انتهت إلى تموضعه في شكله المعروف، ثم جاء المشروع الأردني المعاصر ليعزّز هذه الشخصية التي وجدت أخيراً إطاراً سياسياً، لكن في المقابل فإنّ الاشتراطات الخارجية لنشوء هذه الدولة أدّت إلى كبح جماح تطوّر الشخصية المحلية. التناقض الأساسي الذي أريد أن أركّز عليه هو أنّه وجد نوع من التناقض بين شخصية اجتماعية وطنية بدأت بالتشكّل والتبلور، وبين الدولة التي حققت هذه الشخصية.

من جهة أعطت هذه الدولة لهذه الشخصية إطاراً دولتياً سمح لها بالنمو والتعبير عن نفسها، ومن جهة أخرى كانت الاشتراطات الخارجية عاملاً يكبح جماح تطوّر الشخصية الوطنية الأردنية، وتمكينها من النضج النهائي وتأكيد ذاتها وروحها وثقافتها. ومن هنا فهذا هو التناقض الأساسي الذي تشكّل بين الاشتراطات الخاصة بنشوء الدولة وبين النمو الحر للشخصية الوطنية المحلية، وقد أدّى إلى نوع آخر من التناقض حكمَ مجمل القضايا المطروحة على صعيد المواطنة والهوية والولاء. وفي تطوّر آخر من حياة الدولة دخلت الكتلة الفلسطينية في مشروع كان في البداية مشروعاً وحدوياً يشمل القطرين، وينظر إليه على هذا المستوى، لكن تحت مظلّة الدولة الأردنية، وهذا أيضاً خلق تناقضاً، والتناقض الآخر هو أنّه في مرحلة ثالثة لم يعد ينظر إلى هذه الكتلة كلاجئين أو نازحين، ولكن كمواطنين، وبالتالي ينبغي إدماجهم قسراً أو بصورة استلحاقية قسرية، فأدّى ذلك إلى نوع من ردّة فعل طبيعية معاكسة، لإلغاء الهوية الفلسطينية.

كل هذه التعقيدات أدّت إلى أننا الآن أمام مشكلة حقيقية بما يخص قضايا الهوية والمواطنة. والسؤال هل الهوية الأردنية هي هويّة المجتمع الأردني الذي تشكّل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبعض القرن العشرين؟ أم هي الهوية التي تشكّلت في إطار الوحدة مع الضفة الغربية؟ أم هي الهوية التي يراد لها الآن أن تُختزل بصفتها هوية ذات طابع اقتصادي واستثماري محض، وإلغاء كل العناصر الثقافية التي تشكّل الفئات الاجتماعية؟ هذا سؤال جوهري، وللأسف فإنّ الإجابة عنه ليست إجابة شكلية، ولا يمكن حلّه في ندوة أو حوار.

إنّ أي مشروع نهضوي سيصطدم بحقيقة أنّه ليس لديه قاعدة

اجتماعية موحّدة، وبالتالي ـ بالنسبة لي ـ بدون حل الإشكالات الرئيسة المتعلّقة بالهوية لا يمكن الانخراط بالتنمية والديمقراطية ، لأنّ التنمية تتطلب حشد كل القوى الاجتماعية وراء مشروع وطني، والديمقراطية تتطلب نوعاً من الإجماع والتسويات، والتسويات نفسها تتطلب ابتداء نوعاً من الإجماع على مرجعية واحدة في الدولة .

* الفكر السياسي الأردني غائب على المستويين النظري والعملي . فيما لو نظرنا حولنا ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الواضحة في تجارب الدول العربية ، نجد أنّ ثمّة فكراً سياسياً متبلوراً وناشطاً ، قادر على التعاطي مع القضايا الوطنية والقومية ، نحن ما نزال بعيدين عن هذه الوضعية ، أنت أشرتَ إلى معضلتين من شأنهما أن تحجبا تولد فكر سياسي في الأردن : الأولى ، متعلّقة بالكمبرادور المحلي الذي يحتكر الاقتصادي ويسعى لاحتكار إدارة المجتمع ، والثانية متعلّقة بالحركة السلفية التي تحتكر الثقافة ، وهما يتضامنان معاً والنتيجة أنّ النهضة مستعصية . برأيك هل هذا الاختزال قادر على تحليل هذه الإشكالية من سائر أبعادها؟

ـ التجربة الفكرية السياسية في الأردن الوحيدة ربما تكون تجربة وصفي التل . ما الذي صنعه وصفي التل ؟ عمل على إحداث تسوية سياسية يتم بموجبها تحييد الشأن الداخلي عن السياسة الخارجية ، بحيث أنّه باشر بإقامة قطاع عام، وتعميم الخدمات العامة، وتوسيع قاعدة التنمية . ما أود الإشارة إليه بخصوص الفكر السياسي الأردني سواء في السياسة الموالية أو المعارضة، أننا في الحياة السياسية الأردنية، نقع بين المطرقة والسندان ؛ مطرقة الليبرالية الكمبرادورية، التي تسعى إلى تحويل كل

شيء إلى سوق حرّة تخضع لاشتراطات العولمة، وسندان الحركة السلفية التي تريد منع التقدّم الاجتماعي والسياسي ، والمشكلة أنّك إذا خرجتَ عن هذين الإطارين تصبح مقاتلاً على جبهتين، وبالتالي معرّضاً للدمار .

الممارسة السياسية والثقافية الأردنية تكاد تختنق بين الموقفين . إذا أردت أن تكون وطنياً أو حداثياً فيجب أن تكون هنا أو هناك فقط .

أما الطريق الثالث ؛ الطريق الديمقراطي التقدّمي، فهو مرفوض ومحارَب ومغيَّب . إنّ النقد الأساسي الذي نوجهه للمعارضة الأردنية، هو غياب برنامج اقتصادي أو اجتماعي . المعارضة الأردنية على ماذا تعارض؟ تعارض في السياسة الخارجية، لكنها في السياسة الداخلية، لا تعارض . ما هو موقف الحركة الإسلامية مثلاً من الخصخصة، من إلغاء دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، لا يوجد، معارضتها لها طابع ثقافوي فقط .

إنّ كلا القوتين تريد تهميش الديمقراطية، وتهميش القوى الشعبية، التي ستصعد حتماً في ظل وجود الديمقراطية ، والمشاركة في القرار السياسي ، وهذه القوى الاجتماعية الشعبية هي القوّة الثالثة التي أرتبط أنا شخصياً بأفقها، وهي القوى الوطنية الديمقراطية ؛ وطنية بمعنى أنّها تؤكّد هوية ثقافية اجتماعية . وهي ثانياً ديمقراطية ، لأنّها تؤمن أنّ هذه الديمقراطية هي إطار إحداث التسويات الضرورية في القضايا الوطنية المختلفة . وهي من جانب ثالث مرتبطة بالتنمية الوطنية، لأنها تفترض وجود القطاع العام، ودور الدولة باعتبارها وسيطاً بين رأس المال والمجتمع، وبغياب هذه الحلقة تستحيل التنمية . وكل هذا يتطلب وجود الحركة الوطنية الأردنية، والديمقراطية ، والالتزام بمصالح الفئات الشعبية، وتأسيس المشروع التنموي الذي تقوم من خلاله الدولة بوظيفة إعادة توزيع الثروة الاجتماعية .

* مفهوم الديمقراطية المقيّدة في الأردن سبق لك وأن استخدمتَهُ في كتاباتك، وقد صدر مؤخراً كتاب للدكتور علي محافظة يحمل العنوان نفسه، ومُنع من التداول في السوق. هل المقصود أنّ ثمّة تراجعاً أو نكوصاً عن مسيرة التحوّلات الديمقراطية؟ أم أنّ الإرادة السياسية لم تتبلور حتى الآن بخصوص التعددية السياسية ومسألة الحريات والمشاركة في القرار السياسي؟ هل الأمر يتعلّق بمعضلة الأحزاب والسلوك السياسي لقوى المعارضة؟ هناك من يتذرّع بعدم نضوج الشروط الموضوعية للتنصّل من الاستحقاقات التي سوف تفرضها الديمقراطية؟

ـ لننظر في المفهوم أولاً، ما هي الديمقراطية؟ الديمقراطية هي آلية لاتخاذ القرار، ولذلك يجب أن ننظر إلى عدّة معطيات كي نحكم على هذه الآلية بأنها ممكنة أم غير ممكنة. أنا أعتقد أنّ مشكلة الديمقراطية في الأردن ترتبط بما ذكرناه سابقاً عن جملة التناقضات الحاصلة وغياب الإجماع.

والديمقراطية بما أنّها آلية لاتخاذ القرار، فهي يجب أن تصدر عن إجماع معين، لأننا إذا كنا مختلفين استراتيجياً فلا مجال هناك للديمقراطية. إذا كان الخلاف بين القوى الاجتماعية في بلد ما هو خلاف استراتيجي، بمعنى أنّه خلاف تناقضي بين مشاريع متناقضة، لا يمكن للديمقراطية أن توجد، فالإجماع هو الأساس الذي يؤدي إلى إمكانية نشوء الديمقراطية. وبالتالي إذا كنا مجمعين على مشروع وطني، أي إجماع حول ما هو مشروعنا الوطني، وما هي ثوابت سياستنا الخارجية؟ إذا تمكّنا من تحقيق ذلك يصبح الأمر متعلّقاً بالآليات والكيفيات، وحل التعارضات الجزئية، وهذه جميعها تتم تسويتها في إطار الديمقراطية

نفسها، بحيث يتم التوصل من خلالها إلى قرارات تعبّر عن صيغة هذه التسوية الحاصلة بين القوى الاجتماعية في إطار الثوابت والإجماع الوطني.

المشكلة إننا بعيدون عن هذا الإجماع الضروري، ابتداء من الهوية وانتهاء بالمشروع الوطني. ما هو المشروع الوطني الحالي؟ هو المشروع الليبرالي الكمبرادوري، هو مشروع الخصخصة باعتبارها عقيدة. هل الخصخصة هي أداة فنيّة للاقتصاد أم هي عقيدة للمجتمع والدولة؟ هذا سؤال جوهري.

الديمقراطية تبقى محجوبة طالما أنّه لا يوجد إجماع وطني، والإجماع الوطني لا يعني التفاف الشعب حول حكومة، الإجماع الوطني يعني إيجاد معايير وثوابت، وهذا الأفق مفقود، ولذلك وجدنا أنّه تحت الضغط الشعبي بدأنا في ممارسة أكثر ما يمكن من العرفية في إطار ديمقراطي.

لكن في النهاية، حتى في لحظات التنوير الديمقراطي التي شهدها الأردن في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كانت مصالح الجماهير مغيّبة. كيف يمكن لحكومة ليبرالية اقتصادية أن تكون ديمقراطية وهي تعرف أن مشروعها الاقتصادي الاجتماعي يتعارض مع مصالح الأغلبية. كون أنّ المشروع الاقتصادي الاجتماعي يتعارض مع مصالح الأغلبية فهذا يمنع الديمقراطية، لذلك كان خيار هذه الليبرالية (وهذا تناقضها العميق؛ فهي ليبرالية اقتصادية، لكنها ليست ليبرالية على المستوى السياسي) تغييب البرلمان حتّى تمرّر حزمة قوانينها الاقتصادية. هذه المشكلة الجوهرية، إذا أردت أن تتبنّى مشروعاً يعبّر عن مصالح الأقليّة الرأسمالية في مواجهة المجتمع كلّه، حتماً أنت تريد

تغييب المجتمع عن المشاركة في القرار السياسي . لكن بالمقابل في إطار مشروع وطني تنموي يتطلّب في حدّ ذاته تحشيد كل القوى الاجتماعية في الوطن للتعويض على الأقل عن نقص رأس المال، هنا تفرض الديمقراطية نفسها لأنّك عند اعتزامك تحشيد القوى الاجتماعية أو الأغلبية فهذا يعني أنّك تريد أن تعقد تسويات مع هذه القوى، لأنّ هذه التسويات لها مكان في البرلمان والأحزاب والصحافة والمؤسسات المختلفة.

هذا هو برأيي الأساس في مناقشة موضوع الديمقراطية.

*** النخبة السياسية الأردنية، عريضة جداً وواسعة، وأنت تقول إنها تمثّل عبئاً على الدولة وبالتالي على السلطة السياسية، وإن شغلها الشاغل هو الدخول في منافسات غير سياسية من أجل الحصول على مناصب سياسية، هذا في المحصلة كما تعتقد بمثابة دينامو أو مولّد لإعادة إنتاج التخلّف الثقافي ـ السياسي، بدلاً من قيام هذه النخبة بحكم دورها الافتراضي بدور تنويري. ولكنك تحمّل السلطة السياسية المسؤولية عن هذا الواقع على صعيد الديمقراطية، ونظام الانتخاب وتشكيل المناصب السياسية. والنتيجة أنّ كل هذا سوف يعرقل تطوّر الدولة.**

ـ ما الذي يحدث في هذه المسألة بالضبط؟ إنّ تكوين المثقف يستغرق حوالي عشرين عاماً من التثقيف والبحث والخبرة، والتجارب الحزبية والسياسية والنظرية، بحيث يتشكّل لديك مثقّف يستطيع أن يفرض نفسه، وأن يحصل على شيء من الصدقية، وبالتالي القدرة على ممارسة التأثير الثقافي أو السياسي، أو أن يكون قادراً على ممارسة التنوير

الاجتماعي من موقع مستقل، أو المساهمة في الضغط من أجل الديمقراطية والتطوّر والتقدّم. الذي يحدث هو أنّه كلما تمكّن المجتمع الأردني من بلورة مجموعة من المثقفين تقوم حكومة باستهلاكهم في ثلاثة أشهر، وبالتالي هذا يحرم المجتمع من قوّة المثقفين المستقلين والضروريين لأي مجتمع، القادرين على تكوين تيار ثقافي وطني مؤثّر وفاعل. السؤال هو: لماذا يتم استهلاكهم؟ **أولاً** لأنّ استهلاكهم من قبَل الحكومة معناه التحاقهم بمواقعها من موقع غير سياسي، بل من موقع التبرير، **ثانياً** هم ينتقلون في منهجهم الفكري من النقد إلى التبرير ما يلغي بالتالي تجربتهم الثقافية، وبالتالي هذا استهلاك خطير للمثقفين، وللثروة الثقافية.

هذه العملية أنا ألوم فيها المثقف على أساس أخلاقي، لكن نقدي الأساسي ليس للمثقف ولكن للسلطة السياسية التي تغلق كل المنافذ أمام المثقف، بحيث لا يكون أمامه سوى الالتحاق ببرنامج سياسي حكومي. والنهج الحكومي في الأردن يبدو أنّه يرفض دائماً بإلحاح موقع الاستقلال السياسي للمثقف، وهو لا يسمح للمثقف الأردني بالعمل إلاّ في حالتين: أما أن يكون ملتحقاً بالبرنامج الحكومي من موقع التبرير، أو أن يكون جزءاً من المعارضة السلفية، وبالتالي فهو يرفض تحوّل المثقفين إلى كتلة اجتماعية؛ هذه الكتلة التي أعتقد أنها ضرورية من أجل تطوير الفكر السياسي الأردني، ومن أجل تطوير المجتمع الأردني لخلق شكل من عربة الشد أو القاطرة الضرورية للتقدّم.

*** أنت تؤكد باستمرار على المشروع الوطني الأردني، وتعيد فكرة تجديد الحركة الوطنية الأردنية، وفي الواقع هذا يشكل لديك**

استراتيجية كبرى كمثقف ، ولكنك تعيب على المثقفين قصورهم الذاتي بهذا الخصوص ، وتعتبر أنّهم يعيشون حالة قطيعة بين ذواتهم وذات الوطن ، أو أنهم موزّعون بين أجندة الحسابات والمنافع الخاصة .

- **أولاً** : المشروع الوطني الأردني ليس فرضية ، وعناصر المشروع الوطني هي عناصر قدّمها هذا المجتمع الذي تشكّل في إطار تاريخي ، وهذه الصيرورة للمجتمع ينبغي فتح الآفاق أمامها لكي تنضج وتتطوّر وتأخذ أبعادها الثقافية والسياسية ، دوري في هذا المسار التاريخي أن أوضح أنه موجود . **ثانياً** : هذه الصيرورة التاريخية هي التي شكّلت الدولة ، وهذه الدولة ينبغي لها من أجل أن تكون إطاراً ملائماً لاستكمال الصيرورة التاريخية للمجتمع الأردني . وبالتالي على الدولة أن تكون كما هي في دستورها ، بحيث لا تكون السلطة منحازة لأي من القوى الاجتماعية ، وإنما أن تكون إطاراً لتفاعل القوى الاجتماعية ، وليست أداة لقوى معيّنة . أنا أعلم أنّ كل دولة هي أداة لطبقة ، ولكن في تحليلنا للمشروع الوطني نجد أنّ الدولة هي أداة للإجماع الوطني ، والإجماع لا يعني تغييب التراث .

البعد الثالث في المشروع الوطني هو الديمقراطية ، بمعنى إيجاد قرار لاتخاذ القرار الوطني بما يسمح بقيام القوى الوطنية الاجتماعية . أما **البعد الرابع** فهو متعلّق بالتنمية ، حيث يتمحور كل المشروع الوطني في المحصلة حول التنمية ، ولكنني لا أفهم التنمية على أنها استثمارات من الخارج وتوفير التسهيلات القانونية والضرائبية من أجل خلق فرص عمل معيّنة ، وبالتالي إخضاع كل قوى الدولة والمجتمع من أجل خدمة أس المال الأجنبي . هذه ليست تنمية . التنمية الوطنية هي مشروع يتمحور حول الذات الوطنية ، ولا يعني ذلك محاولة للانغلاق . التنمية الوطنية

عملية اقتصادية اجتماعية شاملة تقوم على أساس مشاركة القوى الاجتماعية، لإحداث اختراق تنموي أساسي ينعكس على تطور الثروة الوطنية، وينعكس على تطوير وتحرير وتحسين مستوى المعيشة الاجتماعية.

التنمية تفترض دائماً دور الدولة القيادي، وتفترض وجود الديمقراطية والإجماع الوطني، لذلك فالأشياء مترابطة مع بعضها بعضاً في المشروع الوطني، ولكن ينبغي للأغلبية الإفادة من عوائد التنمية بصورة عادلة، وبالتالي اعتقد أنّه في هكذا مشروع تنحل كل المسائل الوطنية بما فيها مسألة الهوية، دون أن يكون هناك ثمّة قسر أو ضيم يلحق بأي طرف من أطراف المعادلة الاجتماعية في الدولة، وفي المحصلة بالنسبة لي، الأردني هو الذي يجسّد نفسه في هذا المشروع بغض النظر عن أصله وفصله ودينه وعقيدته، كل من يرى نفسه جزءاً من المشروع الوطني الأردني، هو أردني بالضرورة، فأنا ليس عندي في مفهوم الوطنية الأردنية أي تحيّز عصبوي أو فئوي أو جهوي، أو أيّة مفاهيم أخرى من شأنها أن تنتقص من مفهوم المواطنة.

*** في المجال السسيوثقافي المحلي، كيف يمكن لك أن ترصد تجربتك مع الأدب والثقافة التي تعتبر أنها تجسد التجربة الفردية للإنسان الأردني، وأيضاً التجربة الجماعية المعيشة في المجتمع الأردني، كيف تعبّر هذه التجربة عن الشخصية الاجتماعية السياسية الأردنية؟**

ـ الحديث في هذا طويل جداً، ولكن أنا أريد أن أوجز القول أولاً بأن التجربة الأدبية في الأردن، غنية وخصبة، لأنها عبّرت عن التجربة الوجدانية للمجتمع الأردني ولم تزل حتى الآن، وأنا أشير إلى عناصر

هذه التجربة وأبتدئ من نمر العدوان مروراً بتيسير سبول وغالب هلسا، ولكن لا أستبعد أيضاً العديد من الأسماء، بالإضافة إلى هذا التراث الكبير وأقصد التراث الشعبي . في مسرحيتي «آمنة» أجبت عن هذا السؤال من خلال التقصّي للتجربة الوجدانية لنمر العدوان وأمجد ناصر وتيسير سبول وغالب هلسا، بالعلاقة مع المرأة، والعلاقة مع الرجل. أنا وجدت أنّ هنالك خيطاً يجمع بين هذه التجارب وغيرها بما أسميه أنا ، «الوجد الأردني» ، الذي يعبّر عن تجربة الأردنيين . ذروة الأعمال الأدبية في هذا المجال هي رواية «سلطانة» لغالب هلسا، التي تصوّر لحظة انتقال المجتمع الأردني الناشىء ، وأيضاً صورة الأردن المفروضة من الخارج، في هذا العمل عمل غالب هلسا على ما أسمّيه بـ«مشهدة الحياة الأردنية».

في تعاملي في التجربة الأردنية في الأدب، دخلت في حوار نقدي مع العديد من الأسماء الأدبية وكان هدفي هو توضيح كيف تشكّلت العلاقة بين هؤلاء وبين تجاربهم الداخلية، ووجدت أنها تجارب عبّرت عن تفاعل عميق مع صيرورات تشكّل المجتمع، ورصد الجوانب الثقافية ومجمل التجارب الحيّة لهذا المجتمع. ولكن مشكلتنا الأساسية تمثّلت دائماً في مبدعين أفراد، ولم تتمثّل في مدرسة أو تيّار متبلور.

* بخلاف هنتنغتون ، نجد لدى فوكوياما الذي استعار «هيغل» و«أفلاطون» ليضفي على أطروحته بعداً فلسفياً ، أطروحتين متتامتين ؛ هو من جهة يعتقد أنّ الليبرالية الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية حتميتان . ولكن المشكلة من جهة أخرى لديه أنّه يعتقد أنّ الليبرالية الاقتصادية أُنجزت تقريباً ، وأنّ الإشكالية هي في الليبرالية الديمقراطية

التي تحتاج إلى وقت ، لكن هذه الليبرالية يراد لها أن تصبح عقيدة كونية بصورة قسرية ، كيف تنظر إلى هذه الكونية الجديدة؟

ـ أبدأ من نقطة أساسية وأقول إنّ الليبرالية محكومة بتناقض جوهري ، وهذا التناقض هو الاستحالة الكاملة بين خلق ليبرالية اقتصادية وسياسية في آن واحد .

الديمقراطيات التي قامت في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية ، قامت على أساس تسوية بين البرجوازيات والطبقات العاملة ، تنازلت فيه الرأسمالية عن جزء من حريتها في الاستغلال ، وبالمقابل تنازلت الطبقات العاملة عن مشروعها التاريخي ، وحدثت تسوية تاريخية . لكن في حالة الصفاء النظري ، فإنّ الليبرالية مستحيلة ، لأنّ حريّة السوق الكاملة ، أي تحقيق أقصى حرية للرأسمالي في الاستغلال ، تعني بالضرورة : الفاشية . لأنّه إذا أتحنا للرأسمالي حريّة قصوى فهذا يعني أنّه سوف يصطدم في مشروعه مع مصالح واحتياجات الأغلبية الاجتماعية ، وبالتالي لا بد من أجل استمرار المشروع الليبرالي ، استبعاد الأغلبية عن القرار السياسي والمشاركة ، وهذا لا يتم إلاّ بإطار فاشي . هذا ما نجده مثلاً في الولايات المتحدة الأميركية في ممارستها لليبرالية الاقتصادية بحيث تستحيل معها إلى امبراطورية غازية .

ولكن في كل الأحوال فإن الليبرالية ممتنعة على الإطلاق ، و اليوم نجد أنّ الليبرالية الاقتصادية تستخدم الليبرالية السياسية وخطابها العالمي لأغراض دعائية من أجل فرض الهيمنة .